سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 760 – الأحد 13 أيلول/ سبتمبر 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

المدن الصناعية الكبرى ترسم ملامح الاقتصاد السوري

14

التوقيف في سوريا..

حتى لا تعود ذاكرة "صيدنايا"

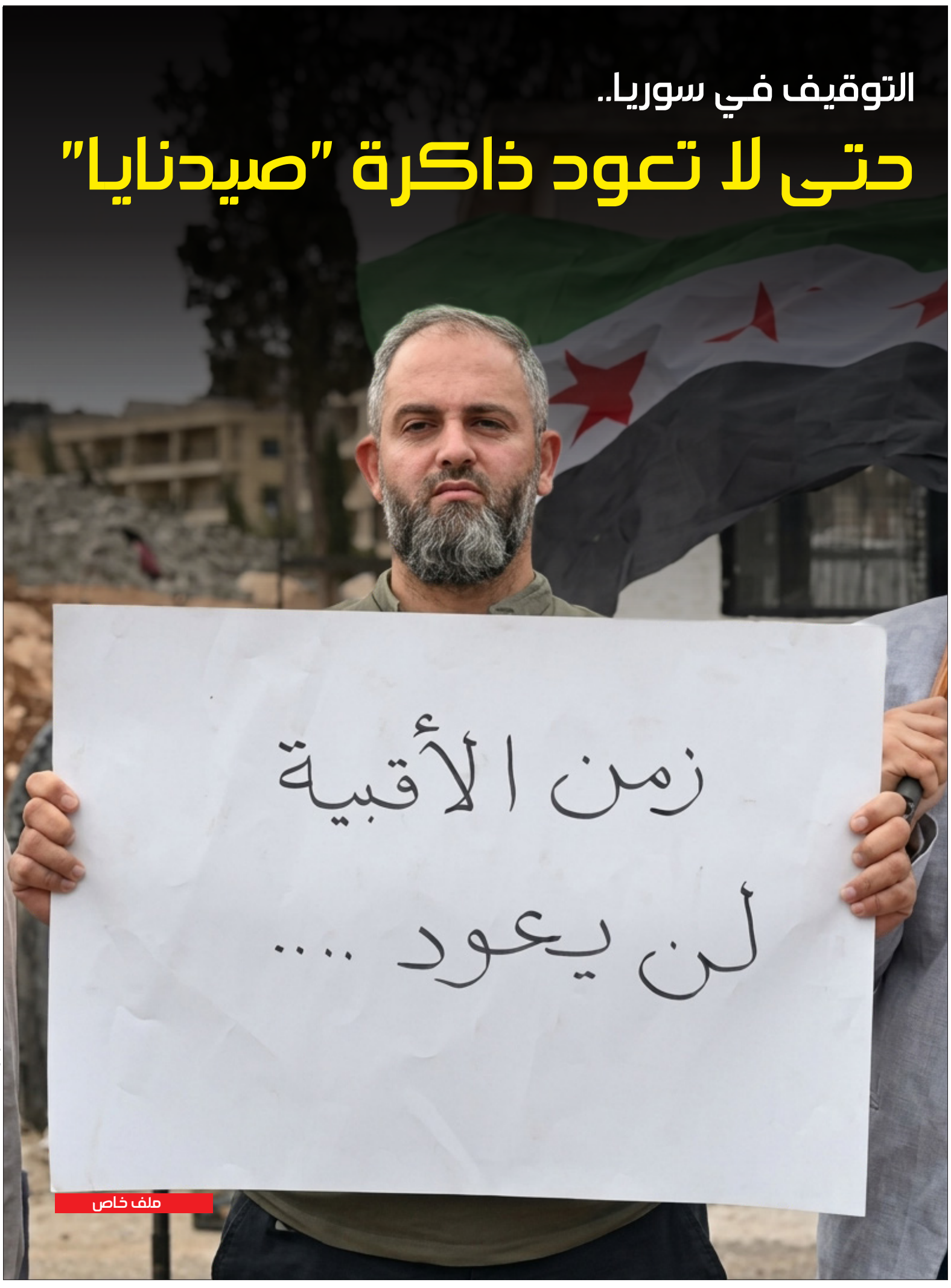

ملف خاص

وقفة احتجاجية لصحفيين وناشطين أمام مبنى الأمن الداخلي في حلب للمطالبة بإعلاميين معتقلين – 29 آب 2026 (الوطن أونلاين)

أخبار سوريا 02

واشنطن تثبت موقفها في السويداء.. الدمج "بكرامة"

شؤون محلية 04

"النقل" تكشف مصدر تمويل صيانة أوتوستراد دمشق– درعا

شؤون محلية 05

فرز الوكلاء لم يُحسم بعد.. مدارس في حلب تؤجل الدوام

شؤون محلية 06

مستحقات متأخرة لمزارعي التبغ في اللاذقية وحمص

ثقافة وفن 16

لماذا بقي الغناء الجزراوي والفراتي خارج الواجهة السورية؟

رياضة 18

السداسية السورية تلفت النظر إلى شروط الاستمرار

أرمن كسب..

اندماج اجتماعي لا يمحو الخصوصية الثقافية

لـ"الكسبلية" خصوصيتها حتى بين الأرمن، إذ تقول كارون جوريان (45 عامًا)، إن الأرمني القادم من خارج كسب قد لا يفهمها، وتصفها بأنها قريبة من لغة العنجر (نسبة إلى بلدة عنجر اللبنانية الواقعة في سهل البقاع والتي يتكون أغلب سكانها من الأرمن)، لكنها ليست مطابقة لها، بينما يتوارثها أبناء كسب داخل عائلاتهم جيلًا بعد آخر.

في حديث إلى عنب بلدي، تستعيد أليكيان وجوريان، إلى جانب أوهانس نوسكيان (62 عامًا)، تفاصيل ....

15

واشنطن تثبت موقفها في السويداء..
الدمج "بكرامة"

عنب بلدي – ركان الخضر

بعد فترة من الصمت غاب خلالها الحديث عن خارطة الطريق الموقعة بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية والأردن لحل أزمة السويداء، أعاد المبعوث الأمريكي، توم براك، الحديث عن الخارطة ليثير عدة أسئلة حول أسباب التذكير بها والظروف التي دفعته لذلك والرسائل المستنتجة من إعادة التأكيد على هذه الخطوة التي وصفها بأنها الحل الوحيد لملف السويداء.

براك أعرب عن قلقه من التصعيد المتجدد في السويداء، مشيرًا إلى أن غياب "الحكم الرشيد"، جعل "العصابات" تملأ الفراغ وتنقلب بدوافع "خبيثة".

وأشار براك في منشور عبر منصة "إكس"، في 5 من أيلول الحالي، إلى أن فريقه على اتصال بالزعيم الاجتماعي في المحافظة، عاطف هنيدي، الذي نفي خارجها، إضافة إلى العديد ممن وقعوا "ضحايا العنف الطائفي".

وأكد براك ضرورة مواصلة بناء التعاون بين الدروز والعشائر في المحافظة والدول المجاورة على طول حدود السويداء، على أسس التسامح والتفاهم، انطلاقًا من أنهم يمثلون "أمة واحدة وشعب واحد، بثقافات وأديان متنوعة ومحترمة، يتفاعلون من خلال الحوار والتضامن، تاركين ردود الفعل التلقائية والانفعالية".

ودافع المبعوث الأمريكي عن إجراءات الحكومة السورية، منوهًا إلى أنها "بدأت بمواجهة الجرائم الجسيمة التي ارتكبتها قواتها في تموز 2025، ومحاسبة المسؤولين عنها أمام محاكمها".

رفض للتصعيد

قال رئيس مكتب سوريا في المجلس السوري- الأمريكي، الدكتور زكي لبابيدي، في حديث إلى عنب بلدي، إن تصريح المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، توم براك، جاء ليصف الواقع بعدما اعتبر أن من يسيطر في غياب القانون هم "مجموعة عصابات".

وأضاف لبابيدي أن التصعيد الأخير الذي شهدته السويداء دفع براك إلى توضيح الموقف الأمريكي الرافض لهذه التحركات، والتأكيد أن خارطة الطريق وبنودها تمثل المخرج الوحيد للأزمة من خلال عودة السويداء إلى حضن الدولة السورية.

وأوضح أن المجموعات المسلحة التي تسيطر في السويداء (الحرس الوطني) تلقت في الفترة الأخيرة عدة ضربات موجعة، شملت الإعلان عن اندماج "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في مؤسسات الدولة السورية، والإعلانات المتوالية بكثافة من قبل القوات الأمنية السورية في الفترة الأخيرة عن إلقاء القبض على ضباط بارزين كانوا ضمن منظومة الأسد، وتابعوا بعد ذلك تعاونهم مع "حزب الله" في لبنان لزعزعة الأمن في سوريا، بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية الواضحة تجاه ضبط الحدود مع لبنان والعراق، معتبرًا أن هذه المشاريع كانت تعول عليها فصائل السويداء كثيرًا لإشغال الحكومة السورية عن مسيرة البناء.

وبيّن لبابيدي أن الضربات السابقة دفعت هذه الفصائل إلى حملة التصعيد الأخيرة، مشيرًا إلى أن بيان توم براك جاء ليؤكد أن مطالب الهجري التي يتحدث بها عن الانفصال مرفوضة لدى واشنطن.

ولفت إلى أن هذه المطالب تمثل خيارًا غير ناجع في ظل عدم توفر المقومات لدى السويداء لتأمين مستلزماتها لوحدها مع غياب أي منفذ تجاري أو بحري.

يعتقد الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان بأن بيان توم براك جاء ليعبر عن انزعاج الولايات المتحدة من التصعيد الأخير الذي شهدته السويداء وإقصاء كل الأصوات المعارضة خاصة بعد إبعاد الزعيم الاجتماعي في السويداء عاطف هنيدي.

وقال علوان إن براك أراد أن يوضح أن بلاده ما زالت تعتبر أن خارطة الطريق الموقعة بين سوريا والأردن والولايات المتحدة وصولًا إلى إعادة دمج السويداء في الدولة السورية "بكرامة"، تمثل الخيار الأمريكي لحل أزمة السويداء، مع الثناء على أداء دمشق في السير بهذا الطريق.

ولفت إلى أن عودة الاشتباكات مع قضية الامتحانات وتصريحات الهجري الأخيرة، دفعت براك لتوضيح الموقف الأمريكي الداعم لمسار التهدئة والحل السلمي مع منح أبناء الطائفة الدرزية كامل حقوقهم وواجباتهم كأي مواطن في البلاد".

وأضاف براك أن السبيل الوحيد للمضي قدمًا هو حوار يحقق المساءلة ويعيد الأمن ويمهد الطريق لعودة النازحين وإعادة بناء ما نُمر، في الوقت الذي تعيش فيه المنطقة والعالم أجمع "لحظات عصيبة"، ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بضبط النفس والتواصل الجاد.

رئيس مكتب سوريا في المجلس السوري- الأمريكي، الدكتور زكي لبابيدي، يعتقد أن الحل في السويداء قادم بعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية في تشرين الأول المقبل، وانتخابات التجديد النصفي الأمريكية في تشرين الثاني، مشيرًا إلى أن الإدارة الأمريكية تنتظر في هذه الظروف خسارة نتنياهو للانتخابات.

وأوضح لبابيدي أن إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، تأمل أن يتسلم أي شخص الحكومة الإسرائيلية بعيدًا عن الحكومة الحالية التي يتصدر المشهد فيها سموتريش وبن غفير، سعيًا للوصول إلى حكومة إسرائيلية أكثر عقلانية ولو بشكل نسبي في ظل اعتماد الحكومات الإسرائيلية جميعها على عقلية التوسع وخلق الفوضى في دول الجوار.

وأرجع لبابيدي سبب ربطه للحل في السويداء بالانتخابات الإسرائيلية، إلى أن المشكلة في السويداء تتمثل في الدعم الإسرائيلي للفصائل المسلحة هناك، معتبرًا أن ما يحدث في السويداء بات يمثل "مشروعًا إسرائيليًا" لعصابات من ضباط نظام الأسد الفارين ومهربي المخدرات".

وبيّن لبابيدي أن خسارة نتنياهو ستجعل إمكانية تدخل الولايات المتحدة للإسهام في حل مشكلة السويداء أكبر، منوهًا إلى أن رفع الدعم الإسرائيلي عن الفصائل التي تسيطر على السويداء، سينهي الملف بشكل كامل، وهو ما رجح حدوثه في غضون الشهرين أو الثلاثة أشهر المقبلة.

خارطة طريق السويداء

نصت خارطة الطريق على جملة من الإجراءات العاجلة، من أبرزها:

- دعوة الحكومة السورية لجنة التحقيق الدولية المستقلة للتحقيق في الأحداث التي شهدتها السويداء ومحاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات وفق القانون السوري.
- استمرار إدخال المساعدات الإنسانية والطبية إلى المحافظة بالتعاون مع الأمم المتحدة، وضمان عودة الخدمات الأساسية بدعم من الأردن والولايات المتحدة.
- نشر قوات شرطية مؤهلة على طريق السويداء- دمشق لتأمين حركة المواطنين والتجارة، وسحب المقاتلين من حدود المحافظة واستبدالهم بقوات نظامية.
- دعم جهود "الصليب الأحمر" لإفراج عن جميع المحتجزين والمخطوفين واستكمال عمليات التبادل.
- يدعو الأردن بالتنسيق مع الحكومة السورية وفدًا من المجتمعات المحلية في السويداء (الدروز والمسيحيون والسنة)، ووفدًا آخر من ممثلي العشائر البدوية في محافظة السويداء لاجتماعات للمساعدة في تحقيق المصالحة.
- إعلان خطط لإعادة إعمار القرى والممتلكات المتضررة، مع مساعدة أردنية وأمريكية لتأمين التمويل اللازم.
- تعزيز "سردية وطنية" تقوم على الوحدة والمساواة، وتجريم خطاب الكراهية والطائفية عبر تشريعات جديدة، بدعم قانوني من واشنطن وعمّان.

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يلتقي المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توم براك في العاصمة التركية أنقرة – 8 أيلول 2026 (وزارة الخارجية السورية)

خطوة سياسية بأثر اقتصادي
الجامعة العربية تنهي العقوبات على سوريا

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يشارك في اجتماع وزراء الخارجية العرب لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة – 7 أيلول 2026 (وزارة الخارجية السورية)

عنب بلدي – يزن قر

أنهت جامعة الدول العربية، بعد نحو 15 عامًا، العقوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفروضة على سوريا، في قرار أقره مجلس الجامعة على المستوى الوزاري خلال دورته العادية الـ166 المنعقدة بالقاهرة في 7 من أيلول الحالي، في خطوة تعكس تحولًا في الموقف العربي من التعامل مع سوريا، من إجراءات العزلة والعقوبات إلى دعم مسار التعافي وإعادة الإعمار.

ونص القرار على رفع العقوبات التي فرضتها مؤسسات وهيئات الجامعة وأجهزة العمل العربي المشترك على الدولة السورية، بما في ذلك التدابير التي أُقرت منذ تشرين الثاني 2011، مع الإبقاء على الإجراءات الفردية بحق عدد من مسؤولي النظام السابق، ومن بينها منع السفر وتجميد الأرصدة.

كما كلف القرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة تنفيذ رفع العقوبات، وإزالة التدابير المفروضة على سوريا من جانب مؤسسات الجامعة وأجهزتها.

ويأتي القرار بعد سلسلة خطوات دولية وعربية أنهت جانبًا كبيرًا من عزلة سوريا الاقتصادية، بينها رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية، وإزالة سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب الأمريكية، وفق ما أشار إليه وزير الخارجية، أسعد الشيباني، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب.

دمشق رحبت بالقرار واعتبرته خطوة نحو تعزيز العمل العربي المشترك ودعم التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار والاستقرار، بينما رأى مصرف سوريا المركزي أن رفع العقوبات العربية يفتح آفاقًا أوسع للتعاون الاقتصادي والمصرفي مع الدول والمؤسسات العربية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال.

لكن رفع العقوبات العربية لا يعني تلقائيًا تدفق الاستثمارات أو تحسن الاقتصاد السوري بصورة فورية، إذ تبقى قدرة دمشق على جذب رؤوس الأموال مرتبطة بعوامل أخرى، بينها البيئة القانونية والمصرفية والإدارية، والاستقرار الأمني والسياسي، وقدرة المؤسسات السورية على تحويل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم إلى مشروعات فعلية.

نهاية تدريجية لمرحلة العزلة

يرى أستاذ القانون الدولي العام والخبير في العلاقات الدولية الدكتور عامر فاخوري، في حديث إلى عنب بلدي، أن أهمية قرار جامعة الدول العربية برفع العقوبات عن سوريا "سياسية بالدرجة الأولى"، معتبرًا أنه يمثل إغلاقًا تدريجيًا لمرحلة بدأت عام 2011، عندما جُمّدت عضوية سوريا في الجامعة العربية وفُرضت عليها إجراءات سياسية واقتصادية.

وقال فاخوري إن عودة سوريا إلى الجامعة العربية عام 2023 شكلت خطوة أولى، لكن عودة المقعد لا تعني بالضرورة إزالة إرث العزلة، مشيرًا إلى أن قرار رفع العقوبات يمثل خطوة إضافية في هذا المسار.

وبحسب أستاذ القانون الدولي، فإن القرار يرفع العقوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن الدولة السورية ومؤسساتها، مع الإبقاء على العقوبات المفروضة على مسؤولي النظام السابق، معتبرًا أن ذلك يحمل رسالة واضحة تتمثل في التفريق بين الدولة السورية الحالية والمسؤولين المرتبطين بالمرحلة السابقة.

وأضاف أن القرار يعني عمليًا انتهاء مرحلة عزل الدولة السورية عربيًا، لكنه لا يفضل وصف المرحلة الحالية بأنها "انخراط كامل"، لأن ذلك، بحسب رأيه، لا يقاس بقرار واحد، وإنما بحجم العلاقات الدبلوماسية والتجارة والاستثمار وحركة البنوك والطيران والمشاريع المشتركة والتنسيق السياسي والأمني.

أثر اقتصادي مرتبط بالقطاع المصرفي

يفرق فاخوري بين القرار السياسي والنتائج الاقتصادية المترتبة عليه، موضحًا أن رفع العقوبات لا يعني دخول مليارات الدولارات إلى سوريا مباشرة، لكنه يزيل طبقة مهمة من القيود السياسية والقانونية والنفسية التي كانت تجعل التعامل مع المؤسسات السورية أكثر صعوبة.

ويرى أن القرار يمكن أن يفتح المجال بصورة أكبر أمام التجارة البينية، والتحويلات والتعاملات المصرفية، وتمويل التجارة، وحركة الشركات ورؤوس الأموال، والنقل البري والجوي، وإقامة مشاريع عربية مشتركة.

ويركز فاخوري بصورة خاصة على القطاع المصرفي، معتبرًا أن إعادة الإعمار"لا تبدأ بالأسمنت فقط، وإنما من النظام المالي"، إذ إن المستثمر قد يتخذ قرارًا بالاستثمار، لكن عدم قدرته على تحويل الأموال أو فتح الاعتمادات أو تمويل التجارة وتحويل الأرباح يجعل تنفيذ الاستثمارات أكثر تعقيدًا.

رفع العقوبات واحتياجات إعادة الإعمار

فيما يتعلق بإعادة الإعمار، يرى فاخوري أن القرار يمكن أن يسهم في دفع هذا المسار، لكنه يحذر من المبالغة في أثره المباشر، بالنظر إلى حجم الاحتياجات السورية.

وأشار إلى تقارير البنك الدولي التي قدّرت تكلفة إعادة بناء الأصول المادية المتضررة في سوريا بنحو 216 مليار دولار، ضمن نطاق يتراوح بين 140 و345 مليار دولار، بينما قُدرت الأضرار المادية المباشرة بنحو 108 مليارات دولار.

وقال إن هذه الأرقام توضح حجم الفجوة بين رفع العقوبات وبين إعادة الإعمار الفعلية، معتبرًا أن القرار يمثل عاملًا مساعدًا، لكنه لا يكفي وحده لتغطية احتياجات إعادة البناء.

الاستثمارات العربية سبقت القرار

يعتقد أستاذ القانون الدولي العام أن رفع العقوبات يمكن أن يشجع الاستثمارات العربية، مشيرًا إلى أن بعض الاستثمارات بدأت قبل صدور القرار نفسه.

ويذكر السعودية مثالًا على ذلك، إذ أُعلن في شباط 2026 عن حزمة استثمارات في سوريا شملت قطاعات المطارات والطيران والاتصالات والمياه والعقارات والبنية التحتية.

ومن بين المشاريع التي يشير إليها فاخوري مشروع "SilkLink" الذي تنفذه شركة الاتصالات السعودية (STC)، بقيمة ثلاثة مليارات ريال سعودي، لإنشاء شبكة ألياف ضوئية تتجاوز 4500 كيلومتر، إلى جانب مراكز بيانات وبنية اتصال دولية، فضلًا عن مشاريع أخرى في قطاع الطيران، بينها تطوير مطارات في حلب وإنشاء "Flynas Syria".

من العودة السياسية إلى الاندماج العملي

عن مدى عودة سوريا إلى النظام العربي، يفضل فاخوري وصف المرحلة الحالية بأنها انتقال من "العودة السياسية" إلى "الاندماج العملي"، لكنه يرى أن دمشق لم تصل بعد إلى نهاية هذا الطريق.

ويوضح أن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية عام 2023، شكلت الخطوة الأولى، بينما يمثل رفع العقوبات في 2026 خطوة ثانية أكثر تقدمًا، في حين تتمثل المرحلة التالية في تحويل التقارب السياسي إلى شبكة مصالح عربية-سورية تشمل التجارة والاستثمار والمصارف والنقل والطاقة والأمن والحدود والمشاريع المشتركة.

تعزيز موقع سوريا الإقليمي

يرى فاخوري أن توسع العلاقات الاقتصادية السورية مع السعودية ودول الخليج والأردن ومصر وبقية الدول العربية يمكن أن يزيد ارتباط دمشق بشبكة من المصالح العربية، بحيث لا تقتصر العلاقات على الجانب الدبلوماسي، وإنما تمتد إلى الاستثمارات والبنية التحتية والتجارة.

ويعتبر أن ذلك يمنح الدول العربية قدرة أكبر على التأثير في مستقبل سوريا بصورة إيجابية، موضحًا أن النفوذ في العلاقات الدولية لا يأتي دائمًا عبر الضغط والعقوبات، بل يمكن أن يكون الاستثمار والتجارة والربط الاقتصادي أكثر تأثيرًا من العزلة.

عندما يصبح الوطن غنيمة

خالد المطلق

لم يكن سقوط بشار الأسد سوى بداية فصل في حكاية سورية أشد تعقيدًا وأكثر حساسية ومسؤولية، إذ سرعان ما تبين للجميع أن رحيل رأس النظام لا يعني بالضرورة زوال المنظومة الفاسدة التي هندست الخراب وأدارت البلاد عبر شبكات النفوذ والمال والسلطة لعقود طويلة، فالخطر الأكبر الذي يتربص بالمرحلة الراهنة يكمن في الميل المتزايد نحو ورثة آليات الاستبداد وممارساته القمعية تحت عناوين مغايرة ومسوغات طارئة تفتقر إلى النزاهة والشرعية، إذ تحاول بعض القوى العسكرية الصاعدة إعادة ترتيب الفضاء العام على مقاسها الخاص وأهوائها الضيقة، متناسية أن تطلعات السوريين قامت أساسًا على فكرة الخروج النهائي من حكم العصابة والتبعية إلى رحاب دولة المواطنة والقانون والمؤسسات العادلة.

وأخطر ما نشهده اليوم في هذا المسار الانتقالي المتعثر هو السعي المحموم لشرعنة السيطرة على الأصول والممتلكات العامة والخاصة، عبر إلباسها رداء عقائديًا وفقهيًا مأزومًا لا يمت لحقائق العصر بصلة. فتحت لإفتات عتيقة استدعتها جماعات متشددة تصدرت المشهد، كمفاهيم الفيء والغنائم ودار الحرب، يجري استملاك مقدرات المجتمع والتحكم في المرافق الاقتصادية الحيوية وكأنها مكاسب فصائلية خالصة، تخضع لمنطق القوة العارية ومقولة "من يحرر يقرر"، وهو منطق تدميري يعيدنا قهرًا إلى ما قبل فكرة الدولة الحديثة، التي ترفض بشكل قاطع تقسيم الثروة الوطنية وفق موازين القوى الميدانية أو درجات الهيمنة الفئوية.

الدولة ليست كعكة يتقاسمها المنتصرون، ولا مغنمًا حربيًا لمن امتلك السلاح وفرض الأمر الواقع، بل هي كيان اعتباري جامع يمتلك فيه كل مواطن سوري حقًا أصيلًا ومتساويًا غير قابل للتصرف أو الإقصاء، وتتجلى هذه الممارسات المشوهة واقعيًا عبر استباحة أملاك الأوقاف والمنشآت الخدمية الحيوية وتغيير قيود الملكيات العقارية بصورة غير شرعية، وفرض إتاوات وجبايات قسرية ترهق كاهل التجار والمواطنين وتخنق الأسواق، يضاف إلى ذلك تكريس التعيينات الإدارية والوظيفية في مفاصل الدولة بناء على معايير الولاء الفصائلي والعقائدي، بدلًا من الكفاءة والجدارة والنزاهة المهنية.

وفي موازاة ذلك تبرز نزعة براغماتية مشبوهة لدى بعض أطراف السلطة المؤقتة، تدفعها إلى التماهي المريب مع كبار أصحاب رؤوس الأموال ورموز شبكات اقتصاد الحرب السابقة، تحت ذريعة الحاجة الملحة لتسيير المرافق وتجنب الانهيار ودفع عجلة الإنتاج المتعطلة، متجاهلة أن غض الطرف عن مصادر الأموال القذرة وشراء الولاءات بالصفقات والتسويات المريبة والمجاملات السياسية ليس سوى إعادة إنتاج مباشرة للفساد البنيوي والزبائنية المقيتة التي ثار ضدها السوريون، ودفعوا في سبيل إسقاطها أعظم التضحيات، فالرهان الخاسر على إعادة تدوير النخب الاقتصادية الفاسدة تحت ستار الواقعية السياسية يمثل طعنة غادرة في خاصرة مسار العدالة الانتقالية الشاملة، تلك العدالة التي يجب ألا تظل حبيسة ملاحقة الجرائم الجنائية والأمنية والانتهاكات العسكرية وحدها، بل يتعين عليها أن تمتد لتشمل مراجعة وتفكيك شبكات الثراء غير المشروع ومصادرة الأصول المنهوبة ورد الحقوق المالية المسلوبة إلى أصحابها الحقيقيين وإلى خزينة الدولة العامة، إذ لا قيمة حقيقية لأي عدالة انتقالية تكتفي بمحاسبة صغار المنفذين وأدوات النظام الميدانية وتغلق ملفات الحيتان الكبرى والشركاء الماليين، الذين هندسوا وموّلوا حرب الإبادة والنهب الممنهج على مدى سنوات.

إن بناء بيئة سياسية واقتصادية سليمة ومستدامة يقتضي بالضرورة إرساء قضاء نزيه ومستقل، يمتلك الحصانة والجرأة لحماية المال العام من تغول البندقية وشهوة الاستحواذ الفئوي، إلى جانب تأسيس أجهزة رقابية وهيئات محاسبة محصنة تفرض الشفافية التامة في تداول العقود وإدارة المناقصات وتوزيع المشاريع العامة، مع ضمان مناخ ديمقراطي حقيقي يتيح للصحافة الحرة المستقلة والمنظمات المجتمع المدني ممارسة دورها الرقابي والكشف عن التجاوزات دون خشية الملاحقة الأمنية أو الترهيب.

في المحصلة، فإن المواطن السوري المطحون هو الطرف الوحيد الذي يتجرع مرارة هذا التخبط، من خلال تدهور الخدمات الأساسية وغلاء المعيشة الفاحش وانعدام فرص العمل الشريفة، وتعثر مشاريع التعافي المبكر، وتأخر عودة ملايين المهجرين والنازحين واللاجئين الذين ينتظرون وطنًا آمنًا يحكمه ميزان العدل لا سطوة السلاح، وإذا ما استمر تكريس منطق المحسوبية وتوزيع الموارد بناء على فائض القوة والجغرافيا العسكرية فإن ذلك سيعمق حتمًا هوة الاغتراب واليأس بين الناس ومؤسسات الحكم القائمة، ويدفع المجتمع نحو البحث عن شبكات حماية فرعية وطائفية ومناطقية، وهو ما يهدد السلم الأهلي الهش بالانفجار من جديد.

إن التحدي المصيري التاريخي الذي يواجه سوريا اليوم لا ينحصر أبدًا في مجرد استبدال الوجوه الحاكمة أو تغيير الشعارات والرايات المرفوعة فوق المؤسسات، بل يتمثل في خوض معركة وعي وطنية ومواجهة شجاعة لقطع دابر عقلية الغنيمة، واسترداد مفهوم الشأن العام كحق مكفول للمجتمع كله دون تمييز أو وصاية، فإما أن ترتفع راية القانون فوق الجميع لتكون سوريا دولة لكل أبنائها وبناتها، وإما أن يتحول السلاح إلى وسيلة لتكريس سلطة أمر واقع دائمة تجعل الوطن رهينة لعصابة جديدة.

استثمار كويتي بهوية سورية

"النقل" تكشف مصدر تمويل صيانة أوتوستراد دمشق– درعا

عنب بلدي – وسيم العدوي

عبرت الآليات والمعدّات الثقيلة التابعة لـ"المجموعة المشتركة للمقاولات" (CGC) حدود درعا لتعلن عن بدء عمليات تأهيل وصيانة 100 كيلومتر من أوتوستراد دمشق– نصيب، في خطوة تتجاوز مجرد الصيانة الهندسية إلى صفقة استثمارية، شابها التكتم في بدايتها حول كيفية فوز المجموعة بعقد التأهيل.

المشروع، الذي أعلنت المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بوزارة النقل السورية بدء إجراءاته التنفيذية، في 27 من آب الماضي، شهد مفاجأة مالية حيث كشفت المجموعة عن تخفيض مفاجئ على "عقد الترسية" قدره مليونا دولار، ليصل إلى ما يزيد على 46 مليون دولار، دون أن يؤثر ذلك في الجدول الزمني المحدد بـ400 يوم، بحسب العقد الأساسي.

ويمثل أوتوستراد دمشق– نصيب الرئة الاقتصادية الأساسية لحركة الصادرات والمستوردات البرية بين سوريا والأردن ومنها إلى دول الخليج العربي، وأدى تدهور الحالة الفنية للطريق إلى ارتفاع معدلات الحوادث وتراجع كفاءة الشحن التجاري.

عنب بلدي سألت مسؤولي وزارة النقل السورية، كيف تم الوصول إلى إبرام العقد لإعادة تأهيل الأوتوستراد، ومَن المجموعة الكويتية المنفذة، واطلعت من سائقين على طبيعة المشكلات التي يعاني منها الجسم الأسفلتي للطريق.

الحالة الفنية الراهنة للطريق الدولي "M5"

يشتكي سائقون من العاملين بشكل يومي على خط أوتوستراد درعا وجود تدهور حاد في البنية التحتية للحصيرة الأسفلتية على امتداد الأوتوستراد، مما جعل التنقل اليومي رحلة من المخاطر الشديدة.

وفي شهاداتهم لعنب بلدي، يقول السائقون إن السلامة شبه غائبة في ظل غياب الصيانة الدورية الحقيقية على مدار الأعوام الماضية، وهو ما يتسبب في وقوع حوادث سير متكررة ويكبد المواطنين خسائر بشرية ومادية واسعة.

وقال محمد الحريري، وهو سائق حافلة نقل ركاب على خط أوتوستراد درعا، إن الارتفاع الملحوظ في معدلات الحوادث يعود بالدرجة الأولى إلى انتشار الحفر المتناثرة والعشوائية على جسم الطريق وتكسر طبقات الأسفلت، وهو ما يفاجئ السائقين في أثناء القيادة ويؤدي إلى فقدان السيطرة على المركبات.

وساءت الحالة الفنية لهذا الطريق الدولي بشكل كبير في عقد رئيسة وحيوية على الأوتوستراد، وفقًا للسائق ذاته، وخاصة المقاطع الممتدة بين جسر النجيح وجسر إزرع، إضافة إلى الجزء الواصل بين جسر خبب ومحجة.

وأضاف محمد أن هذه النقاط تحولت إلى بؤر خطرة تهدد سلامة الشاحنات وحافلات نقل الركاب يوميًا.

من جانبه، يرى أحمد الخليلي، وهو سائق سيارة نقل بضائع، أن المشكلة لا تقتصر على الحفر السطحية، بل تمتد إلى العوازل المطاطية والفواصل الإنشائية الداعمة للجسور، والتي تعرضت للتلف والتكسر الكامل على طول العقد المرورية.

وقال أحمد لعنب بلدي، إن هناك نقطتين حرجتين تشهدان تداعيات خطيرة في هذه الفواصل الهندسية على الأوتوستراد، هما جسر خربة غزالة السفلي وجسر الغربة السفلي.

وأضاف أن الفواصل المتكسرة والفراغات البارزة في هاتين النقطتين تتسبب بأضرار ميكانيكية مفاجئة لإطارات المركبات، وخاصة السيارات السياحية الخاصة ووسائط النقل الصغيرة (السرافيس)، وتؤدي إلى حوادث انحراف خطيرة في أثناء العبور.

الشركة المنفذة.. اسم كويتي وأصول سورية

يبلغ رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل من قبل مجموعة "CGC" حوالي 17.15 مليون دينار كويتي (نحو 56 مليون دولار أمريكي) (موزع على نحو 171.5 مليون سهم)، وفقا لاتحاد الصناعات الكويتية، وموقع "ميدل إيست إيكونوميك دايجست" (MEED) منصة رجال الأعمال والأخبار الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وموقع "FX News Today" المتخصص في أخبار الأسواق المالية والبورصات العربية والعالمية.

وتصنف "CGC" على أنها من الشركات العائلية بحصص لعائلة "المعروف"، وهي عائلة سورية الأصل، إضافة إلى مساهمة مستثمرين وشركات كويتية وأفراد من خلال الأسهم المتداولة في السوق، ومؤسسها ورئيس مجلس إدارتها هو عبد الرحمن موسى المعروف، الذي يحمل الجنسية الكويتية بعدما عمل لعقود طويلة في الكويت.

كما يُصنف كبار ملاك الشركة وقادتها (مثل عبد الرحمن المعروف وسليمان المعروف) ضمن كبار رجال الأعمال في المنطقة، نظرًا إلى أن القيمة السوقية للشركة وأسهم عائلة "المعروف" والتدفقات المالية والإيرادات التشغيلية للشركة تجاوزت حاجز الـ900–800 مليون دولار أمريكي.

بينما تحقق الشركة إيرادات وأعمالًا تشغيلية، إضافة إلى عقود تحت التنفيذ ومحفظة مشاريع تجاوزت في أوقات كثيرة حاجز مليار إلى 1.5 مليار دولار أمريكي عبر فروعها في الكويت والخليج العربي.

النقل السورية تكشف لعنب بلدي آليات التعاقد

بحثًا عن إجابات واضحة حول البنود والجزئيات التي لم ينص عليها البيان الأخير للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، بشأن العقد المبرم لصيانة طريق "M5"، توجهت عنب بلدي بأسئلتها إلى مدير دائرة الإعلام في وزارة النقل السورية، عبد الهادي شحادة، الذي أجاب بأن عملية اختيار الشركة المنفذة تمت عبر:

– إجراء استدراج عروض خارجي.

– دراسة العروض المقدمة.

– اختيار العرض الأنسب من بين الشركات المتقدمة للمنافسة على المشروع.

وقال إن المشروع جاء بعد استكمال الدراسات الفنية والمسوح اللازمة وطرح مناقصة لاختيار الجهة المنفذة، وجرى تطبيق معايير الحوكمة والنزاهة، وكانت المنافسة عامة بين الشركات بهدف تحقيق تكافؤ الفرص.

ويخضع المشروع لإجراءات تنظيمية دقيقة، وفقًا للمدير الإعلامي، حيث يُضع دفتر شروط خاص به وجرى تقديم مبلغ تأميني أصولًا بما يتوافق مع القوانين والأنظمة النافذة لضمان الالتزام والشفافية في سير العمل.

وفيما يتعلق بهوية الجهة المنفذة، وما إذا كان العمل سيقتصر على إحدى الشركات التابعة أو فرعها المؤسس في دمشق تحت اسم "شركة المجموعة المشتركة السورية للمقاولات" (ذ.م.م) ، أكد شحادة أن العقد رسا على "المجموعة بأكملها" وليس على أي من شركاتها الفردية.

"لا تمويل من البنك الدولي"

انتشرت شائعة، في أيلول 2025، تداولتها مواقع إعلامية وصفحات إخبارية، ادعت أن البنك الدولي قدم منحة قدرها 476 مليون دولار لصيانة وتأهيل أوتوستراد دمشق– درعا، ونسب التصريح حينها إلى عضو في المكتب التنفيذي بمحافظة درعا، ولكن سرعان ما تبين أن هذا الادعاء زائف وغير صحيح.

وبهذا الشأن وحول حقيقة الممول، نفى المدير في وزارة النقل السورية وجود أي تمويل للمشروع مقدم من البنك الدولي على شكل منحة، كما جرى تداوله، أو على غرار المنحة المقدمة من البنك الدولي لقطاع السكك الحديدية.

وأكد شحادة أن تمويل أعمال التأهيل والصيانة يتم بالكامل من خزينة الدولة السورية عبر الموازنة العامة، دون أن يحدد بدقة ما إذا كان التمويل يتبع للموازنة الاستثمارية أم باب الإنفاق الجاري.

الجدول الزمني والظروف القاهرة

حول قدرة الشركة على إنجاز تأهيل طريق بطول 100 كيلومتر بأربع حارات خلال مدة أقصاها 400 يوم وفق المعايير الدولية، أشار شحادة إلى أن هذه المدة الزمنية المرصودة لا تشمل حالات "الظروف القاهرة" أو الأسباب الخارجة عن إرادة المجموعة المنفذة في حال حدوثها طوال فترة التنفيذ.

وردًا على التساؤلات الهندسية حول احتمالية توسيع الأوتوستراد الدولي على حساب الأراضي الزراعية المجاورة، أكد شحادة أنه لن يتم إجراء أي توسعات على حساب المنصف الواقع بين اتجاهي الذهاب والإياب أو على حساب الأراضي المجاورة على الجانبين.

ويتضمن التقييم الفني للمشروع، وفقًا للمدير ذاته، الإبقاء على القياسات الحالية لعرض الطريق الدولي، وحرم المنصف دون تعديل، باعتبارها توفر المساحة المعيارية المطلوبة وتسهم في حجب أضواء السيارات المعاكسة للحد من حوادث الإبهار الليلي.

وتركزت التحسينات العقدية بدلًا من ذلك على تعزيز السلامة البصرية، عبر رفد الطريق بشاخصات مرورية متطورة وتنفيذ شبكات إنارة تخصصية عند التقاطعات والعُقد الرئيسة، على غرار العقد المنفذ لتأهيل وصيانة طريق مطار دمشق الدولي.

وأكد شحادة أنه سيكون هناك إشراف مباشر من وزارة النقل السورية على تنفيذ المشروع، إلى جانب الزيارات الميدانية المتواصلة من قبل المؤسسات العامة للمواصلات الطرقية، والمتابعة اليومية على الأرض من قبل المهندس المكلف من قبل الوزارة للتدقيق في مراحل عملية الصيانة.

ماذا تتضمن أعمال صيانة "M5"

تتضمن الأعمال، وفقًا لما صرح به المدير العام للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، معاذ نجار، ردًا على أسئلة عنب بلدي :

• إزالة أجزاء من الطبقات الأسفلتية المتضررة وتنفيذ طبقات جديدة.

• معالجة المواقع التي تحتاج إلى تدخلات إنشائية.

• تنظيف الجزيرة الوسطية (المنصف).

• تنفيذ أعمال السلامة المرورية من دهانات وإشارات ومحددات جانبية.

• التأسيس لعمليات الإنارة.

ويكتسب الطريق أهمية خاصة باعتباره جزءًا من محور بري رئيس يبدأ من الحدود الأردنية مرورًا بدمشق وحمص وحلب وصولًا إلى وصلة سراقب، بطول يتجاوز 400 كيلومتر ما يجعله من أبرز طرق نقل الأشخاص والبضائع والترانزيت في سوريا.

وكانت مجموعة "CGC" أجرت، في نيسان الماضي، مسحًا شاملًا لطريق "M5" بالاتجاهين، باستخدام تقنيات الليزر والكاميرات عالية الدقة، بهدف تحديد الأضرار وإعداد نماذج دقيقة لسطح الطريق.

دخول آليات ومعدات شركة المجموعة المشتركة للمقاولات الكويتية من معبر "نصيب" الحدودي مع الأردن لتنفيذ عقد إعادة تأهيل أوتوستراد درعا – 4 أيلول 2026 (محافظة درعا/تلجرام)

فرز الوكلاء لم يُحسم بعد.. مدارس في حلب تؤجل الدوام

مدير تربية حلب أنس قاسم يرفقة تلاميذ مع افتتاح العام الدراسي – 6 أيلول 2026 (مديرية التربية والتعليم بحلب/فيسبوك)

حلب – محمد ديب بظت

مع انطلاق العام الدراسي الجديد وعودة آلاف الطلاب إلى مقاعد الدراسة، برزت في مدينة حلب مشكلة تتعلق بعدم مباشرة الدوام في عدد من المدارس، بالتزامن مع استمرار انتظار إعلان نتائج فرز المدرسين الوكلاء. المشكلة أثارت العديد من التساؤلات خاصة لدى أولياء أمور الطلاب حول مدى اكتمال جاهزية الكوادر التعليمية مع بداية العام الدراسي.

ورصدت عنب بلدي عدم مباشرة الدوام في عدد من المدارس داخل المدينة، في حين قال أولياء أمور إن إدارات تلك المدارس أبلغتهم بتأجيل دوام أبنائهم إلى الأسبوع المقبل، رغم إعلان بدء العام الدراسي في مختلف المدارس.

وبحسب شهادات متقاطعة حصلت عليها عنب بلدي، طلبت إدارتا مدرسة "التقدم العربي" في حي كرم حومد، ومدرسة "فرسان الغد" في حي صلاح الدين، من أولياء الأمور إعادة الطلاب خلال الأسبوع المقبل، بعد عدم بدء الدوام مع بقية المدارس.

وقال عدد من أولياء الأمور إنه وبعد توجه أبنائهم إلى المدارس في أول أيام العام الدراسي، جرى إبلاغهم بأن الدوام لن يبدأ في الوقت الحالي، على أن يعود الطلاب خلال الأيام المقبلة، على اعتبار أن هنالك نقصًا في عدد المعلمين. ولا تقتصر هذه الحالة على مدرستين فقط، إذ تلقت عنب بلدي إفادات من أهالٍ في مدارس أخرى تحدثوا عن تأجيل الدوام وعدم انتظامه.

معلمون بانتظار الفرز

يتزامن ذلك مع استمرار انتظار إعلان نتائج فرز المدرسين الوكلاء، إذ قالت معلمات تحدثن إلى عنب بلدي إنهن سجلن عبر التطبيق الإلكتروني الذي أطلقته وزارة التربية لتسجيل الوكلاء، إلا أنهن لم يتلقين حتى الآن نتائج الفرز أو إشعارات بالمباشرة، رغم بدء العام الدراسي.

وأضافت المعلمات أنهن استكملن إجراءات التسجيل منذ فتح باب التقديم، وينتظرن صدور نتائج المفاضلة لمعرفة المدارس التي سيباشرن العمل فيها، في وقت بدأت المدارس استقبال الطلاب.

ويطرح تزامن هذين الملفين تساؤلات حول مدى تأثير تأخر استكمال إجراءات فرز الوكلاء على جاهزية بعض المدارس، ولا سيما أن عددًا منها يعتمد سنويًا على المدرسين الوكلاء لسد النقص في الكوادر التعليمية، خاصة في بعض الاختصاصات أو المدارس التي تعاني من نقص في الكادر التعليمي.

كما يثير ذلك تساؤلات حول الإجراءات التي تعتمدها مديرية التربية لضمان استمرار العملية التعليمية خلال الأيام الأولى من العام الدراسي، وآلية تغطية أي شواغر قد تكون موجودة إلى حين استكمال توزيع الكوادر.

"التربية": عملية الفرز لا تزال جارية

معاون مدير التربية والتعليم في حلب، أحمد زكور، قال لعنب بلدي، إن المديرية عملت خلال الفترة الماضية على رفع جاهزية المدارس واستكمال مختلف الاستعدادات اللازمة لانطلاق العام الدراسي، بما يضمن توفير بيئة تعليمية مناسبة للطلاب.

وأضاف زكور، في تصريح لعنب بلدي، أن المديرية عملت على تأمين الاحتياجات التعليمية بالقدر الممكن، مشيرًا إلى وجود بعض الشواغر في عدد من المدارس والاختصاصات.

كما أكد أن المديرية تتابع هذا الملف وتعمل على معالجته وفق الأولويات والاحتياجات الفعلية.

وفيما يتعلق بملف المدرسين الوكلاء، أوضح أن وزارة التربية تواصل حاليًا إجراءات تدقيق وفرز الطلبات وفق الآلية المعتمدة، بهدف تحقيق العدالة في توزيع الكوادر بحسب الاحتياج الفعلي للمدارس، مبينًا أن عملية فرز الوكلاء لا تزال جارية من قبل الوزارة.

ولفت زكور إلى أن المديرية تتابع واقع الكوادر التعليمية بشكل مستمر، وتعمل على معالجة أي نقص يظهر في المدارس، بما يضمن استمرار العملية التعليمية وعدم تأثر الطلاب، منوهًا إلى أنه سيتم التعامل مع الاحتياجات الطارئة وفق الإمكانات المتاحة إلى حين استكمال إجراءات فرز المدرسين الوكلاء ومباشرتهم العمل.

وحول موعد مباشرة الوكلاء، قال معاون مدير التربية إن المديرية تأمل استكمال إجراءات الفرز في أقرب وقت، وفق الجدول الزمني المعتمد من الوزارة، ليصار بعد ذلك إلى توزيع المدرسين الوكلاء على المدارس بحسب احتياجاتها.

وأضاف أن المديرية تواصل منذ انطلاق العام الدراسي متابعة واقع المدارس، وإعادة توزيع الإمكانات المتاحة وتنظيم الجداول الدراسية عند الحاجة، لضمان استمرار الحصص الدراسية وعدم تأثر حق الطلاب في التعليم.

موسم جديد يبدأ بالاستدانة

مستحقات متأخرة لمزارعي التبغ في اللاذقية وحمص

اللاذقية – آلاء شعبو

منذ تشرين الأول 2025، ينتظر محسن، وهو مزارع" تنباك" من اللاذقية، مستحقاته المالية عن محصول سلّمه إلى المؤسسة العامة للتبغ، وقال إنه حتى 3 من أيلول الحالي لم يحصل على أي دفعة.

وكان محسن حصل في موسم 2024 على مستحقاته على دفعات، لكنه اضطر هذا العام إلى الاستدانة لتمويل زراعة محصول جديد، في ظل ارتفاع تكاليف العمل الزراعي.

ويحتاج محصول التبغ إلى عمال خلال مراحل الزراعة والعناية والقطاف و"التفتيح"، بينما تصل أجرة العامل اليومية، بحسب محسن، إلى نحو 75 ألف ليرة سورية.

ولا تتوقف الخسائر عند تأخر المستحقات، إذ تضرر جزء من محصول الموسم الحالي في اللاذقية جراء الأمطار الغزيرة التي هطلت بعد جمع التبغ، ما أثر في جودة الأوراق وقيمتها، بحسب المزارع.

صرف مستحقات 2024 و2025

في 9 من تموز الماضي، أعلنت المؤسسة العامة للتبغ بدء صرف المستحقات المالية للمزارعين عن كميات التبغ الخام التي سلموها خلال موسمي 2024 و2025، وقالت إن عمليات الصرف بدأت في 6 من الشهر نفسه، عبر المحاسبين في مراكزها ضمن الفروع، على أن تستمر وفق الخطة المعتمدة حتى سداد كامل المستحقات.

لكن محسن قال إنه لم يحصل على مستحقاته حتى بداية أيلول، في حين يواجه مزارعون آخرون الوضع نفسه.

مزارعو حمص ينتظرون أيضًا

لا تقتصر شكاوى تأخر الدفع على اللاذقية، إذ قال علي، وهو مزارع تبغ من حمص يزرع صنف "البرلي"، إنه سلّم محصول الموسم الماضي ولم يحصل على مستحقاته حتى الآن.

واعتبر علي أن سعر شراء الكيلوغرام، الذي بلغ 23 ألف ليرة سورية للموسم الذي سلّم فيه محصوله، كان جيدًا بالنسبة إلى المزارعين، لكن المشكلة الأساسية كانت في تأخر صرف الأموال.

وأضاف أن إنتاج قريته (عين التينة) تجاوز العام الماضي 20 ألف طرد، يزيد وزن الواحد منها على 30 كيلوغرامًا، أي أكثر من 600 طن من التبغ.

وبحسب علي، أثر تأخر المستحقات في قدرة بعض المزارعين على تمويل زراعتهم للموسم الحالي، بينما لم يتعرض محصول حمص للأضرار التي لحقت بالتبغ في اللاذقية جراء الأمطار.

أصناف متعددة وخطة للتوسع

تُزرع في سوريا أصناف متعددة من التبغ، من بينها "البريليب" و"البصما" و"زغرين" و"غرناطة" و"شك البنت" و"التنباك البلدي" و"فرجينيا" و"البرلي"، وفق بيانات المؤسسة العامة للتبغ.

وتأتي زراعة هذه الأصناف ضمن خطة المؤسسة العامة للتبغ لموسم 2026، التي تستهدف زراعة نحو 11 ألف هكتار بالتبغ في محافظات درعا وحمص وطرطوس واللاذقية وحماة وإدلب وحلب، وفق المؤسسة.

وتتضمن الخطة توزيع البذار والإشراف على عمليات الزراعة، وصولًا إلى نقل المحصول بعد توضيبه إلى مستودعات المؤسسة على نفقتها.

وتطرح الخطة، في ظل استمرار انتظار بعض المزارعين مستحقاتهم، تساؤلات حول قدرة المزارعين على تمويل المواسم المقبلة، خصوصًا مع ارتفاع تكاليف الزراعة والعمل.

وحتى لحظة إعداد التقرير، لم تحصل عنب بلدي على رد من المؤسسة العامة للتبغ حول أسباب تأخر صرف مستحقات بعض المزارعين، والموعد المتوقع لاستكمال الدفع.

أوراق من محصول التبغ في قرية جوبر بعيدة بريف اللاذقية – 8 تموز 2026 (زراعة التبغ في سوريا/فيسبوك)

"نباشو القمامة" بالحسكة..
أطفـــال ينوشهم الفقـــر

الحسكة – محمد جفال

قبل أن تبدأ حركة المدينة في الحسكة، يكون أحمد، البالغ من العمر 13 عامًا، قد بدأ جولته بين حاويات القمامة. يحمل أحمد كيسًا كبيرًا من "الخيش"، ويتنقل من حاوية إلى أخرى، يفتح الأكياس ويقلب محتوياتها بحثًا عن عبوات بلاستيكية أو قطع معدنية أو كرتون يمكن بيعها في نهاية اليوم. لا يملك الطفل جدولًا ثابتًا لعمله، لكنه يعرف أن كمية ما يجمعه خلال الساعات التي يقضيها في الشوارع تحدد المبلغ الذي سيعود به إلى منزله.

لا يعمل أحمد وحده، ففي بعض الأيام يرافقه محمود (11 عامًا) ويزن (عشرة أعوام)، بينما يتوزع أطفال آخرون على أحياء مختلفة من المدينة ومكب النفايات الواقع في غرب الحسكة.

لم تعد مشاهدة الأطفال وهم يجمعون النفايات مشهدًا عابرًا في المدينة، إذ باتت مجموعات منهم تتنقل بين الحاويات والأسواق، فيما يستخدم بعضهم الحمير لنقل ما يجمعونه إلى أماكن التجميع والبيع.

وراء هذا المشهد تقف ظروف معيشية تدفع أطفالًا إلى العمل في سن مبكرة، في مهنة ترتبط بمخاطر صحية وبيئية، فضلًا عن انعكاساتها على التعليم والحياة الاجتماعية.

ساعات طويلة بين الحاويات

يبدأ الأطفال عملهم في ساعات الصباح، عندما تكون حاويات النفايات ممتلئة بمخلفات اليوم السابق.

يبحث أحمد عن المواد التي يعرف أنها قابلة للبيع، ويتجنب قدر الإمكان بعض المخلّفات التي قد تسبب له إصابة، لكنه لا يستطيع دائمًا معرفة ما يوجد داخل الأكياس قبل فتحها.

وقال إنه اعتاد العمل تدريجيًا، وأصبح يعرف المواد التي تستحق الجمع والمواد التي لا قيمة لها بالنسبة إلى التجار.

وبالقرب منه، يقضي محمود ساعات مماثلة في جمع البلاستيك والكرتون. لا يحمل كمية كبيرة في كل مرة، لذلك يعود إلى الحاويات أكثر من مرة خلال اليوم.

أما يزن، الأصغر بين المجموعة، فيساعد في جمع المواد ونقلها إلى نقطة قريبة، قبل أن يفرز الأطفال ما جمعوه.

وتختلف كمية المواد التي يستطيع كل طفل جمعها من يوم إلى آخر، وبالتالي تختلف قيمة ما يحصل عليه في نهاية العمل.

وبحسب المعطيات المتداولة عن هذه المهنة في الحسكة، تتراوح الأجور اليومية للعاملين في جمع وفرز المواد بين 25 ألفًا و100 ألف ليرة سورية، تبعًا لكمية المواد وطبيعتها.

لكن الأطفال لا يتعاملون مع هذه المبالغ بوصفها أجرًا مقابل ساعات العمل فقط، بل باعتبارها دخلًا يساعد أسرهم على تأمين احتياجاتهم اليومية.

المكب.. الوجه الأصعب للمهنة

في غرب الحسكة، تتجمع كميات كبيرة من النفايات في المكب الرئيس، حيث يعمل أطفال ويافعون إلى جانب بالغين في البحث عن المواد القابلة للبيع.

ويختلف العمل في المكب عن جمع النفايات من الشوارع، إذ يجد الأطفال أنفسهم أمام أكوام مختلطة من المخلفات، ويضطرون إلى البحث داخلها عن المعادن والبلاستيك والكرتون وغيرها.

سامر (14 عامًا) سبق أن عمل في المكب لفترة، قبل أن يترك المكان بسبب صعوبة ظروفه.

وقال سامر، إن الروائح المنبعثة من النفايات كانت من أكثر الأمور التي أرهقته، إلى جانب الخوف من التعرض للجروح بسبب الزجاج والقطع المعدنية والأدوات الحادة المختلطة بالنفايات.

ويحاول بعض الأطفال تجنب العمل داخل المكب والاكتفاء بجمع المواد من الحاويات والشوارع، بينما يرى آخرون أن المكب يوفر كميات أكبر من المواد التي يمكن بيعها.

وتشير المتابعة وشهادات بعض الأطفال إلى وجود أكثر من 50 طفلًا ويافعًا في المكب، تتراوح أعمار العاملين فيه بين 10 و20 عامًا، وبينهم ذكور وإناث، ويعيش بعضهم في ظروف صعبة.

الحمار وسيلة للنقل

إلى جانب الأكياس التي يحملها الأطفال على ظهورهم، تظهر في شوارع الحسكة الحمير، تحمل ما جمعه الأطفال من النفايات.

محمد (12 عامًا)، يستخدم حمارًا في عمله، ويجمع خلال جولته أكياس البلاستيك والكرتون والمواد المعدنية، ثم يضعها على ظهر الحيوان وينقلها إلى بيته، قبل بيعها لاحقًا.

قال محمد، إن استخدام الحمار يسمح له بنقل كمية أكبر مما يستطيع حمله بيديه، ويختصر عليه الوقت والمسافة بين الحاويات والبيت.

ويتنقل بعض الأطفال بهذه الطريقة بين الأحياء، في مشهد يجمع بين الفقر والعمل المبكر وجمع النفايات.

عندما تصبح القمامة سوقًا للعمل

تصل المواد التي يجمعها الأطفال في نهاية المطاف إلى نقاط تجميع أو تجار يشترون المواد القابلة لإعادة التدوير، وهناك تُفرز المواد بحسب نوعها ووزنها، ثم تحدد قيمتها.

لكن هذه المرحلة قد تكون مصدرًا آخر للمشكلات بالنسبة إلى الأطفال، خصوصًا عندما لا يملكون القدرة على التحقق من الأوزان أو الاعتراض على قيمة ما يحصلون عليه.

ويرى الباحث الاجتماعي عبد الباسط الحاوي أن ضعف الأطفال وغياب الحماية عنهم يجعلانهم أكثر عرضة للاستغلال.

وقال الحاوي لعنب بلدي، "هؤلاء التجار يستغلون ضعف الأطفال وعدم وجود أي حماية لهم. إنهم يحولون ألم هؤلاء الأطفال إلى أرباح لجيوبهم".

وبحسب الروايات الواردة عن العاملين في هذا المجال، قد تحدث خصومات أو خلافات حول الوزن وقيمة المواد، فيما يبقى الطفل بحاجة إلى بيع ما جمعه في نهاية اليوم، ما يحد من قدرته على التفاوض.

ولا يتوقف العمل عند بيع المواد، إذ يعيد التجار فرزها وتجميعها تمهيدًا لبيعها في مراحل لاحقة.

إصابات ومخاطر صحية

يضع العمل بين النفايات الأطفال أمام أخطار لا تظهر دائمًا للوهلة الأولى، فأكياس القمامة قد تحتوي على زجاج مكسور أو قطع معدنية حادة أو إبر ومخلفات أخرى، بينما يمكن أن يؤدي الاحتكاك المباشر بالنفايات إلى إصابات أو مشكلات صحية.

كما يقضي الأطفال وقتًا طويلًا في بيئة تنتشر فيها الروائح والحشرات والمخلفات المتحللة.

وقال أحمد، إنه تعرض لجروح في أثناء عمله، لكنه واصل جمع النفايات لأنه لا يستطيع ترك العمل دون الحصول على المال الذي يجنيه منه.

الباحث الاجتماعي عبد الباسط الحاوي قال إن المشكلة لا تتعلق فقط بالأطفال الذين يعملون في جمع النفايات، بل تمتد إلى البيئة المحيطة.

وأضاف أن "النبش في القمامة يؤدي إلى تشتت النفايات في الشوارع، مما يفاقم التلوث البيئي ويزيد من انتشار الأمراض بين السكان"، فعندما تُفتح أكياس القمامة وتُرمى محتوياتها خارج الحاويات، تبقى أجزاء من النفايات في الشوارع، ما يزيد من انتشار المخلفات في المناطق المحيطة.

المدرسة في مكان آخر

بالنسبة إلى أحمد، لا تبدو المدرسة جزءًا من يومه الحالي، وقال إنه يرى الأطفال، خلال الشتاء، في طريقهم إلى المدارس بملابس نظيفة وحقائب على ظهورهم، بينما يخرج هو في الوقت نفسه بحثًا عن مواد يمكن بيعها.

ويعيش محمود ويزن الظروف نفسها، إذ يذهب جزء كبير من يومهما إلى العمل بدلًا من الدراسة.

ليس جميع الأطفال الذين يجمعون النفايات تركوا المدرسة للسبب نفسه، لكن ظروف الأسرة والحاجة إلى الدخل اليومي يمكن أن تجعل العمل أكثر إلحاحًا من الانتظام في التعليم.

ويرى الحاوي أن معالجة الظاهرة تحتاج إلى إعادة الأطفال المتسربين إلى التعليم، بالتوازي مع معالجة الظروف التي دفعتهم إلى العمل.

الفقر وراء المشهد

يربط الحاوي انتشار ظاهرة النبش في النفايات بجملة من العوامل، في مقدمتها الفقر والبطالة وغياب المعيل في بعض الأسر.

ويشير إلى أن الطفل قد يجد نفسه أمام مسؤولية المساهمة في تأمين احتياجات أسرته، خصوصًا عندما لا يتوفر مصدر دخل مستقر.

ولا يتعامل الأطفال مع جمع النفايات بوصفه مهنة اختاروها، بحسب أحاديثهم، بل كوسيلة متاحة للحصول على المال.

فبالنسبة إلى محمد، يمثل الحمار وسيلة لنقل ما يجمعه، بينما يرى أحمد في الأكياس التي يحملها مصدرًا للدخل، ويجد محمود ويزن في ساعات العمل طريقًا للمساهمة في احتياجات أسرهما.

لكن استمرار هذا الوضع يعني بقاء الأطفال في بيئة عمل غير آمنة، بعيدًا عن المدرسة وفي مواجهة نظرة اجتماعية قد تزيد من شعورهم بالاختلاف عن أقرانهم.

حماية الأطفال تبدأ من البدائل

يرى الحاوي أن الحد من الظاهرة لا يمكن أن يعتمد على منع الأطفال من جمع النفايات فقط، بل يحتاج إلى توفير بدائل لهم ولأسرهم.

ويقترح حملات توعية تتعلق بحماية الأطفال والبيئة، وإنشاء مراكز لحماية الطفل تقدم الدعم النفسي والاجتماعي، إلى جانب برامج تعليمية تساعد الأطفال المتسربين على العودة إلى الدراسة.

كما يرى أهمية توفير مشاريع اقتصادية وفرص عمل تساعد الأسر والشباب على تأمين دخل بعيدًا عن اعتماد الأطفال على العمل.

ويشير كذلك إلى ضرورة تعزيز دور الجهات المحلية في جمع النفايات من خلال توفير الحاويات والآليات اللازمة، وتنظيم عملية التخلص من المخلفات، بما يحد من انتشارها في الشوارع.

في الحسكة، يبدأ يوم أحمد ومحمود ويزن وسامر ومحمد من المكان الذي ينتهي فيه يوم كثير من سكان المدينة: حاويات القمامة.

أكياس تُفتح بحثًا عن قطعة بلاستيك أو معدن، وحمار لنقل ما جُمع، ومكب تتكدس فيه النفايات ويعمل داخله أطفال ويافعون.

وبين الحاجة إلى المال والخوف من الإصابة، يجد الأطفال أنفسهم أمام عمل يستهلك ساعات طفولتهم ويبعد بعضهم عن التعليم.

وتبقى معالجة هذه الظاهرة مرتبطة، بحسب الباحث الاجتماعي عبد الباسط الحاوي، بحماية الأطفال وتوفير بدائل اقتصادية وتعليمية لهم، إلى جانب تحسين إدارة النفايات في المدينة، فما يبحث عنه هؤلاء الأطفال داخل أكياس القمامة ليس سوى وسيلة لتأمين يوم جديد، بينما تبقى العودة إلى المدرسة والحصول على حياة أكثر استقرارًا مؤجلة إلى حين توفر الظروف التي تسمح لهم بترك هذا العمل.

طفل ينبش القمامة من إحدى الحاويات في مدينة الحسكة – 7 آب 2026 (عنب بلدي)

"غوطة الرقة" تتوسع

الأشجار المثمرة
تزاحم المحاصيل التقليدية في الكسرات

عمال يقطفون العنب بأرض في بلدة الكسرات بريف الرقة الجنوبي – 6 آب 2026 (عنب بلدي/ أحمد الحمدي)

الرقة – أحمد الحمدي

تشهد بلدة الكسرات في ريف الرقة الجنوبي تحولًا زراعيًا لافتًا خلال السنوات الأخيرة، بعدما اتجه معظم الفلاحين إلى زراعة الأشجار المثمرة بدلًا من المحاصيل الحقلية التقليدية.

ومع اتساع رقعة البساتين وانتشار أشجار العنب والخوخ والدراق والمشمش، باتت المنطقة تُعرف بين الأهالي باسم "غوطة الرقة"، نظرًا إلى ما تتمتع به من غطاء أخضر وكثافة زراعية مميزة.

ويؤكد مزارعون وأهالٍ في المنطقة أن هذا التحول جاء استجابة لارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وتراجع جدوى بعض المحاصيل الاستراتيجية، مقابل مردود اقتصادي أفضل توفره الأشجار المثمرة، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالأمراض الزراعية والتسويق وضعف الدعم الزراعي.

وتضم الكسرات أصنافًا متعددة من الأشجار المثمرة، أبرزها الدراق والخوخ والمشمش والعنب، حيث تحتل زراعة الأشجار الحجرية ما يقارب 40% من إجمالي مساحة البساتين في الكسرات.

قيود منعت زراعة الأشجار

كانت وزارة الزراعة في النظام السوري السابق تفرض قيودًا على التوسع في زراعة الأشجار المثمرة ببعض المناطق الزراعية بمحافظة الرقة، ولا سيما ضمن الأراضي المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية، مثل القمح والقطن والشمندر السكري.

وبعد عام 2011، شهدت زراعة الأشجار المثمرة انتشارًا واسعًا في منطقة الكسرات وعموم ريف الرقة، مع تزايد قناعة المزارعين بنجاح هذه الزراعات واستقرار إنتاجها وارتفاع مردودها الاقتصادي مقارنة بالمحاصيل الحقلية التقليدية.

وأسهمت ملاءمة المناخ والتربة في تحقيق نتائج مشجعة، ما دفع أعدادًا متزايدة من المزارعين إلى التوسع في زراعة العنب والخوخ والدراق والمشمش وغيرها من الأشجار المثمرة.

وبحسب ما أفاد به مزارعون التقتهم عنب بلدي، فإن هذه الزراعات باتت تمثل مصدر دخل رئيسًا للعديد من الأسر الزراعية في المنطقة.

التحول إلى "الغوطة"

فيصل الدرويش صاحب أرض مزروعة بالعنب في الكسرات، قال لعنب بلدي، إن البلدة تحولت إلى "غوطة الرقة" بفضل بساتينها والأشجار المثمرة.

وأضاف المزارع أن الأشجار المثمرة أصبحت تشغل نحو 70% من الأراضي الزراعية في المنطقة، بعد أن اتجه المزارعون خلال السنوات الأخيرة إلى استبدال المحاصيل الحقلية بالبساتين المثمرة.

وكانت منطقة الكسرات تعتمد قبل نحو عقد من الزمن على زراعة القطن والذرة والقمح والفول والخضراوات الصيفية، بحسب فيصل، إلا أن ارتفاع تكاليف الإنتاج، ونقص الأيدي العاملة، إضافة إلى مشكلات التسويق واحتكار الأسواق، دفعت كثيرًا من المزارعين إلى التحول نحو زراعة الأشجار المثمرة لما توفره من مردود اقتصادي أفضل.

وتتنوع أصناف العنب في الرقة منها "الحلواني والشامي والياقوت وأصابع الساحرة"، ويتراوح إنتاج الدونم الواحد بين خمسة وثمانية أطنان سنويًا، بحسب العناية الزراعية والظروف المناخية خلال الموسم.

التسويق أبرز المشكلات

عن أبرز الصعوبات التي تواجه مزارعي العنب، قال المزارع فيصل الدرويش، إن الأمراض الزراعية تشكل تحديًا كبيرًا، ولا سيما الإصابة بالعناكب والبياض الزغبي، ما يستدعي الالتزام ببرنامج رش دوري كل عشرة أيام تقريبًا، وفق مواعيد محددة، إلى جانب عمليات التسميد التي تبدأ منذ مرحلة إنبات الأوراق لضمان إنتاج جيد .

وأضاف أن التسويق يمثل إحدى أبرز المشكلات التي يواجهها المزارعون، موضحًا أن بعض التجار يفرضون أسعارًا منخفضة على المنتج، ما يعكس سلبًا على أرباح المزارعين، كما أشار إلى غياب الدعم من الجهات الحكومية المختصة والهيئات المعنية بالقطاع الزراعي.

ويسوق محصول العنب وثمار الأشجار الأخرى إلى سوق "الهال" في الرقة أو يتم نقله عن طريق تجار إلى المحافظات الأخرى، ويباع الكيلو منه ما بين 50 و80 ليرة سورية جديدة.

قيس الحمود أحد أهالي بلدة الكسرات قال لعنب بلدي، إن المنطقة كانت تعتمد قبل عام 2011 على محاصيل استراتيجية مثل القمح والقطن والشمندر السكري، إلا أن ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع جدوى هذه الزراعات دفع الأهالي إلى البحث عن بدائل أكثر ربحية.

وأضاف أن نجاح التجارب الأولى لزراعة الأشجار المثمرة، بفضل ملاءمة المناخ والتربة، شجع المزارعين على التوسع في البساتين، لترتفع نسبة الأراضي المزروعة بالأشجار من نحو 5% إلى ما بين 70 و80% من إجمالي الأراضي الزراعية.

عوامل انتشار زراعة الأشجار.. التحديات التي تواجهها

الفني الزراعي والمهتم بزراعة الأشجار عبد الله حسن جنيد، أوضح أن موقع الكسرات على نهر "الفرات" شكّل عاملًا أساسيًا في نجاح زراعة الأشجار المثمرة، إلى جانب خصوبة الأراضي الزراعية وملاءمة الظروف المناخية لعدد كبير من الأصناف.

وأشار جنيد إلى أن الأشجار المثمرة أصبحت خيارًا اقتصاديًا مهمًا، خصوصًا لأصحاب المساحات الزراعية الصغيرة، نظرًا إلى قدرتها على تحقيق إنتاج متكرر ومردود مالي جيد مقارنة ببعض الزراعات الموسمية.

ورغم العوامل التي ساعدت على انتشار البساتين، يرى جنيد أن القطاع الزراعي يواجه تحديات متزايدة، في مقدمتها التقلبات المناخية.

وأوضح أن موجات البرد المفاجئة وانخفاض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر تسببت خلال بعض المواسم بأضرار كبيرة للأشجار المثمرة، ولا سيما أشجار الدراق التي تعد من أكثر الأصناف تأثرًا بالصقيع.

وأضاف أن الجفاف وتراجع الهطولات المطرية خلال السنوات الأخيرة باتا من أبرز التحديات التي تواجه المزارعين في الرقة، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتكاليف الري والطاقة، فضلًا عن تذبذب الأسعار ومشكلات التسويق ونقص الدعم الزراعي.

مصدر دخل لآلاف الأسر

أصبحت الأشجار المثمرة ركيزة اقتصادية لكثير من الأسر في منطقة الكسرات، وأسهمت في تحويل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى بساتين منتجة، ومع اتساع هذا النشاط الزراعي، ارتفعت الحاجة إلى الأيدي العاملة في مختلف مراحل الإنتاج، بدءًا من العناية بالأشجار وصولًا إلى قطاف الثمار وتسويقها.

وأضاف جنيد أن تقديرات محلية أشارت في فترات سابقة إلى أن الأشجار المثمرة كانت تغطي نحو 75% من أراضي المنطقة، نتيجة انخفاض تكاليفها نسبيًا مقارنة ببعض المحاصيل الأخرى، إضافة إلى قدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية جيدة للمزارعين.

ولا يقتصر أثر هذه الزراعة على الاستهلاك المحلي، إذ يُسوق قسم من الإنتاج في أسواق الرقة، وخاصة سوق "الهال"، قبل انتقال الفائض إلى مناطق أخرى، ما ينعكس على الحركة الاقتصادية المرتبطة بالقطاف والنقل والفرز والتوضيب والتجارة.

نحو إدارة علمية للبساتين

يرى جنيد أن تطوير قطاع الأشجار المثمرة في الكسرات يتطلب الانتقال من أساليب الزراعة التقليدية إلى إدارة أكثر علمية للبساتين، تبدأ من ترشيد استهلاك المياه عبر الاعتماد على أنظمة الري بالتنقيط.

وشدد على أهمية التقليم السنوي، معتبرًا أنه من العمليات الأساسية للحفاظ على صحة الأشجار وتحسين التهوية وزيادة الإنتاجية ورفع جودة الثمار، إلى جانب تطبيق برامج المكافحة المتكاملة للآفات بدل الاستخدام العشوائي للمبيدات.

وأشار إلى ضرورة تطوير عمليات الفرز والتوضيب والتخزين، وإنشاء غرف تبريد تساعد المزارعين على الاحتفاظ بمحاصيلهم وعدم بيعها خلال فترات انخفاض الأسعار.

إحصائية مرتقبة لعدد أشجار المحافظة

لا توجد حتى الآن إحصائية دقيقة أو رقم رسمي يحدد العدد الإجمالي للأشجار المثمرة في محافظة الرقة.

وفي هذا الإطار، أطلقت مديرية الزراعة في المحافظة قبل عدة أيام عملية إحصاء شاملة للبساتين والأشجار المثمرة، بما في ذلك أشجار الزيتون، بهدف جمع بيانات دقيقة حول المساحات المزروعة وأعداد الأشجار وتوزعها الجغرافي، بحسب ما أفادت مديرية الزراعة في محافظة الرقة عنب بلدي.

أي سوريا نريد أن يراها العالم؟

علي عيد

يتصور البعض أن بناء صورة الدول عملية بسيطة: مرر ما تراه ناجحًا في الإعلام، وأغمض عينًا وافتح أخرى، وسينتهي الأمر. والحقيقة هي أن الإعلام مهما كان محترفًا ومصممًا بطريقة تسويقية فائقة الدقة، سيفشل لأن الصورة الإعلامية ليست حملة علاقات عامة، بل حصيلة السياسة والأداء والرموز والسردية الوطنية.

لذلك، طرح أحد أبرز الأسماء العالمية في دراسة الصورة والسمعة الدولية للدول والمدن والمجتمعات، وهو المستشار والباحث البريطاني سايمون أنولت (Simon Anholt)، مفهوم "Competitive Identity"، وهو مفهوم يبحث في كيفية بناء الدولة سمعتها من خلال السياسة والثقافة والناس والسياحة والمنتجات/ العلامات التجارية والاستثمار، ما يعني أن أهم فريق إعلام في العالم لا يستطيع رسم ما هو غير موجود، لكن ماذا لو كان هذا الإعلام يتجاهل مقدرات الدولة واستراتيجيتها الدبلوماسية والسياسية والثقافية، ولم يستطع تمثّل كل ما يتطلبه مفهوم بناء السمعة؟

يضع أنولت مجسمًا سداسيًا للهوية التنافسية (Competitive Identity)، يتكون من السياحة والمنتجات/العلامات التجارية والسياسة والاستثمار والثقافة والناس، لذلك فإن أي إعلام يحتاج للاستناد إلى هذه العناصر برأيه، وهو ما أراه ضروريًا في بلد مثل سوريا يحاول كثيرون "دعشنته"، سواء لأن شيطنتها تخدم مصالحهم، أو لأنهم يعتقدون أنها البيئة الرخوة التي لم تتشكل بعد، والتي يجب الدفاع فيها عن مساحة تشددية، لتصبح أمرًا واقعًا.

وبالمناسبة، كل الدول لديها هوية تنافسية، ولديها صورة ذهنية مثل ألمانيا الصناعية والولايات المتحدة القوية والإمارات العربية المتحدة العصرية وفرنسا "الموضة" وإيران المؤذية، وضع ما تشاء في ذهنك من الأوصاف التي تعرفها عن الدول. لم تتشكل بعد صورة وطنية جديدة مستقرة لسوريا بعد سقوط نظام الأسد الذي أغرقها في الظلم والفوضى، فأصبحت رمزًا للجوء والنزوح والبراميل المتفجرة والفشل السياسي.

اليوم هناك مرحلة حساسة جدًا، ولذلك أفهم تمامًا أن الحكومة تبحث عن صياغة صورة هذه البلاد، وإذا عدنا إلى العناصر الستة يمكننا وضع احتمالات وفق كل واحدة منها أو أكثر، وبالنتيجة الصبغة الأقوى في عنصر منها ستكون المدخل:

السياسة: يمكن أن تكون سوريا مدخل التغيير في الشرق الأوسط.

الثقافة: يمكن أن تكون الدولة الأكثر انغلاقًا، أو تشددًا، أو دولة القدود، أو الشعراء.

الناس: يمكن أن تكون الأكثر سعادة أو تعاسة أو تحضّرًا أو تخلّفًا.

السياحة: يمكن أن تكون متحف العالم ورئته.

المنتجات/ العلامات التجارية: يمكن أن تكون بلد عطر الورد أو الكباب أو القمح.

الاستثمار: يمكن أن تكون دوحة الاقتصاد الناشئ في الشرق الأوسط.

هل نريد دولة قوية متطورة؟ ولتحقيق هذا الهدف هل يكفي عنصر أو عنصران، ولماذا ليس الإعلام واحدًا منها؟

سأفترض أن سوريا المتحضرة والقوية باقتصادها هي الهدف، انطلاقًا من تحليل خطابات رئيس البلاد، ووزير الخارجية مسؤول دبلوماسيتها، وبقية المسؤولين والوزراء، لذلك يبدو أن "سوريا الاقتصاد"، كهوية تنافسية عالمية، تحتاج إلى أمن مستتب، وبيئة جاذبة للاستثمارات، وثقافة تتماشى مع مقوماتها، فالسياحة تحتاج إلى انفتاح مقبول، وسياسة خارجية غير مستفزة، وأن يكون الناس فيها واعين لأهمية هذا القطاع كمورد، ويملكون قدرات بشرية وقبولًا لفكرة أن يزور سائح بلادهم.

إذًا، العناصر الستة تسير مع بعضها البعض، ولا يمكن بناء الصورة بعنصر واحد دون اعتبارات للجوانب الأخرى.

لماذا ليس الإعلام واحدًا من العناصر الستة؟ لأنه هو العناصر الستة مجتمعة، وعبره تصل الصورة، ومعالجة أي خلل تبدأ من خلاله بالنقد والتصحيح والتصويب، وإبراز الإيجابيات وعناصر القوة، وترسيخ عدم الخوف من الخطة.

الإعلام ليس عنصرًا سابعًا في "سداسي" أنولت، لأنه ليس قطاعًا من قطاعات الدولة التي تنتج السمعة، بل هو إحدى الآليات التي ترى من خلالها بقية العناصر نفسها وتُروى للعالم.

الإعلام ليس مكلفًا بإقناع العالم بأن بلدًا ما ناجح أو جيد، بل هناك عناصر حقيقية على أرض الواقع قابلة للرواية، تعطيه القوة والدوافع. والدولة التي تمتلك أصولًا لا تعرف كيف تحكي عنها، يكون الإعلام حاضرًا للمهمة.

مثلًا، إذا كان قانون الاستثمار عصريًا، هذا يعني أن مستثمرًا سيأتي وسينقل رأيه وتجربته في النجاح، عندها تصبح لدينا قصة جيدة متماسكة ينقلها إعلام جيد ومتمكن، وهنا تظهر السمعة، وتتكون الهوية التنافسية.

ولا ننسى أننا في النهاية لا نبحث عن تحسين صورة ليست حقيقية، إذ ماذا نفعل بفيديو لمؤثر زار سوريا وأجزل في مدح مدرج تدمر الأثري، بينما تفتقر تدمر لأي مقومات خدمة سياحية وفندقية أو حتى لحافلة عصرية تنقل الركاب الراغبين بزيارة المدينة.

يمكن للإعلام أن يجعل تدمر معروفة، لكنه لا يستطيع أن يجعلها وجهة سياحية.

أختم أن الإعلام يحتاج إلى شيء حقيقي ينقله، وهو في النهاية مجرد خدمة، والمفاهيم الإضافية من المسؤولية إلى المهنية إلى الأخلاق أي الدور الوطني أو المهمة التسويقية أو رسم صورة البلاد، كلها نشأت في محيط هذه الخدمة. وتكون الخدمة جيدة إذا استطاعت نقل الحقيقة.. وللحديث بقية.

فقه التحريم وثقافة الفتوى

غزوان قرنفل

ثمة ظاهرة آخذة في التمدد ضمن الفضاء العام السوري، صار واجبًا التوقف عندها قبل أن تتحول إلى واحدة من أدوات إنتاج الخراب الجديد، وهي تعاظم حضور التيار السلفي ومحاولته تنصيب نفسه وكيلًا عن الإله، وإقحام نفسه في تفاصيل الحياة العامة والخاصة للناس، بالتوازي مع انتشار ما يمكن تسميته بـ"فقه التحريم"، إذ لا يكاد يمر مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية المعاصرة من دون أن يخضع للسؤال أهو حلال أم حرام، أو بمعنى أصح دون أن يستنكره ويحرمه، وفي كثير من الحالات يفرض قرارًا بمنعه!

ليست المشكلة هنا في أن يكون للناس تدينهم، أو أن يختار الإنسان لنفسه ما ينسجم مع قناعاته الدينية، فهذا حق لا ينازعه فيه أحد، لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول اجتهاد بشري إلى سلطة عامة تحاول فرض وصايتها على الناس، وعندما تتحول الفتوى من رأي ديني يخص صاحبه إلى أداة لمراقبة المجتمع وضبط سلوك أفراده من خلال تقعيد هذا الرأي وفرضه بالقانون أو بالقرارات الإدارية أو بضغط الجماعة.

إن فقه التحريم بهذا المعنى يتجاوز على خاصية لا يملكها إلا الله وحده، فالتحريم حكم وصلاحية إلهية وليس امتيازًا بشريًا، فالله وحده هو صاحب الحق في أن يقول للبشر هذا حرام وذاك حلال، وقد شرع في رسالته للبشر ما أراد تحريمه وأبلغهم به، ولم يجعل لأحد من بعده حق إضافة أي محرم جديد إلى لائحة المحرمات الإلهية، أما تحويل كل ما يستجد في حياة البشر إلى موضوع للبحث عن فتوى تحرمه أو تجيزه، فهو في جوهره تعد على صلاحيات الله، ونقل لسلطة التشريع الإلهي إلى البشر.

بطبيعة الحال، يملك البشر حق التشريع الوضعي، فيستطيعون أن يأمروا وينهوا وينظموا شؤون المجتمع وفق قواعد القانون والمصلحة العامة، لكن ذلك شيء والتحريم الديني شيء آخر تمامًا، فالتحريم الديني يفترض صفة الشمول والديمومة، فما حرمه الله لا يصبح حلالًا باختلاف المكان، ولا يتغير بتغير الزمان، فالحرام الإلهي حرام هنا وفي أي مكان على وجه البسيطة، وهو حرام أيضًا اليوم، وسيبقى حرام غدًا، وبعد قرن وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

هل رأيتم أو سمعتم قط عن حكم قرره الله محرمًا قد تبدل من وقت نزول الرسالة إلى يومنا هذا، وهل تساءلتم قط لماذا؟ ببساطة لأن الله وحده كلي القدرة والمعرفة، هو القادر على التشريع الثابت غير القابل للتبديل أو التعديل، فهو يحيط بكل شيء علمًا، بينما رأينا عبر التاريخ قائمة طويلة من "المحرمات البشرية" التي صنعها "الفقهاء" تبين بطلانها لأنها اصطدمت بوقائع الحياة وتطوراتها. فقد حرموا المطبعة، والتلفزيون والدراجة الهوائية والقهوة والتبرع بالأعضاء، ثم جاءت الأيام فأثبتت أن كل ما تم تحريمه من البشر باطلٌ، ولم يكن سوى موقف بشري من ظاهرة جديدة لا حكم إلهي، وهذا تحديدًا مكمن الخطر في "فقه التحريم"، فهو يمنح الرأي البشري صفة القداسة، ثم يجعل المجتمع أسيرًا لرهاب الخوف من أشياء حرمها بشر ولم يحرمها الله.

أما الوجه الآخر للمشكلة فهو هذا الهوس العام بـ"ثقافة الفتوى"، الذي يضعنا أمام سؤال: لماذا يحتاج الإنسان إلى أن يسأل "رجل الدين" عن كل صغيرة وكبيرة من حياته، وهل أفعل أم لا أفعل؟ وهل هذا حلال أم حرام؟ وكأن الفتوى صارت بديلًا دائمًا عن التفكير، حينها لا نكون أمام تدين أكثر، بل أمام إقالة للعقل من وظيفته، فالإنسان الذي يسأل عن حكم كل تفصيل من تفاصيل حياته يتنازل تدريجيًا عن مسؤوليته الأخلاقية والعقلية عن أفكاره وأفعاله، وينقل مهمة التفكير واتخاذ القرار إلى شخص آخر لمجرد أنه يحمل صفة دينية.

الخطير في هذه الثقافة أنها قد تحمل في داخلها مفارقة عقيدية، لأننا إذا كنا نؤمن بأن الله وحده صاحب الولاية النهائية في التحليل والتحريم، وأنه قد أبلغ البشر ما حرمه عليهم في رسالته، فما الحاجة إلى البحث عن شريك له في هذه السلطة؟!

المفتي يستطيع أن يشرح نصًا، وأن يقدم اجتهادًا، وأن يقول هذا فهمي للنص، لكنه لا يستطيع أن يحول اجتهاده إلى "حكم الله" بالمعنى القطعي، ولا أن يضيف إلى المحرمات التي قررها الله محرمات جديدة من عنده.

إن سوريا الخارجة من سنوات طويلة من الحرب والدمار والانقسام ليست بحاجة إلى مزيد من الوصاية على عقول الناس وحرياتهم، ولا إلى سلطة دينية تتدخل في تفاصيل حياة الناس، ولا إلى مجتمع يخاف كل جديد لأنه ينتظر فتوى قد تحرمه.

ما تحتاج إليه سوريا هو دولة قانون، لا دولة فتوى ووصاية على عقول البشر وأفكارهم، فالقانون وحده هو الأساس في بناء الدول والمؤسسات وتشريع الحقوق والالتزامات وتنظيم العلاقات بين الناس والدولة وبين أفراد المجتمع على مختلف انتماءاتهم ومعتقداتهم، أما أن يتحول كل ذلك إلى صلاحية يختص بها رجل دين يقيم من نفسه جهازًا رقابيًا ومحكمة تفتيش على أفكار الناس وسلوكهم، فذلك، والله، مدخل جديد إلى الخراب العميم.

إن مقاومة "فقه التحريم" وثقافة الفتوى ليست حربًا على الدين، بل هي دفاع عنه، والحؤول دون أن يتحول إلى سلطة وصاية بشرية تتحدث باسمه لتكسو حديثها قبسًا من قداسته، ودفاع عن الإنسان من استلاب حقه في التفكير والاختيار وتحمل مسؤولية أفعاله.

سوريا لا تحتمل خرابًا جديدًا، وهي ليست لفئة دون أخرى، ولن تستقيم الأمور ما لم ندرك جميعًا ونتفق أنه ليس من مهام الدولة إدخال الناس إلى الجنة، بل مهمتها تكريس سيادة القانون وإقامة العدل وتوفير الخدمات، فتلك هي الجنة التي أناط الله بالحاكم مهمة توفيرها للناس.

عنب بلدي
ملف العدد 760
الأحد 13 أيلول / سبتمبر 2026

إعداد:
أمير حقوق
محمد ديب بظت
موفق الخوجة
عدي الحاج حسين

التوقيف في سوريا
حتى لا تعود ذاكرة "صيدنايا"

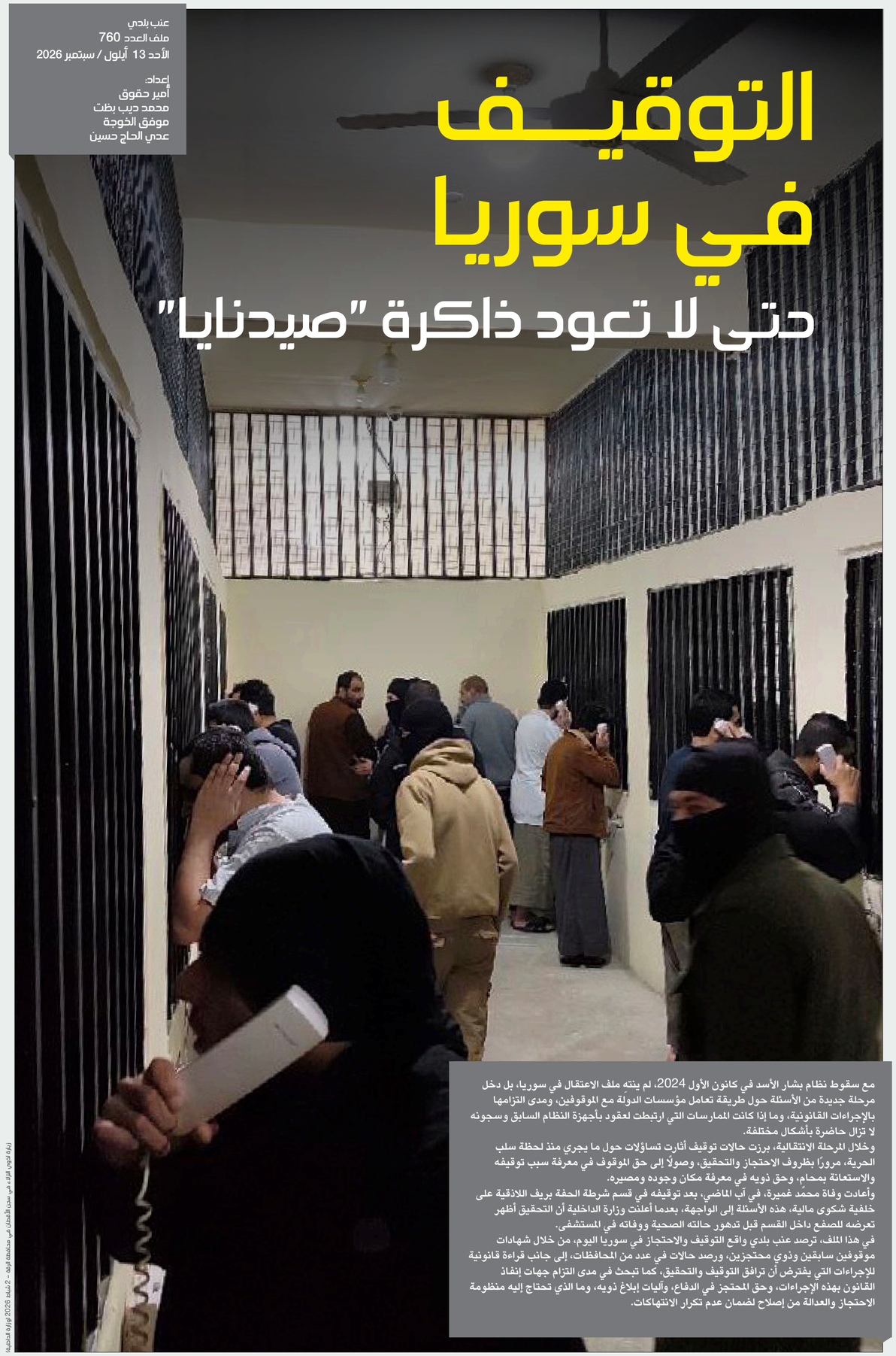

مع سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول 2024، لم ينته ملف الاعتقال في سوريا، بل دخل مرحلة جديدة من الأسئلة حول طريقة تعامل مؤسسات الدولة مع الموقوفين، ومدى التزامها بالإجراءات القانونية، وما إذا كانت الممارسات التي ارتبطت لعقود بأجهزة النظام السابق وسجونه لا تزال حاضرة بأشكال مختلفة.

وخلال المرحلة الانتقالية، برزت حالات توقيف أثارت تساؤلات حول ما يجري منذ لحظة سلب الحرية، مرورًا بظروف الاحتجاز والتحقيق، وصولًا إلى حق الموقوف في معرفة سبب توقيفه والاستعانة بمحامٍ، وحق ذويه في معرفة مكان وجوده ومصيره.

وأعادت وفاة محمد غميرة، في آب الماضي، بعد توقيفه في قسم شرطة الحفة بريف اللاذقية على خلفية شكوى مالية، هذه الأسئلة إلى الواجهة، بعدما أعلنت وزارة الداخلية أن التحقيق أظهر تعرضه للصفع داخل القسم قبل تدهور حالته الصحية ووفاته في المستشفى.

في هذا الملف، ترصد عنب بلدي واقع التوقيف والاحتجاز في سوريا اليوم، من خلال شهادات موقوفين سابقين وذوي محتجزين، ورصد حالات في عدد من المحافظات، إلى جانب قراءة قانونية للإجراءات التي يفترض أن ترافق التوقيف والتحقيق، كما تبحث في مدى التزام جهات إنفاذ القانون بهذه الإجراءات، وحق المحتجز في الدفاع، وآليات إبلاغ ذويه، وما الذي تحتاج إليه منظومة الاحتجاز والعدالة من إصلاح لضمان عدم تكرار الانتهاكات.

زيارة لأهالي قرأ وعي في سجن الأحداث في محافظة الرقة - 2 شباط 2026 (وزارة الداخلية)

داخل المخافر..

شهـــادات عن التوقيف والتحقيق

لا تبدأ تجربة الموقوف عند باب الزنزانة، بل منذ لحظة توقيفه، وما يرافقها من طريقة اقتياد واستجواب ومعاملة، ثم ظروف احتجازه خلال فترة التحقيق. وبينما يفترض أن تحكم هذه المراحل إجراءات قانونية واضحة، تكشف شهادات جمعتها عنب بلدي من أربعة سجناء سابقين عن تجارب مختلفة داخل مخافر في حلب والقنيطرة وريف دمشق، تحدث أصحابها عن اكتظاظ وظروف احتجاز صعبة، إلى جانب تعرضهم، بحسب رواياتهم، للضرب وأساليب تعذيب خلال التحقيق.

أي مخالفة أو تجاوز من جانب عناصر وزارة الداخلية سيتم التعامل معه بحزم وفق القوانين والإجراءات المتبعة، وكل مخالف سينال جزاءه العادل أيًا كان فور استكمال التحقيقات.

وزير الداخلية السوري أنس خطاب بعد حادثة محمد غميرة

اكتظاظ داخل الزنزانات

روى سجينان (فضلا عدم نشر اسميهما لأسباب أمنية وخوفًا من تداعيات الحديث عن ظروف الاعتقال)، تفاصيل فترة احتجازهما معًا في أحد مخافر مدينة حلب، بعد توقيفهما على خلفية اتهامهما بمقاومة دورية.

وقال أحدهما، إن ظروف الزنزانة كانت "سيئة جدًا"، موضحًا أنها كانت تضم قرابة 50 محتجزًا في الوقت نفسه، ما تسبب باكتظاظ شديد داخل المكان.

وأضاف أن العدد الكبير للمحتجزين انعكس على أماكن النوم، إذ كان السجين الجديد، بحسب روايته، يضطر إلى النوم بمحاذاة "دورة المياه" لعدم وجود مساحة كافية داخل الزنزانة.

وأشار إلى وجود إنارة ومراوح داخل الزنزانة، لكنه وصف ظروف الإقامة فيها بالصعبة نتيجة ارتفاع عدد المحتجزين مقارنة بالمساحة المتاحة.

أما الطعام فقال إن الوجبات المقدمة للمحتجزين كانت مقبولة، وتضمنت البطاطا مع الأرز، بينما كانت وجبات أخرى تتكون من الأرز مع الفروج.

الضرب خلال التحقيق

إلى جانب ظروف الاحتجاز، تحدث السجينان عن تعرضهما للضرب خلال التحقيق.

وأوضح أحدهما أن الضرب شمل استخدام الخرطوم والركل، مضيفًا أنه شاهد رفيقه في التوقيف يتعرض للضرب أمامه.

وبحسب روايته، أُجبر على البقاء في مكانه وعدم خفض رأسه في أثناء تعرض الشخص الذي كان موقوفًا معه للضرب، ما جعله يشاهد الواقعة بشكل مباشر.

وقال السجين الثاني، إنه تعرض بدوره لما وصفه بـ"الفلقة" خلال التحقيق، مشيرًا إلى أن الضرب كان من بين أساليب المعاملة التي واجهاها خلال فترة الاحتجاز.

أساليب تذكّر بسجن "صيدنايا"

في مخفر آخر بالقنيطرة، قال شاب لعنب بلدي، فضّل عدم نشر اسمه لأسباب أمنية، إنه تعرض خلال توقيفه لأكثر من ستة أشهر قيد التحقيق لما وصفه بأنه أساليب تعذيب شبيهة بما كان يجري في سجن "صيدنايا"، بحسب روايته.

وقال إنه تعرض لـ"الشبح" والجلد والصعق الكهربائي و"الفلقة" والركل والضرب بالعصا، على خلفية ادعاء قدمه شخص بحقه، مشيرًا إلى أن المخفر لم يتحقق، بحسب قوله، من الادعاء قبل توقيفه.

وأضاف أن المخفر رفض السماح له بتوكيل محام، ولم يُظهر له مذكرة قضائية تبرر توقيفه، معتبرًا أن ممارسات مرتبطة، بحسب روايته، بـ"عقلية السجن" خلال حكم بشار الأسد لا تزال قائمة حتى اليوم.

وبعد عدم ثبوت التهمة الموجهة إليه، خرج من المخفر وتوجه إلى وزارة الداخلية السورية، حيث قدم شكوى بحق المخفر، اتهم فيها عناصره بتوقيفه من دون مذكرة قضائية وتعذيبه من دون تهمة أو دليل، إضافة إلى عدم السماح له بتوكيل محامٍ، دون حصوله على نتيجة من الشكوى.

وتتقاطع روايات السجناء الأربعة في حديثهم عن التوقيف من دون إطلاعهم، بحسب رواياتهم، على مذكرة قضائية، وعن عدم السماح لهم بتوكيل محامٍ خلال فترة التحقيق، إلى جانب تعرضهم، بدرجات وأشكال مختلفة، لممارسات وصفوها بالانتهاكات.

وبالتوازي مع هذه الشهادات، أظهر رصد أجرته عنب بلدي في عدد من المحافظات، بينها دمشق وريفها والقنيطرة وحلب وحماة واللاذقية، تباينًا في تجارب الموقوفين من حيث طريقة الاعتقال وظروف الاحتجاز وأساليب التحقيق والمعاملة داخل المخافر، بحسب الحالات التي جرى تتبعها.

معلومات محدودة عن مصير الموقوف

لا تتوقف آثار التوقيف عند الشخص المحتجز إذ تعيش عائلته خلال هذه الفترة حالة من القلق، لا سيما عندما تقتصر المعلومات التي تصلها على تأكيد وجود أحد أفرادها لدى الجهة التي أوقفته، من دون معرفة تفاصيل القضية أو التحقيق أو المدة التي قد تستغرقها الإجراءات.

وتحدثت عنب بلدي مع ذوي مسجونين، للوقوف على ما يرافق فترة التوقيف من معلومات وصلت إلى الأهالي، وإمكانية رؤية المحتجز والتواصل معه.

رفض أحد ذوي مسجون في مخفر بدمشق الكشف عن هويته لأسباب أمنية وخوفًا على قريبه داخل المعتقل، وقال إن المخفر تواصل معهم بعد توقيف ابنهم وأبلغهم بوجوده لديه، ما مكّنهم من معرفة مكان الاحتجاز.

لكن الاتصال لم يترافق مع معلومات تفصيلية حول أسباب التوقيف أو طبيعة التحقيق، والإجراءات التي يخضع لها ابنهم.

وأضاف أنه لم يتمكن من رؤيته خلال فترة التحقيق، بعدما أُبلغ بأن مقابلته لن تكون ممكنة قبل انتهاء التحقيق.

وبحسب روايته، لم يترافق ذلك مع إساءة مباشرة في التعامل مع أفراد الأسرة، إلا أن عدم القدرة على رؤية المحتجز أو الحصول على معلومات إضافية عنه والسماح بتوكيل محامٍ، أبقاهم في حالة من القلق خلال تلك الفترة.

أما والدة مسجون في سجن "عدرا المركزي" فتحدثت لعنب بلدي أن ابنها متهم بقضايا سرقة والنصب، وأن المعاملة مع أهالي المساجين "متباينة" و"متقلبة المزاج" بحسب فترة المناوبة، وقالت إن توقيت الزيارة غير ثابت وأحيانًا يمنعونها من الزيارة لأسباب مختلفة.

وأكدت أنها لم تعلم بموعد جلسات المحاكمة لابنها، معتبرة أنه "تصرف حكومي غير قانوني".

وفي حلب، قالت أخت مسجون في أحد مخافر المدينة، إن المخفر أبلغها بوجود أخيها لديه بعد توقيفه، ما جعلها على علم بمكان احتجازه، لكنها أشارت إلى أن المعلومات التي حصلت عليها خلال فترة التحقيق بقيت محدودة.

وبحسب روايتها، لم تكن لديها صورة واضحة عن تفاصيل القضية أو المدة التي قد تستغرقها الإجراءات، في حين وصفت تعامل عناصر المخفر مع أفراد الأسرة بأنه "عادي"، ولم تتعرض، وفق قولها، لإساءة مباشرة.

وبالنسبة إليها، لم تكن المشكلة الأساسية في طريقة التعامل المباشر معها، وإنما في محدودية المعلومات المتاحة خلال فترة التحقيق، فمعرفة مكان وجود المحتجز لم تعنِ بالضرورة معرفة تفاصيل ما يجري معه أو موعد انتهاء التحقيق رغم مضي أكثر من ثلاثة أشهر من اعتقاله، في حين لم تكن الزيارة متاحة خلال هذه المرحلة، بحسب روايتها.

ويترك غياب هذه المعلومات العائلة في حالة من عدم اليقين بشأن وضع المحتجز، وما إذا كان سيسمح لها بزيارته أو التواصل معه، ومتى يمكن ذلك.

النائب العام في سوريا حسان النابة يزور أحد السجون في الحسكة – 21 نيسان 2026 (وزارة الداخلية)

إجراءات جهات إنفاذ القانون..

"ازدواجية واسعة"

تتجاهل جهات إنفاذ القانون، من أمن وشرطة، العديد من الإجراءات القانونية في أثناء توقيف المتهمين والمشتبه بهم، مرورًا بالاعتقالات التعسفية، وتغييب بعضهم، وصولًا إلى منع متهمين، في بعض الحالات، من توكيل محامٍ للدفاع عنهم.

ورصدت عنب بلدي حالات توقيف "تعسفية" دون إبراز مذكرات اعتقال، في حين أن حالات أخرى مكثت في مراكز التوقيف أكثر من المدة القانونية، دون عرضها على القضاء.

وتثير هذه الحالات تساؤلات حول الإجراءات القانونية المتبعة في سوريا، ومدى تطبيق جهات الإنفاذ لها، مع النيابة أو القضاء، باستثناء ما حددته القوانين المتعلقة بحالات الجرم المشهود، وفق ما أوضحه شيخ إبراهيم، مشيرًا إلى أنه في هذه الحالات يجوز لعناصر الشرطة والأمن توقيف المشتبه به فورًا واقتياده، وعليهم إبلاغ النيابة العامة خلال 24 ساعة وتسليمه مع الضبط.

وحتى في حالة التلبس، يمنع تفتيش المنازل إلا بإذن قضائي، باستثناء حالة واحدة هي وقوع الجناية داخل المنزل، وفق ما لفت إليه شيخ إبراهيم.

الجرم المشهود استثناء

الأصل أنه لا يحق للضابطة العدلية التوقيف إلا بموجب مذكرة صادرة عن النيابة أو القضاء، باستثناء ما حددته القوانين المتعلقة بحالات الجرم المشهود، وفق ما أوضحه شيخ إبراهيم، مشيرًا للاستفسار عن الإجراءات القانونية المتبعة، ولأخذ ردهما حول هذه الحالات، وسؤالهما عن إجراءاتهما لرصد وإيقاف هذه التجاوزات، إلا أنها لم تتلق ردًا حتى لحظة تحرير الملف.

وأشار المحامي والخبير القانوني الدكتور محمد شيخ إبراهيم في حديث مع عنب بلدي، إلى أن "ازدواجية واسعة" بين النص القانوني النظري المفترض والتطبيق العملي، في مرحلة ما قبل المحاكمة، استنادًا إلى القوانين المعمول بها في سوريا، وصولًا إلى الإعلان الدستوري السوري المؤقت 2025.

مدة التوقيف القانونية

أوضح القانوني شيخ إبراهيم أن المدة التي يحق فيها للضابطة العدلية (الشرطة والأمن) الاحتفاظ بالموقوف تكون عادة 24 ساعة، وفي الجنح تكون مدة التوقيف الاحتياطي الإجمالية سبعة أيام، قابلة للتمديد بقرار معلل من قاضي التحقيق، بشرط ألا يتجاوز مجموعها 60 يومًا، ما لم تتم إحالة الدعوى للمحكمة أو يصدر قرار قضائي جديد يبرر استمرار التوقيف.

وفي الجنايات تكون مدة التوقيف الاحتياطي الأولية 15 يومًا، قابلة للتمديد بقرار معلل من قاضي التحقيق، على ألا يتجاوز مجموع مدد التوقيف ستة أشهر.

شيخ إبراهيم قال إن النموذج السوري جامد في التعامل مع التوقيف لدى الضابطة العدلية، حيث يسمح بالتمديد دون اشتراط صارم لاستمرار عملية التوقيف، ودون رقابة قضائية أو نص قانوني من حيث الواقع العملي.

ويرى أن الحل يكمن في عدم استمرار الحبس إلا بموافقة القضاء، بشروط واضحة ومحددة غير قابلة للتأويل.

ووفق شيخ إبراهيم، حصر القانون السوري حالات التوقيف دون مذكرة في الجرم المشهود، وقيّد الضابطة العدلية في مواجهة حالات الخطر في التأخير التي لا تحتمل انتظار إذن النيابة أو القضاء.

التشريعات الحديثة توسع سلطة التوقيف المؤقت متى توفرت شروط المذكرة الأصلية وكان التأخير مفضيًا إلى إفلات المشتبه به أو ضياع الأدلة، دون اشتراط التلبس.

لكنها تقابل هذا التوسيع برقابة قضائية فورية وصارمة، إذ يجب عرض الموقوف على القاضي المختص خلال مدة قصيرة جدًا، وإلا بطل التوقيف.

كما تخضع مدته لمراجعة دورية، ولا يجوز تمديدها إلا بقرار معلل ولمدة محددة.

لذلك، يرى أن على المشرّع السوري التخلص من حالة الجمود في الحالات وغياب الضمانات الرقابية الفعلية، وعليه توسيع حالات التوقيف المشروعة عند الضرورة مع تشديد الرقابة القضائية اللاحقة، لا العكس.

الإجراءات اللاحقة باطلة

يعد التوقيف دون إبراز مذكرة صادرة عن سلطة مختصة، أو دون عرض الموقوف على القاضي المختص خلال المدة القانونية، باطلًا بطلانًا مطلقًا ينسحب على كل الإجراءات اللاحقة، ولا يعتد بأي اعتراف أو دليل مستمد منه، وفق شيخ إبراهيم.

ويرى أنه يشكل "جريمة قائمة بذاتها"، إذ يندرج تحت جريمة الحرمان من الحرية الشخصية، وقد يرقى إلى الاختفاء القسري المحظور بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006.

> تشدد المعايير الأوروبية، ولا سيما المادة "5" من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، على أن التوقيف لا يكون مشروعًا إلا إذا أبرزت أسبابه فورًا، وتم عرض الموقوف على قاض خلال مدة قصيرة جدًا، وإلا اعتُبر توقيفًا تعسفيًا يوجب التعويض.
>
> د. محمد شيخ إبراهيم
> محامٍ وخبير قانوني

ويرى شيخ إبراهيم أن تجاهل إبراز المذكرة ليس مجرد مخالفة شكلية، بل انتهاك جوهري للحق في الحرية والأمن الشخصي، يستوجب البطلان والتعويض والمساءلة الجنائية.

منع المتهم من توكيل محامٍ

فيما يتعلق بمنع المتهمين من توكيل محامٍ للدفاع عنهم، شدد شيخ إبراهيم على أن هذا إجراء غير قانوني، حيث لا يوجد نص واحد في القانون السوري يجيزه.

وأكد أنه حتى في جرائم أمن الدولة، لا يجيز القانون المنع المطلق.

ويرى أن منع الوكالة للمحامي بحجة أن المتهم ما زال قيد التحقيق يترتب عليه انتهاك حق الدفاع ويؤدي إلى بطلان التحقيق، والمسؤولية المسلكية على الضابط والعناصر ومدير السجن، كما يمكن أخذه قرينة على التعذيب والاحتجاز التعسفي أمام المحاكم الدولية.

واعتبر أن منع المعتقل من توكيل محامٍ لدى الضابطة العدلية ليس مجرد مخالفة إدارية، بل هو "انتهاك مركّب" يهدم سلامة التحقيق من جذوره، ويفتح الباب أمام الاعترافات الباطلة، ويعرّض مرتكبيه للمساءلة الجزائية بتهمة حجز الحرية الشخصية أو حتى الاختفاء القسري.

ولفت شيخ إبراهيم إلى أن وزارة الداخلية أصدرت تعميمًا حول الحضور الصامت للمحامي، والذي يقر بحقه حضور جلسات استجواب الضابطة العدلية، لكنه قيده بالصمت وعدم التدخل إلا بإذن.

وبقدر ما يبدو التعميم الوزاري خطوة نحو الأمام، فإنه يظل حماية شكلية ما لم يُترجم إلى حضور فعّال ومؤثر للمحامي، ويكون غيابه موجبًا لبطلان مطلق لكل ما يترتب عليه، وفق ما يعتقده الخبير القانوني.

أما المحامي والناشط الحقوقي عبد الناصر حوشان فيرى أن عدم حضور المحامي خلال مرحلة التحقيقات الأمنية الأولية لا يعني، بحسب تفسيره للإجراءات، إسقاط حق المحتجز في الدفاع، وإنما يرتبط بطبيعة هذه المرحلة وسريتها.

وأوضح أن الهدف من هذا الإجراء ليس حرمان الموقوف من حقه الأصيل في الدفاع، وإنما حماية سير العدالة وسرية المعلومات، إذ إن تسريب أي اسم لشاهد أو مشتبه به في هذه المرحلة قد يؤدي إلى الإضرار بالحقيقة أو إفشال ملف التحقيق كاملًا، مؤكدًا أن هذه القيود تُرفع فور انتقال الملف إلى المرحلة القضائية العلنية المعتادة.

> عدم حضور المحامي خلال مرحلة التحقيقات الأمنية الأولية لا يعني إسقاط حق المحتجز في الدفاع، وإنما يرتبط بطبيعة هذه المرحلة وسريتها.
>
> عبد الناصر حوشان
> محامٍ وناشط حقوقي

"صوتك وصل".. شكاوى لم تصل

يشكو بعض أهالي الموقوفين من عدم معرفة مصير ذويهم، أو أماكن وسبب احتجازهم.

أبرز مثال هو الإعلامي مراد محلي، المحتجز في سجون وزارة الداخلية منذ أكثر من ثمانية أشهر، دون إحالته إلى القضاء، بالإضافة إلى الإعلامي محمود الخطيب، الذي قال ذووه وأصدقاؤه إنه مختطف منذ أكثر من سنة ونصف، دون معرفة مكانه، والجهة التي اختطفته.

ونظّم إعلاميون وناشطون وقفة احتجاجية أمام مبنى قيادة الأمن الداخلي في مدينة حلب، أواخر آب الماضي، للمطالبة بالكشف عن مصير الإعلاميَّين، واحترام حقوقهما وضمان حقهما في الحماية القانونية، والكشف عن مصير المحتجزين والمختفين قسرًا، بما ينسجم مع مبادئ العدالة وسيادة القانون.

بالمقابل، أتاحت وزارة الداخلية تطبيقًا إلكترونيًا باسم "صوتك وصل"، وقالت إن مهمته تسهيل الاستعلام عن مصير السفر، ومتابعة حالة الموقوفين، وتقديم الشكاوى ومتابعتها بخطوات بسيطة وآمنة، وفق تعريفها.

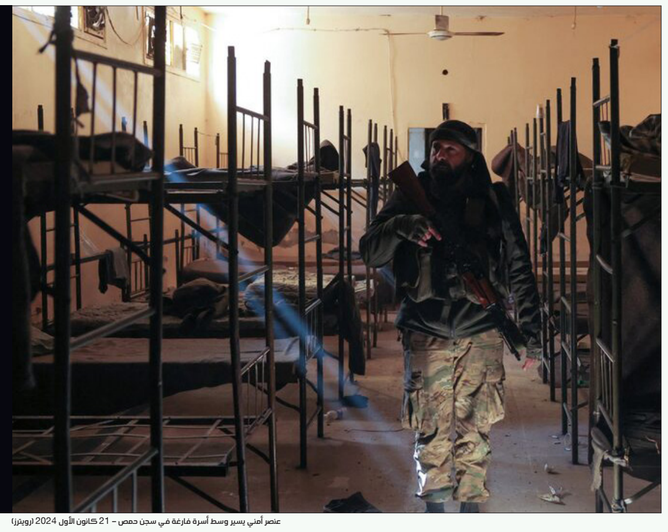

عنصر أمني يسير وسط أسرة فارغة في سجن حمص – 21 كانون الأول 2024 (رويترز)

الاعتقال "التعسفي"

وثقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" 141 حالة اعتقال تعسفي نفذتها قوات الحكومة السورية في النصف الأول من عام 2026، بينهم طفلان وسيدتان، في حين أفرجت لاحقًا عن 12 محتجزًا في ذات المدة، بينهم طفل واحد.

وقالت "الشبكة" في بيان لها، نشرته في 2 من تموز الماضي، إن 19 حالة منها وثقتها في الربع الثاني من عام 2026، من ضمنها الطفلان.

وتعرّف "الشبكة" الاعتقال التعسفي بأنه حرمان شخص من حريته دون سند قانوني صحيح، أو بما يتعارض مع الضمانات المنصوص عليها في القانون الدولي.

وفي سياق مشابه، رصدت عنب بلدي حالات توقيف نفذتها قوى الأمن دون إبراز مذكرة اعتقال، والذي يعد أحد أشكال الاعتقال التعسفي التي تجري خارج السياق القانوني.

بين الإصلاح الهيكلي والواقع القانوني

تكشف الشهادات التي جمعتها عنب بلدي عن فجوة بين الإجراءات التي يفترض أن تحكم عملية التوقيف والتحقيق، وبين ما يرويه موقوفون سابقون عن تجاربهم داخل بعض المخافر.

ومع انتقال النقاش من الحالات الفردية إلى آليات الاعتقال والاحتجاز، يبرز سؤال أساسي حول ما إذا كانت معالجة الانتهاكات تتطلب إعادة بناء المنظومة القانونية والمؤسسية، أم أن القوانين النافذة توفر أصلًا الضمانات اللازمة، وتتمثل المشكلة في تطبيقها وقدرة المؤسسات على تنفيذها.

ويختلف تشخيص أسباب الخلل بين مقاربتين، فالمؤسس المشارك والمدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، بسام الأحمد، يرى أن جزءًا أساسيًا من المشكلة يرتبط بغياب نظام وطني مركزي يوثق حركة المحتجز منذ لحظة توقيفه، بينما يعتبر المحامي والناشط الحقوقي عبد الناصر حوشان أن الإجراءات القانونية الأساسية باتت من "المسلّمات"، وأن التحدي الأبرز يتمثل في نقص الكوادر والقدرات التنفيذية أمام حجم الملفات.

نظام مركزي أم رقابة مزدوجة؟

بالنسبة إلى الأحمد، تبدأ معالجة الاعتقال التعسفي من معرفة مكان المحتجز وتسجيل المعلومات المتعلقة به منذ اللحظة الأولى، ويطرح لذلك إنشاء منصة وطنية موحدة تشترك فيها جميع الجهات المسؤولة عن الاحتجاز، ويُلزم القانون من خلالها بتسجيل بيانات كل موقوف، بما يشمل تاريخ وساعة التوقيف، والجهة التي نفذته، والمبرر القانوني، ومكان الاحتجاز.

ويرى الأحمد أن حماية المحتجز تبدأ من عدم ترك وضعه خارج السجلات الرسمية، ومن إلزام الجهة التي تنفذ التوقيف بتقديم أساس قانوني واضح له وإبلاغ عائلته بمكان وجوده، إلى جانب توثيق حالته الصحية وضمان حقه في التمثيل القانوني.

في المقابل، قال حوشان إن التوقيف، وفق الإجراءات القانونية المعمول بها، يتم تحت إشراف النيابة العامة وبموجب مذكرات قضائية محددة، بينها "مذكرة إحضار" و"مذكرة توقيف" و"مذكرة قبض ونقل".

وأضاف أن الشرطة لا تملك، بحسب هذا الإطار، صلاحية اتخاذ قرار التوقيف من تلقاء نفسها، وإنما ترفع الضبوط ونتائج التحقيق إلى النيابة العامة المختصة، التي تقرر التوقيف أو إخلاء السبيل.

> معالجة ملف السجون لا تنفصل عن مسار العدالة الانتقالية، وحصر ولاية الهيئات المعنية بالمفقودين والعدالة الانتقالية بانتهاكات النظام السابق دون غيرها يترك مساحة لانتهاكات جديدة.
>
> بسام الأحمد
> المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"

ما الذي بقي من إرث النظام السابق؟

يمتد الخلاف كذلك إلى القوانين التي تحكم المنظومة الجزائية في سوريا، فبينما يرى حوشان أن القوانين الأساسية، ومنها قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية، تتضمن في أصلها مبادئ وضمانات قانونية لا خلاف جوهريًا عليها، يرى الأحمد أن معالجة ملف الانتهاكات تتطلب مراجعة تشريعية أوسع ومواءمة القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية، إلى جانب الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

ويقر المحامي حوشان، في الوقت نفسه، بأن المنظومة العقابية السورية تعرضت لتحولات منذ ستينيات القرن الماضي، حين توسعت صلاحيات الأجهزة الأمنية وظهرت تشريعات ومحاكم استثنائية، وصولًا إلى قانون مكافحة الإرهاب رقم "19" لعام 2012 ومحكمة قضايا الإرهاب بموجب القانون رقم "22" لعام 2012.

ويرى أن تجاوز هذا الإرث يبدأ بإلغاء التشريعات الاستثنائية وتجريد الأجهزة الأمنية من صلاحيات الضابطة العدلية، مع الإبقاء على القواعد الأساسية للقانون الجزائي وتطبيقها بصورة صحيحة.

أما الأحمد فيرى أن تغيير النصوص وحده لا يكفي، معتبرًا أن الاختبار الحقيقي يكمن في وجود إرادة سياسية ومؤسسات قادرة على منع الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها، وليس الاكتفاء بلجان أو إجراءات لا تنتهي إلى نتائج فعلية.

> الاختبار الحقيقي يكمن في وجود إرادة سياسية ومؤسسات قادرة على منع الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها، وليس الاكتفاء بلجان أو إجراءات لا تنتهي إلى نتائج فعلية.
>
> بسام الأحمد
> المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"

بين نقص الكوادر وإعادة بناء المنظومة

تظهر صعوبة تطبيق هذه الإجراءات أيضًا في حجم الملفات التي تواجه المؤسسات القضائية والأمنية، وأشار حوشان إلى أن عدد القضايا والموقوفين المحالين إلى القضاء وصل، بحسب تقديره، إلى نحو عشرة آلاف ملف وموقوف، في ظل نقص بأعداد المحققين والقضاة، الأمر الذي أدى إلى إبطاء البت في التحقيقات.

وقال إن مراجعة الملفات مستمرة، وإن دفعات من الموقوفين الذين لم تثبت إدانتهم تخرج بصورة دورية، وتتراوح أعدادها بين 50 و100 شخص، إلى جانب العمل على تعيين قضاة جدد لتسريع معالجة الملفات.

> عدد القضايا والموقوفين المحالين إلى القضاء وصل إلى نحو عشرة آلاف ملف وموقوف، في ظل نقص بأعداد المحققين والقضاة، الأمر الذي أدى إلى إبطاء البت في التحقيقات.
>
> عبد الناصر حوشان
> محام وناشط حقوقي

في المقابل، يرى الأحمد أن معالجة هذه التحديات لا ينبغي أن تقتصر على زيادة أعداد القضاة والمحققين، وإنما تتطلب إعادة هيكلة المنظومة العقابية وإنشاء آليات رقابة مستقلة تمتلك صلاحية التفتيش المفاجئ على أماكن الاحتجاز. وأكد أن حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية يجب أن يسري على جميع المحتجزين من دون تمييز، وأن ارتكاب الشخص جريمة أو وجود شبهات بحقه لا يسقط حقه في المحاكمة العادلة والمعاملة الإنسانية.

> حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية يجب أن يسري على جميع المحتجزين من دون تمييز.
>
> بسام الأحمد
> المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"

الإصلاح يبدأ من لحظة التوقيف

تضع المقاربتان ملف السجون أمام مسارين مختلفين في تحديد نقطة الخلل، فبينما يركز حوشان على تطبيق القوانين القائمة، وإلغاء الاستثناءات، وزيادة القدرة البشرية والمؤسسية على إنفاذها، يدفع الأحمد باتجاه إصلاح أوسع يشمل التشريع والتوثيق والرقابة والمساءلة.

وبين المسارين، تبدو لحظة التوقيف نقطة مركزية في اختبار أي إصلاح مقبل: من يملك قرار التوقيف؟ وأين يسجل؟ وهل يعرف المحتجز سبب سلب حريته؟ ومتى يستطيع الاستعانة بمحامٍ؟ ومتى يعرف أهله مكانه ومصيره؟ ومن يراقب طريقة معاملته داخل مكان الاحتجاز؟

وتحيل هذه الأسئلة إلى ما هو أبعد من ظروف السجن نفسها، إلى قدرة المنظومة القانونية والمؤسساتية على ضمان ألا تتحول صلاحية التوقيف والتحقيق إلى مساحة خارج الرقابة والمساءلة، وهو ما يجعل إصلاح السجون مرتبطًا بإصلاح منظومة العدالة والأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون ككل.

جريمة القتل في حماة.. هل للشر وجه؟

أحمد عسيلي

يتداول السوريون هذه الأيام مقطعًا مصورًا لجريمة قتل وقعت في حماة، بعدما نشر أهل الضحية تسجيلًا التقطته كاميرا المراقبة.

لم يكن أكثر ما أثار انتباه المتابعين الجريمة نفسها، بل الطريقة التي بدا بها القاتل (هو صديق مقرب من الضحية) في اللحظات التي سبقتها. لا غضب ظاهر، ولا حقد في العينين، ولا ذلك الوجه الذي نتخيله عادة لقاتل يستعد لارتكاب جريمته، على العكس، بدا هادئًا، وضحك بعفوية، بل ربما ظهر في ملامحه شيء من الود.

لدراسة هذا المقطع وطريقة تلقينا له، دعونا نعود إلى بداية الألفية، حين انتشرت في سوريا، كما في بلدان كثيرة، موجة من برامج التنمية البشرية: البرمجة اللغوية العصبية، الثقة بالنفس، لغة الجسد، والذكاء العاطفي. كنت يومها طالبًا في كلية الطب، وانغمست بدوري في هذه الموجة، حتى إنني قدمت محاضرة في المركز الثقافي في أرواد عن الذكاء العاطفي، رغم أن فهمي له، كما أراه اليوم، كان سطحيًا.

أحد الأشياء التي بقيت في ذهني من تلك المرحلة أن العقل والمنطق ليسا أداتينا الوحيدتين لفهم الآخرين، وأن لدينا خبرة عاطفية متراكمة تساعدنا في قراءتهم، وباختلاط الذكاء العاطفي يومها بلغة الجسد والتنمية البشرية، كنا نقترب أحيانًا من نسخة نفسية حديثة من فكرة "سيماهم في وجوههم": انظر جيدًا، استمع إلى إحساسك، وستعرف من أمامك.

بعد سنوات قليلة، اعتُقلت خلال الثورة السورية، وتم اقتيادي من منزلي بعنف، وترافق ذلك مع التشاتم والإهانات، قبل أن أُعرض على مسؤول أمني أعلى رتبة عاملني بلطف وانتقد الطريقة التي عوملت بها. كنتُ أعرف، كطبيب نفسي، لعبة الشرطي السيئ والشرطي الجيد (ومن لا يعرف هذه اللعبة السخيفة)، ثم جاء محقق آخر شاب قدم لي الشاي وبدأ باستجوابي بهدوء، كان وجهه يوحي لي بطيبة شديدة، بدا شابًا مسكينًا، وديعًا، من النوع الذي قد تتخيله يُغمى عليه لو رأى الدم، كنت أنظر إليه وأسأل نفسي: كيف يمكن لهذا الإنسان أن يعمل محققًا في أحد أكثر الأجهزة القمعية إجرامًا؟ بعد سنوات، واجهني السؤال نفسه من الجهة الأخرى.

كان جزء من عملي في أحد مستشفيات باريس أن أفحص، خلال العطلة، المرضى الموضوعين في غرف العزل، وفي إحدى المرات دخلتُ غرفة شاب في العشرينيات، كان صغير البنية، هادئًا، شديد الاحترام، أفكاره مترابطة وحديثه رزين، لم يفهم لماذا بقي معزولًا، مؤكدًا لي أنه لا يشكل خطرًا على أحد، طالبًا مني إنهاء عزله.

لو اعتمدتُ على الإنسان الذي كان أمام عيني فقط، لما رأيتُ سببًا يدعو للخوف منه. ثم قرأتُ ملفه! كنتُ أمام شخص ارتكب جرائم قتل متعددة، رافق بعضها تمثيل بالجثث، لم يتغير وجهه بعد أن قرأتُ الملف، لكن الوجه نفسه صار يعني لي شيئًا مختلفًا.

ربما كان الخطأ منذ البداية في السؤال نفسه: لماذا نفترض أن للشر وجهًا؟

الذكاء العاطفي، في تعريفه العلمي، لا يعني اكتشاف أخلاق الناس من وجوههم، بل القدرة على إدراك الانفعالات وفهمها وتنظيمها والاستفادة من المعلومات العاطفية في التفكير، ما انتشر شعبيًا كان أوسع من ذلك، واختلط أحيانًا بلغة الجسد والحدس والثقة بالانطباع.

وهنا تظهر ظاهرة نفسية أخرى تسمى "تأثير الهالة" (Halo Effect): نلاحظ صفة إيجابية في شخص، ثم نسمح لها بأن تمتد إلى صفات لا نملك دليلًا عليها، جميل، إذًا هو طيب، هادئ، إذًا هو متزن، متواضع، إذًا هو نزيه، ابتسامته مريحة، إذًا يمكن الوثوق به.

وربما كان كاميرون هيرين أحد أكثر الأمثلة قسوة على ذلك، الشاب الأمريكي الذي تسبب، وهو في الـ18، بمقتل أم وطفلتها في أثناء سباق سيارات في فلوريدا، وحُكم لاحقًا بالسجن 24 عامًا، وتحول بعد صور محاكمته إلى ظاهرة على وسائل التواصل، إذ تعاطف معه كثيرون، وانشغل بعضهم بعينيه ووسامته وصغر سنه، وكأن جمال الوجه أصبح، بطريقة ما، جزءًا من المرافعة عن صاحبه.

لكن المشكلة تصبح أخطر عندما تنتقل من حياتنا الشخصية إلى السياسة.

أحب الفرنسيون جاك شيراك، وبقي بعد رئاسته واحدًا من أكثر شخصيات الجمهورية الخامسة شعبية، كان مرحًا، قريبًا من الناس، صاحب حضور شخصي استثنائي، لكن شيراك نفسه أُدين قضائيًا عام 2011 في قضية الوظائف الوهمية المرتبطة بسنوات توليه بلدية باريس، وحُكم عليه بالسجن عامين مع وقف التنفيذ.

هذا لا يعني أن الفرنسيين أحبوه بسبب وجهه، ولا أن محبته كانت خطأ، بل يعني شيئًا أبسط: يمكن أن نحب إنسانًا، ونرتاح إليه، ونستمتع بحضوره، من دون أن تكون مشاعرنا دليلًا على نزاهته.

والأبحاث في علم النفس السياسي أكثر إزعاجًا، فقد وجد ألكسندر تودوروف وزملاؤه أن أحكامًا سريعة جدًا على "كفاءة" المرشحين اعتمادًا على صور وجوههم وحدها استطاعت التنبؤ بنتائج انتخابات أمريكية بنسبة أعلى بكثير من المصادفة. نحن، إذًا، لا ننتخب البرامج دائمًا وحدها، فقد يدخل إذًا هو متزن، متواضع، إذا هو نزيه، ابتسامته معنا إلى صندوق الاقتراع شعور سريع تجاه الوجه.

المشاعر جزء أساسي من إنسانيتنا، لكنها ليست برهانًا، فالوجه قد يخبرني بما أشعر به وأنا أنظر إليه، لكنه لا يخبرني بالضرورة بمن يقف خلفه.

الذاكرة كسلاح.. السياسيّات وصراع الشرعية في سوريا

لمى قنوت

في مرحلة شديدة الاستقطاب، يتسيد خلالها خطاب كراهية، شعبوي، عنيف، موالٍ للسلطة الانتقالية وسرديتها، تدفع الناشطاتُ السياسيات المستقلات ذوات الخطاب العابر للطوائف، والساعي لدولة المواطنة والقانون، ضريبة الفعالية السياسية المستقلة، وتُسحق أهليتهن كفاعلات سياسيات بدل نقاش ونقد خطابهن بالحجة والمنطق.

ويمارَس بحقهن خطاب إسكاتي جارح، يُكثف بسبب جندرهن، كعقوبة إضافية عندما يمارسن خطًا سياسيًا ناقدًا أو معارضًا، لا تستطيع السلطة وموالوها أو بعض المجتمعات أو الأفراد تقبله واستيعابه داخل الأدوار الجندرية النمطية والتسلط الذكوري.

أثارت مداخلة السياسية والنسوية رولا ركبي، التي قدمتها بصفتها المديرة القُطرية لمنظمة "النساء الآن من أجل التنمية- لبنان" أمام مجلس الأمن في 27 من آب الماضي، موجة عنف رقمي مُركز ضدها، في محاولة لنزع الأهلية السياسية، والتشهير، وربط حضورها العام بوالدها، كما حصل في الحملة التي طالت السياسية د. فداء الحوراني، رئيسة المجلس الوطني لإعلان دمشق، بعد منعها من قبل جهات أمنية رسمية من إلقاء محاضرة في المركز الثقافي التابع لوزارة الثقافة بمدينة سلمية في تموز الماضي، ما اضطر منظمي الدعوة إلى نقلها إلى منزل المرحوم عبد الكريم الضحاك.

ولاحقًا، دعا موالو السلطة ومؤثروها للتظاهر ضد مشاركتها في أحد البرامج التلفزيونية في محافظة حماة، وترافقت هذه الدعوة مع طلب مدير أوقاف حماة، معاذ ريحان، بإلغاء مشاركتها في البرامج.

محاكمة الخمسينيات واختزالها

تنحدر كلتا السياسيتين من عائلتين ارتبطتا بالتاريخ السياسي السوري، إذ كان د. فيصل ركبي من مؤسسي حزب "البعث"، الذي غادره في مطلع سبعينيات القرن الماضي، وانتخب نائبًا عن مدينة حماة في عامي 1945 و1961، وفي عام 1948 تطوع في جيش الإنقاذ كطبيب مقاتل، واشترى من ماله الخاص، المخصص لإكمال اختصاصه في باريس، أدوية ومعدات لتجهيز نقطته الطبية المرافقة لكتيبته، وله أيادٍ بيضاء على مرضى عالجهم مجانًا.

أما أكرم الحوراني فقد أسس "الحزب العربي الاشتراكي" في تشرين الأول 1950، وانتشر الحزب في أوساط الفلاحين، وفي عام 1952 اندمج "العربي الاشتراكي" بحزب "البعث"، وأصبح اسمه حزب "البعث العربي الاشتراكي". كانت كتلة الحوراني في برلمان عام 1954 (22 مقعدًا) ثاني أكبر الكتل بعد كتلة حزب "الشعب" (30 مقعدًا)، بينما كان عدد مقاعد "الإخوان المسلمين" أربعة مقاعد، واعتبرت تلك المرحلة نموذجًا عن ازدهار الحياة السياسية في سوريا، وفي عام 1957 ترأس الحوراني البرلمان، وعُيّن نائبًا للرئيس جمال عبد الناصر خلال الوحدة مع مصر، وغادر سوريا بعد انقلاب 8 من آذار في عام 1963.

لا يمكن اختصار تاريخ الرجلين والمرحلة في أسطر موجزة، لكن "شيطنتهما" اليوم، وتحميلهما مسؤولية الصيرورة التاريخية والاستبداد الأسدي، هو اختزال للذاكرة السورية، وإعفاء للباحثين والناشطين من العمل التاريخي الجاد، وتسطيح التاريخ بخطاب شعبوي مليء بالمغالطات المنطقية، في حين أن النقد التاريخي لمرحلة الخمسينيات، على سبيل المثال، يمكن أن يكون مدخلًا لمراجعة المرحلة باعتبارها عصرًا ذهبيًا في تاريخ سوريا، وقد يكون مدخلًا لتحليل مسألة دخول الجيش بقوة في الحياة السياسية، وكيف تحول من مؤسسة دولة إلى فاعل رئيس، وفهم مسؤولية النخب المدنية أمام الانقلابات، والعوامل التي جعلت من البرلمان والمؤسسات المدنية في سوريا ما بين 1946 و1963 عاجزة عن ترسيخ آليات مستقرة لاحتواء الصراع السياسي والعسكري، رغم وجود فترات فعلية من التنافس البرلماني والتعددية، والبحث في تداخل الصراع الطبقي مع الهويات المناطقية والطائفية.

استدعاء الإرث السياسي

رغم أن الخطاب السياسي لكل من رولا ود. فداء ينتمي إلى أفق مختلف، فإنهما تشتركان مع والديهما بخطاب عابر للطوائف.

والمفارقة في استدعاء إرث والدهما السياسي، من قبل موالي السلطة الحالية، ومنتمين للإسلام السياسي، وغيرهم، في محاولة لتشويه تاريخ الرجلين بشكل سفيه، جاهل بالمرحلة، ويعيد كل البعد عن النقد، كحق، لا جدال فيه، في تقييم التجارب التاريخية والأحزاب وشخوصها.

إن سعار الحملة التشبيحية على الرجلين لوصم السياسيتين، ونزع الأهلية السياسية عنهما، والتشهير بهما، وربط وجودهما العام بأبنائهن وخياراتهم السياسية آنذاك، بدل مناقشة ونقد أفكارهما ومواقفهما السياسية اليوم، يحرم السوريين والسوريات من فرص التحليل السياسي، وتفكيك الخطابات والمواقف لبناء سوريا جديدة بعيدة عن الاستبداد والعسكرة، وبناء دولة قانون ترسخ أطر العدالة المتعددة. ومن هذه الزاوية، ورغم الحملة التضامنية الواسعة معهما، من المؤمنين، نساء ورجالًا، بحرية التعبير ومبادئ الديمقراطية وقيم المواطنة، فإن العنف الرقمي وخطاب الكراهية والتخوين الذي طال العديد من الناشطات، كريما فليحان وفرح يوسف وسوسن زكزك وغيرهن، يطرح مآلات البنية شديدة المركزية للسلطة الانتقالية، التي أغلقت الحوار الوطني في مرحلة مفصلية من تاريخ سوريا، في الوقت الذي يُفتح فيه المجال العام للخطاب الرجعي المتشدد، وللخطاب الطائفي، وخطاب الكراهية، ويضيق تدريجيًا بفعل العنف ضد الناشطات، ذوات الخطاب الحقوقي والسياسي المستقل، المعارضات للسلطة أو المنتقدات لها، وعلى حقهن في تعريف المصلحة الوطنية من خارج البنى الأبوية والطائفية والسلطوية والعسكرية.

تعاد صياغة حدود المواطنة والشرعية والفاعلية السياسية للنساء، بتنوعاتهن وتنوع سياقاتهن، خلال المرحلة الانتقالية، وفي حين يُعترف ببعض آثار الحرب والقمع والفقدان والاعتقال والنزوح والتهجير القسري عليهن في سياق الأدوار النمطية المجندرة داخل الأسرة النووية، لكن معجم الاعتراف بالعنف والوصم لا يتسع عندما يعبرن عن استقلالية مواقفهن وآرائهن خارج "الهرم الجديد للشرعية السياسية"، الذي يعيد تشكيل وضبط المجال العام، ويرسخ التحيزات الاجتماعية والثقافية والسياسية ضدهن، ويحاول إخضاع التنوع السوري لأيديولوجيا واحدة.

المحامي العام بدمشق حسام خطاب يجري جولة ميدانية في سجن دمشق المركزي – 8 آب 2026 (وزارة العدل)

خبير: تسهم بـ 50 إلى 80% من الناتج المحلي

المدن الصناعية الكبرى ترسم ملامح الاقتصاد السوري

عنب بلدي – وسيم العدوي

في الوقت الذي تبحث فيه سوريا عن مخارج مستدامة لتنمية الإنتاج المحلي وزيادة الإيرادات، تتجه الأنظار نحو المدن الصناعية الكبرى، وهي عدرا وحسياء والشيخ نجار، بوصفها ساحة الاختبار الميداني الحقيقية لفرص التعافي. ولم تعد تقتصر تحركات وزارة الاقتصاد والصناعة على معالجة تداعيات الأضرار التي لحقت بهذه المدن خلال سنوات الحرب، بل تجاوزتها نحو إطلاق خطة جديدة ترتكز على توسيع المقاسم، وجذب الاستثمارات المترددة من خارج البلاد وداخلها، وتهيئة بيئة مشجعة تمكّن الصناعيين من العودة إلى الإنتاج.

وتظهر البيانات المتاحة، وفقًا لما قاله الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، في حديث إلى عنب بلدي، أن المدن الصناعية الثلاث رفعت مساهمتها في الناتج المحلي بين عامي 2024 و2026 بنسبة تتراوح بين 50 و80%، مع تفوق عدرا في الحجم المطلق للنشاط الصناعي، وتفوق الشيخ نجار في معدل النمو النسبي.

ويعكس هذا الانتعاش النسبي دخول عشرات المنشآت الجديدة خطوط الإنتاج، بالتوازي مع تحسن تدريجي في خدمات البنية التحتية، وعودة جزء من الصناعات التقليدية إلى العمل.

ومع ذلك، فإن هذه المؤشرات الإيجابية تبقى رهينة قدرة السلطات على توفير حلول مستدامة لأزمات الطاقة وسلاسل الإمداد، لضمان تحويل هذه الطفرة من مجرد استجابة مؤقتة إلى محرك دائم للنمو الاقتصادي، بحسب قوشجي.

الخطط الحكومية لتوسعة المدن الصناعية

تكشف بيانات صادرة عن وزارة الاقتصاد والصناعة السورية مؤخرًا عن خريطة توزيع الاستثمارات العربية والأجنبية في بعض المدن الصناعية، حيث يُسجل المستثمرون الأتراك حضورًا لافتًا بنسبة تتجاوز 50% في مدينة الراعي الصناعية، وأكثر من 30% في باب الهوى.

واستعاد المستثمرون الأتراك وجودهم بنسبة تتجاوز 5% في مدينة الشيخ نجار بحلب، وفي المقابل، يستحوذ المستثمرون العرب، ولا سيما من السعودية ومصر والأردن، على نحو 5% من إجمالي الاستثمارات في مدينة عدرا بريف دمشق، وسط تركز أوضح للإقبال الاستثماري العام في مثلث المدن الكبرى (عدرا وحسياء والشيخ نجار).

وبالتزامن مع هذا الإقبال، تتجه الوزارة نحو توسيع الرقعة الجغرافية للمدن الثلاث لمواكبة الطلب المتزايد إذ تخطط لـ:

• توسيع مدينة عدرا التي تعد الأكبر في سوريا بمساحاتها الحالية البالغة نحو 7000 هكتار قابلة للزيادة.

• إضافة نحو 10,000 هكتار على مراحل لمدينة حسياء بحمص، التي تمتد حاليًا على 2500 هكتار، وتوفر أكثر من 20,000 فرصة عمل في قطاعات نوعية كالبتروكيميائيات والطاقة المتجددة.

• أما في الشيخ نجار بحلب، العاصمة النسيجية التي كانت تضم سابقًا أكثر من 50,000 فرصة عمل على مساحة 4500 هكتار، فقد بدأ تنفيذ المخطط التنظيمي الجديد عبر التعاقد مع شركة تطوير عقاري لتجهيز مساحة 1.5 مليون متر مربع، مع التحضير لإبرام عقد مماثل لتجهيز مساحة إضافية بذات الحجم، في خطوة تعكس المساعي الحثيثة لاستعادة الزخم الصناعي للبلاد.

تحولات المدن الصناعية

شهدت المدن الصناعية في حسياء وعدرا والشيخ نجار بين عامي 2024 و2026، تحولات ملموسة، يمكن رصدها من خلال:

• مؤشرات الإنتاج.

• توسع المقاسم الصناعية.

• قياسات السطوع الليلي الصناعي التي تعكس النشاط الفعلي على الأرض.

ورغم أن المدن الثلاث تخضع لإدارة مركزية واحدة، قال الخبير قوشجي، في حديثه لعنب بلدي، إن بيئاتها التشغيلية تختلف جذريًا:

• عدرا الصناعية: تستفيد من قربها من دمشق، ومن شبكة طرق مركزية، ومن توفر الخدمات اللوجستية والمصرفية نسبيًا، ما يجعل تكاليف التشغيل فيها أقل مقارنة ببقية المدن.

• حسياء الصناعية: تتمتع بميزة الموقع على محور دولي، بوجود صناعات نوعية (هندسية وكيميائية وغذائية)، إضافة إلى توسع سريع في المقاسم خلال 2025–2026.

• الشيخ نجار بحلب: رغم توسعها الكبير ودخول منشآت عديدة مرحلة الإنتاج، فإنها لا تزال تواجه تحديات أكبر في الطاقة والنقل وسلاسل التوريد، نتيجة الأضرار السابقة، وبعدها عن المرافئ، وغياب الخدمات المصرفية داخل المدينة الصناعية.

العوائق المؤثرة في التكلفة التشغيلية والتنافس

قال الدكتور قوشجي، إن المدن الصناعية تتشارك في مجموعة من العوائق التي ترفع التكلفة التشغيلية وتحد من القدرة التنافسية، وتتمثل في:

– الطاقة: انقطاع الكهرباء والاعتماد على المولدات يرفع التكلفة بنسبة قد تصل إلى 40%.

– النقل: غياب الربط السككي وارتفاع تكلفة الشحن الداخلي والخارجي.

– التمويل: غياب فروع مصرفية داخل المدن الصناعية يعوق حركة رأس المال ويؤخر الإنتاج.

– التحويلات الخارجية: صعوبة تحويل الأرباح بالقطع الأجنبي تحد من توسع المستثمرين المحليين والأجانب.

– المواد الأولية: ارتفاع تكلفة التوريد بسبب ضعف سلاسل الإمداد.

وتجعل هذه العوامل، وفقًا للخبير السوري، القدرة التنافسية للمنتجات السورية متفاوتة، فهي قوية في بعض القطاعات (النسيج والصناعات الهندسية)، وضعيفة في أخرى تتطلب طاقة مستقرة أو مواد أولية مستوردة.

تقييم نظام الاستثمار والتسهيلات الأخيرة

قدمت الحكومة السورية خلال 2025–2026 مجموعة من التسهيلات، أبرزها:

• تخفيض الدفعة الأولى لشراء المقاسم إلى 5%.

• تقسيط على خمس سنوات.

• إعفاءات جمركية وضريبية.

• تخفيض رسوم نقل الملكية.

وحسّنت هذه الإجراءات جاذبية الاستثمار المحلي، ورفعت عدد المنشآت المكتتبة، لكنها لا تزال غير كافية لجذب المستثمر الأجنبي بسبب القيود المالية وغياب الضمانات القانونية وصعوبة تحويل الأرباح للخارج، بحسب المحلل المصرفي.

ورغم وجود مقاسم غير مستغلة، فإن مشاريع التوسعة تحمل جدوى اقتصادية في المدن الثلاث، لأنها تستهدف:

• تجهيز مقاسم ببنية تحتية حديثة.

• خلق مناطق صناعية متخصصة.

• استيعاب الطلب المتزايد على الصناعات الهندسية والكيميائية.

ويرى الدكتور قوشجي أن نجاح التوسعة مشروط بربطها بخطط تشغيل فعلية، وليس مجرد توسع عمراني أو زيادة في المساحات.

فرص المنافسة الإقليمية والدولية ومقترحات

تملك المدن الصناعية فرصًا حقيقية في قطاعات محددة، يتحدث عنها الخبير الاقتصادي السوري، لعنب بلدي، وهي:

• قطاع النسيج في الشيخ نجار: يمتلك سمعة تاريخية وأسواقًا واسعة في العراق ولبنان.

• الصناعات الهندسية والكيميائية في عدرا وحسياء: قادرة على المنافسة في أسواق الخليج إذا تم تأمين الطاقة وخفض التكلفة.

– الصناعات الغذائية: تمتلك قدرة جيدة على دخول الأسواق الإقليمية بسبب انخفاض تكلفة العمالة.

وبهدف تحويل المدن الصناعية إلى محركات نمو حقيقية، يتقدم الدكتور إبراهيم قوشجي بمجموعة مقترحات، مؤكدًا أنه لا بد من تبني حزمة إصلاحات متكاملة هي:

1. تأمين خدمات مصرفية داخل المدن الصناعية: فتح فروع للبنوك وكوات للحسابات الجارية والحوالات الداخلية والخارجية.

2. السماح بتحويل الأرباح بالقطع الأجنبي للمستثمرين المحليين والأجانب إلى الخارج، بما يطمئن رأس المال المهاجر.

3. ربط المدن الصناعية بالسكة الحديدية لخفض تكلفة النقل بنسبة 20– 30%.

4. تأمين الطاقة المستقرة عبر محطات تحويل خاصة أو مشاريع طاقة متجددة.

5. تخفيض تكلفة المقاسم وربطها بإعفاءات ضريبية للمشاريع المنتجة.

6. إنشاء مناطق لوجستية مشتركة بين المدن الصناعية لتقليل تكلفة التخزين والنقل.

7. تطوير منصات رقمية للترخيص والمتابعة، بما يرفع كفاءة الإدارة ويقلل الزمن اللازم للترخيص.

8. توفير المياه الصناعية بأسعار مدعومة لضمان استدامة الصناعات الكيميائية والهندسية.

التوزع الجغرافي والابتعاد عن المركزية

يرى الخبير الاقتصادي وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق سابقًا محمد الحلاق، أن الخطط الحالية لتوسيع المدن والمناطق الصناعية تعد "خطوة صحية وتلبي متطلبات المرحلة"، مشيرًا إلى أن دخول استثمارات وصناعات جديدة يجعل الطاقة الاستيعابية القائمة غير كافية لامتصاص الزخم الإنتاجي المرتقب.

واعتبر الحلاق، في حديث إلى عنب بلدي، أن تنظيم الحركة الصناعية يتطلب الفصل بين نوعين من النشاط الاستثماري:

• الصناعات الزراعية: ينبغي السماح بتراخيصها خارج نطاق المدن الصناعية، لضمان القرب الجغرافي من الأراضي والمناطق الريفية والمواد الأولية.

• الصناعات التحويلية والتقليدية (الكيميائية والهندسية): يُفضل حصرها داخل المدن الصناعية للاستفادة من مفهوم "التكامل الصناعي"، وما تتيحه هذه المدن من خدمات لوجستية كالقرب من الطرق الدولية والمراكز الجمركية وسلاسل التوريد.

وشدد الحلاق على ضرورة تجاوز فكرة مجرد "توسيع" المدن الصناعية الحالية والتفكير بإنشاء مدن صناعية جديدة في مختلف المحافظات، محذرًا من مبدأ "وضع البيض كله في سلة واحدة" وتجميع الصناعات الاستراتيجية في بؤرة جغرافية واحدة.

ويحمي تجنب المباشرة في التجميع المكثف القطاع الإنتاجي من ظروف "القوة القاهرة"، كالأزمات والكوارث الطبيعية، أو السيول التي قد تؤدي في حال حدوثها إلى شلل قطاعات صناعية كاملة دفعة واحدة.

ودعا الخبير الحلاق إلى مراعاة المزايا النسبية لكل محافظة عند التخطيط للمدن الجديدة عبر عدة عوامل:

• اللوجستيات وقربها من المنافذ: القرب من الطرق الرئيسة والموانئ (كاللاذقية وطرطوس)، ومصادر المواد الخام.

• العمالة وسلاسل التصريف: توفر أيد عاملة ماهرة، والقرب من أسواق التوزيع الاستهلاكية وتأمين نقل البضائع.

• الخصوصية الجغرافية: مراعاة القدرة على التوسع في محافظات مثل حماة وإدلب وحمص لإنشاء تجمعات صناعية متوازنة بين مختلف المناطق السورية.

وبين طموحات التوسع الجغرافي وواقع البنية التحتية المنهكة، تقف المدن الصناعية السورية عند مفترق طرق حاسم، إذ لم يعد الاستثمار في المقاسم كافيًا ما لم يرافقه توزيع عادل للتنمية، وتأمين لشرايين الإنتاج من طاقة ولوجستيات، ولا تعني حماية مستقبل الصناعة الوطنية فقط توسيع الأسوار القائمة، بل ضمان ألا توضع كل موارد البلاد في "سلة واحدة"، لتبقى المحركات تدور مهما اختلفت الظروف.

لقطة جوية لعمامل في مدينة حسياء الصناعية بمحافظة حمص – 10 حزيران 2026 (وزارة الاقتصاد والصناعة السورية / فيسبوك)

دولار أمريكي ▲ مبيع 132.2 شراء 131.8 | يورو ▲ مبيع 153.6 شراء 151.9 | ليرة تركية ▲ مبيع 2.73 شراء 2.7
الذهب 21 ▲ 123 $ | الذهب 18 ▲ 105 $ | المازوت = 0.95$ | البنزين = 1.11$ | الغاز = 11.12$ (للجرة) | السكر (كغ) = 0.83$ | الأرز (كغ) = 1.42$

أرمن كسب..

اندماج اجتماعي لا يمحو الخصوصية الثقافية

عنب بلدي – خاص

نشأت نورا أليكيان (55 عامًا) في كسب وهي تتحدث بلهجة محلية تسميها العائلات الأرمنية في البلدة "الكسبلية"، ورثتها عن أهلها، كما ورثت أكلات وطقوسًا وأغاني أصبحت جزءًا من حياتها اليومية، في بلدة تغير شكل مجتمعها مع مغادرة معظم أبنائها.

لـ"الكسبلية" خصوصيتها حتى بين الأرمن، إذ تقول كارون جوريان (45 عامًا)، إن الأرمني القادم من خارج كسب قد لا يفهمها، وتصفها بأنها قريبة من لغة العنجر (نسبة إلى بلدة عنجر اللبنانية الواقعة في سهل البقاع والتي يتكون أغلب سكانها من الأرمن)، لكنها ليست مطابقة لها، بينما يتوارثها أبناء كسب داخل عائلاتهم جيلًا بعد آخر.

في حديث إلى عنب بلدي، تستعيد أليكيان وجوريان، إلى جانب أوهانس نوسكيان (62 عامًا)، تفاصيل من حياة الأرمن في كسب، من اللغة التي نشؤوا عليها إلى الطقوس والعادات التي ما زالت حاضرة، وما تركته الهجرة في مجتمع البلدة.

"عيد السيدة".. حين تسهر كسب حتى الصباح

تصف كارون جوريان، في حديث إلى عنب بلدي، تفاصيل "عيد السيدة" في كسب، وهي مناسبة تجمع أبناء البلدة وزوارًا من مناطق سورية مختلفة، وتقام يوم الأحد الأقرب إلى 15 من آب من كل عام.

ولا يقتصر العيد على الاحتفال، إذ تبدأ العائلات التحضير له منذ وقت مبكر، بينما ينشغل الشباب بإعداد الطعام والسهر حتى الصباح.

وترتبط المناسبة لدى بعض العائلات بالنذر، فيذبح أصحابه خروفًا أو ديكًا، وتُحضّر "الهريسة" من الحنطة في حلل كبيرة تُطبخ في ساحة البلدة، ثم توزّع على الأهالي، في طقس تتوارثه العائلات ويجمع الناس حول الطعام والاحتفال.

وترافق العيد فعاليات تحضر فيها الموسيقا والأغاني والرقصات والأطعمة التقليدية، إلى جانب عرض منتجات محلية يصنعها أبناء المنطقة، ما يتيح للأهالي التعريف بمنتجاتهم وتسويقها للزوار.

الهجرة.. مجتمع أصغر وذاكرة متفرقة

تغيّر حجم المجتمع الأرمني في كسب خلال السنوات الماضية مع مغادرة عدد كبير من عائلات البلدة، إذ يقول أبناؤها إن عدد العائلات الأرمنية كان يقدّر بنحو 300 عائلة، خسر المجتمع أكثر من نصفها منذ عام 2014، بعد موجة التهجير التي شهدتها البلدة، ثم استمرت الهجرة لاحقًا لأسباب متعددة.

وبحسب أبناء البلدة، لم تكن الحرب وحدها سبب مغادرة العائلات، إذ دفعت الظروف الاقتصادية، وتداعيات الصراع منذ سنوات الثورة، إلى جانب رغبة بعض العائلات في تأمين فرص الدراسة لأبنائها، إلى مغادرة كسب والاستقرار في لبنان ودول الخليج وأوروبا وغيرها.

وقال أوهانس نوسكيان (62 عامًا)، إن تراجع عدد المقيمين انعكس على الحياة الاجتماعية في البلدة، ولا سيما مع غياب جزء كبير من الجيل الجديد، الذي كان يشكل امتدادًا للعادات والتقاليد المحلية، بينما ذكرت نورا أليكيان أن معظم أفراد عائلتها الممتدة غادروا كسب، ولم يبقَ منهم في البلدة سوى هي وزوجها وأبنائها.

المدارس.. أثر الهجرة على التعليم

مع تراجع عدد العائلات الأرمنية المقيمة في كسب، طال التغيير أيضًا مدارس البلدة، التي كانت تضم ثلاث مدارس أرمنية، بحسب أليكيان، قبل أن يتراجع عددها إلى مدرستين أرمنيتين، إلى جانب مدرسة حكومية ثانوية.

وقالت إن اللغة الأرمنية تُدرّس في المدارس، إلى جانب استخدامها داخل العائلات، حيث يتعلمها الأطفال من أهلهم.

وتشير الطائفة الإنجيلية الأرمنية في سوريا إلى أن مدرسة "الشهداء الإنجيلية الأرمنية" في كسب تأسست عام 1852، وما زالت تعمل في التعليم الأساسي، وتضم حاليًا 76 طالبًا.

الرقصات "الكسبلية".. "ديلاني" التي بقيت من الذاكرة

لا تقتصر خصوصية الأعراس في كسب على الأغاني والموسيقا، إذ تحتفظ البلدة برقصة شعبية دائرية تُعرف باسم "ديلاني"، ارتبطت بالمناسبات الاجتماعية وأصبحت جزءًا من الذاكرة الثقافية لأبنائها.

ووثّق الباحث هاكوب تشولاكيان رقصة "ديلاني" ضمن دراسة تناولت موسيقا ورقصات كسب، موضحًا أن الاسم يُستخدم في اللهجة "الكسبلية" للدلالة على هذا النوع من الرقص الدائري، ويرتبط أداؤه بموسيقا الزرنة والطبل.

وقالت كارون جوريان، إن الأعراس في كسب لا تزال ترافقها الأغاني والرقصات الشعبية، وتعزف خلالها الفرق الأرمنية باستخدام الطبل والزرنة، بينما تراجع حضور بعض المظاهر التقليدية الأخرى، ومنها ارتداء الزي الأرمني، الذي لم يعد حاضرًا بصورة واسعة في الأعراس.

الأكلات.. وصفات بقيت في البيوت

تحضر العادات الغذائية أيضًا في تفاصيل الحياة اليومية للأرمن في كسب، إذ تحتفظ العائلات بأطباق توارثتها عن أجيال سابقة، من بينها الإيتش وكبة العدس وكبة البطاطا، وكعكة زيت الزيتون، بحسب نورا أليكيان.

وقالت أليكيان، إن هذه الأطباق جزء من المطبخ الذي نشأت عليه، إلى جانب الأكلات والطقوس التي ورثتها عن أهلها، ولا تقتصر على المناسبات، بل تحضر في البيوت ضمن تفاصيل الحياة اليومية.

التعايش مع الحفاظ على الخصوصية

أرمن من كسب ذكروا أن حياتهم في البلدة قامت على التعايش مع العرب والمسلمين من مختلف الطوائف، مع بقاء خصوصيتهم الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الأرمني.

وأشارت نورا أليكيان إلى أن الأرمن في كسب عاشوا إلى جانب جيرانهم من مختلف الطوائف، كما قالت كارون جوريان إن العلاقات اليومية بين السكان لم تكن قائمة على الانتماء الديني وحده.

أوهانس نوسكيان قال إن العائلات الأرمنية، رغم علاقاتها بالمحيط، كانت تفضّل الزواج من داخل المجتمع الأرمني، وهو ما بقي حاضرًا لدى كثير من العائلات في كسب.

الأرض والسياحة.. مصادر رزق في كسب

تعتمد عائلات في كسب على الزراعة وما تنتجه أراضيها، إلى جانب تأجير المنازل للزوار خلال موسم الاصطياف، بحسب أبناء البلدة، الذين يشيرون أيضًا إلى شهرة كسب بمنتجات محلية، بينها الصابون.

ويعتمد أوهانس نوسكيان على منتجات أرضه مصدرًا لدخله، إذ يبيع على "بسطة" بمحاذاة الطريق التفاح وخل التفاح وغيرهما من المنتجات الزراعية.

ولا تقتصر الاستفادة من الموسم السياحي على تأجير المنازل، إذ تنشط خلال فترة الاصطياف حركة البيع للزوار، سواء للمنتجات الزراعية أو المواد الغذائية التي تنتجها العائلات في البلدة. وتتيح هذه الفترة لبعض أبناء كسب تسويق منتجات أراضيهم مباشرة للزوار، في وقت تشكل فيه الزراعة مصدر دخل أساسيًا لعائلات تعتمد على ما تنتجه أراضيها.

وتبقى المنتجات المرتبطة بالمنطقة جزءًا من صورة كسب لدى زوارها، ومنها الصابون، إلى جانب التفاح ومنتجات زراعية وغذائية أخرى، بينما يرتبط استمرار بعض هذه الأعمال ببقاء أصحابها في البلدة وتمسكهم بمصادر رزقهم المحلية.

الأرمن في سوريا.. جذور تتجاوز قرنًا

لا يمكن فصل خصوصية أرمن كسب عن تاريخ الوجود الأرمني في سوريا، الذي يعود إلى ما قبل تشكل المجتمع الأرمني السوري الحديث، فوجود الأرمن في سوريا لم يبدأ مع الحرب العالمية الأولى، إذ تشير مصادر تاريخية إلى حضور أرمني في الأراضي السورية منذ قرون، مع وصول مجموعات إلى شمالي سوريا خصوصًا خلال العصور الوسطى واستقرارها في مناطق مختلفة.

وبحسب المفوضية العليا لشؤون الشتات في أرمينيا، تشكّل المجتمع الأرمني السوري بشكله الحديث بصورة أساسية بين عامي 1915 و1920، بعد تهجير الأرمن خلال الإبادة الأرمنية في الدولة العثمانية، ووصول أعداد كبيرة من المهجّرين إلى سوريا، ولا سيما حلب ومناطق أخرى.

ومع استقرار الناجين وتشكّل أحياء ومؤسسات ومدارس وكنائس أرمنية، أصبح الأرمن جزءًا من النسيج الاجتماعي السوري، وتوزعوا بين حلب ودمشق واللاذقية وكسب والقامشلي وحمص ومناطق أخرى.

وقبل الحرب السورية عام 2011، كانت تقديرات مختلفة تشير إلى وجود نحو 100 ألف أرمني في سوريا، كان نحو 60 ألفًا منهم في حلب.

ويذكر متحف ومعهد الإبادة الجماعية الأرمنية أن كسب كانت تضم قبل أحداث 2014 ثلاث كنائس أرمنية، هي كنيسة السيدة العذراء الرسولية، وكنيسة القديس ميخائيل رئيس الملائكة الأرمنية الكاثوليكية، وكنيسة الثالوث الأقدس الإنجيلية الأرمنية، إلى جانب مدارس ومؤسسات تعليمية أرمنية.

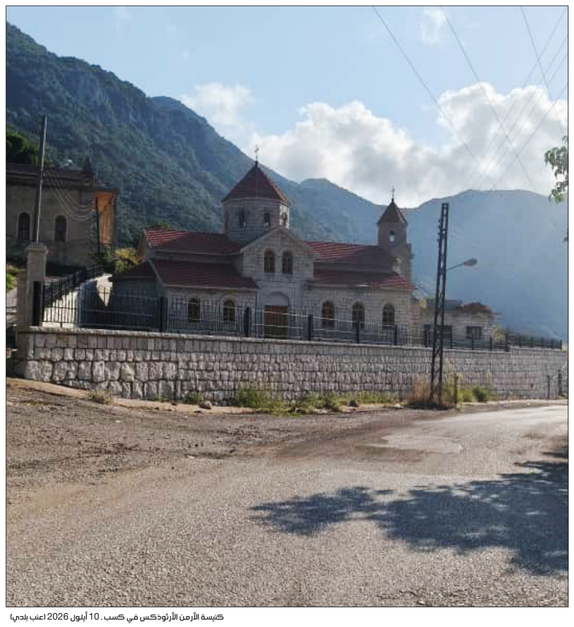

كنيسة الأرمن الأرثوذكس في كسب، 10 أيلول 2026 (عنب بلدي)

تراث حي وحضور محدود..
لماذا بقي الغناء الجزراوي والفراتي خارج الواجهة السورية؟

عنب بلدي – أمير حقوق

شكلت الجزيرة السورية خزانًا للثقافة والتراث والفن السوري، وعلى ضفاف الفرات من الرقة إلى دير الزور، وفي امتداد الجزيرة نحو الحسكة ومناطقها، عاشت ألوان غنائية وشعرية حملت أسماءها وإيقاعاتها وطرائق أدائها من جيل إلى آخر.

كانت "المولية" و"العتابا" و"النايل" و"السويحلي" و"الهجيني" و"الحداء"، إلى جانب أغاني العمل والحصاد والدبكات، جزءًا من الحياة اليومية والمناسبات الاجتماعية، ولم تكن هذه الألوان مجرد مواد للغناء في الأعراس والجلسات، بل ارتبطت بالشعر الشفهي وبالتعبير عن الحب والفراق والغربة والفرح والحياة الريفية والبادية.

الحديث عن الغناء في الجزيرة لا يتوقف عند البيئة العربية والفراتية، فالمنطقة تشكلت تاريخيًا من جماعات ولغات وثقافات متعددة، وظهر ذلك في غنائها أيضًا، مع حضور ألوان كردية ومردلية وسريانية وآشورية.

هذا التنوع يجعل تراث الجزيرة أقرب إلى خريطة موسيقية متعددة الطبقات، لكنه يفتح في الوقت نفسه سؤالًا آخر: لماذا لم يحظ هذا التراث بالحضور نفسه الذي حظيت به ألوان غنائية ارتبطت بمدن سورية كبرى؟

أغنية تشبه المكان

تتبع خصوصية الغناء الفراتي والجزراوي، بحسب الشاعر والخبير بتراث الجزيرة الفني مثنى العبود، من التنوع والتجاور والتفاعل بين جماعات وبيئات متعددة، وليس من لون واحد أو هوية موسيقية مغلقة.

ويضم الجانب العربي والفراتي، بحسب العبود، "المولية" و"العتابا" و"النايل" و"السويحلي"، إلى جانب "الهجيني" و"الحداء" وأغاني العمل والحصاد والدبكات، فيما رافقت هذه الألوان آلات شعبية مثل الربابة والناي والدف.

ولا تقتصر الخصوصية، في نظر العبود، على الألحان والآلات، بل تمتد إلى طريقة التعبير نفسها، إذ تحمل الأغنية الفراتية والجزراوية ذاكرة الفرات والبادية والريف والحياة الاجتماعية، وتتناول الحب والفراق والغربة والفرح وتفاصيل الحياة اليومية.

وتمنح هذه العلاقة بين الغناء والمكان التراث الشعبي وظيفة تتجاوز الترفيه، فالأغنية، في هذا السياق، تصبح وسيلة لحفظ الذاكرة الشفوية لمجتمع كامل، وفقًا للعبود.

أما الموسيقي والخبير بالغناء الكردي والمردلي نجدت موسى، فيربط خصوصية الجزيرة بتعدد اللهجات والبيئات الجغرافية والثقافية، ويضع اللهجات الشاوية والكردية والمردلية والآشورية ضمن هذا المشهد المتنوع.

ويرى أن هذا التعدد أنتج اختلافًا في النغم الموسيقي، بحيث يمثل كل لون جانبًا من الحضارات والثقافات التي عاشت في المنطقة.

> تعدد اللهجات في الجزيرة أنتج اختلافًا في النغم الموسيقي، بحيث يمثل كل لون جانبًا من الحضارات والثقافات التي عاشت في المنطقة.
>
> نجدت موسى
> موسيقي وخبير بالغناء الكردي والمردلي

حين لا تكفي الشعبية

رغم اتساع حضور هذه الألوان في مجتمعاتها، فإن الانتشار الشعبي لم يكن كافيًا لتحويلها إلى جزء بارز من المشهد الموسيقي السوري على المستوى المؤسسي والإعلامي، كاللون الدمشقي والحلبي والساحلي.

ويعزو هذا التهميش إلى تراكم عوامل، من بينها المركزية الثقافية والإعلامية، وضعف التوثيق المحلي، والنظرة الاجتماعية التي كانت تنظر أحيانًا إلى بعض الفنون الريفية باعتبارها مرتبطة بمنطقتها، في مقابل تحول ألوان المدن الكبرى إلى جزء أكثر حضورًا في تعريف الثقافة السورية كدمشق وحلب.

أما موسى فيذهب إلى مستوى آخر من التفسير، إذ يرى أن سياسات وزارة الثقافة والإعلام السورية في مراحل سابقة من عهد النظام السابق، تعاملت مع التعبيرات الثقافية ضمن إطار أيديولوجي محدد، ويشير بصورة خاصة إلى الحساسية التي أحاطت ببعض التعبيرات المرتبطة بالثقافتين الكردية والآشورية والسريانية.

وفي هذا السياق، لا يرى العبود أن المسألة يمكن اختزالها في قرار واحد بتهميش الجزيرة، بل في مسار طويل تداخلت فيه المؤسسات والسياسات الثقافية والإعلامية مع طبيعة الانتشار الجغرافي والإنتاج الفني.

ونوه إلى أنه لا يمكن أيضًا تجاهل أن الجزيرة منطقة شديدة التنوع، وفيها لغات وثقافات متعددة، وهذا التنوع كان يمكن أن يكون مصدر قوة ثقافية كبيرة، لكنه في بعض المراحل جعل حضور بعض مكوناتها، وخصوصًا ما يرتبط باللغة والثقافة الكردية، أكثر حساسية سياسيًا.

ويعتقد أن الإنصاف الحقيقي لا يكون بإلغاء مكانة دمشق وحلب، وإنما بأن نقول إن سوريا الثقافية أكبر من دمشق وحلب، والجزيرة والفرات جزء أساسي من هذه الصورة.

> التهميش الثقافي والإعلامي للتراث الغنائي للجزيرة السورية يعود إلى تراكم عوامل، من بينها ضعف التوثيق المحلي، والنظرة الاجتماعية التي كانت تنظر أحيانًا إلى بعض الفنون الريفية باعتبارها مرتبطة بمنطقتها، في مقابل تحول ألوان المدن الكبرى إلى جزء أكثر حضورًا في تعريف الثقافة السورية كدمشق وحلب.
>
> مثنى العبود
> شاعر وخبير بتراث الجزيرة الفني

تهميش لا غياب

يحتاج الحديث عن علاقة الجزيرة بالمؤسسات الثقافية إلى قدر من الدقة، فهذه الألوان لم تكن غائبة بالكامل عن المشهد السوري، ولذلك يفضل العبود الحديث عن تهميش ثقافي وإعلامي بدل الإقصاء المطلق.

ويعزو هذا التهميش إلى تراكم عوامل، من بينها المركزية الثقافية والإعلامية، وضعف التوثيق المحلي، والنظرة الاجتماعية التي كانت تنظر أحيانًا إلى بعض الفنون الريفية باعتبارها مرتبطة بمنطقتها، في مقابل تحول ألوان المدن الكبرى إلى جزء أكثر حضورًا في تعريف الثقافة السورية كدمشق وحلب.

أما موسى فيذهب إلى مستوى آخر من التفسير، إذ يرى أن سياسات وزارة الثقافة والإعلام السورية في مراحل سابقة من عهد النظام السابق، تعاملت مع التعبيرات الثقافية ضمن إطار أيديولوجي محدد، ويشير بصورة خاصة إلى الحساسية التي أحاطت ببعض التعبيرات المرتبطة بالثقافتين الكردية والآشورية والسريانية.

وبينما تختلف زاوية الخبيرين في تفسير أسباب التهميش، يلتقيان عند حقيقة أن حضور التراث في الحياة اليومية لم يكن يوازي بالضرورة حضوره داخل المؤسسات الإعلامية والثقافية.

وهذا الفرق مهم برأيهما، لأن التراث قد يكون حيًا داخل المجتمع، لكنه يظل محدود الحضور في السجل الثقافي العام إذا لم يدخل في مشاريع التوثيق والدراسة والإنتاج والعرض.

من الذاكرة الشفوية إلى المنصات

أحدثت منصات التواصل الاجتماعي تغييرًا مهمًا في علاقة التراث الفراتي والجزراوي بجمهوره، فالأغنية التي كان انتشارها يعتمد على عرس أو جلسة أو تسجيل محلي، بات بإمكانها الوصول إلى مستمعين خارج المنطقة من دون المرور بالضرورة عبر مؤسسة إعلامية مركزية.

ويرى العبود أن هذا التطور يمثل بداية إعادة اكتشاف حقيقية للتراث، لكنه لا يزال في مراحله الأولى، فالانتشار الرقمي، برأيه، قد يكون سريعًا ومؤقتًا، بينما يحتاج حفظ التراث إلى جمع التسجيلات القديمة وتوثيق أسماء الشعراء والمغنين، ودراسة الألحان والروايات الشفوية، وتعليم الأجيال الجديدة هذه الألوان وإعادة إنتاجها من دون فقدان هويتها.

وفي هذا السياق، يستعيد موسى تجارب وفرقًا أسهمت في الحفاظ على التراث، ومنها فرقة الرقة للتراث بقيادة عبد السلام العجيل، وفرقة التراث الفراتي بقيادة الفنان الراحل أبو حياة، كما يشير إلى أسماء ارتبطت بالأغنية المردلية، بينها حنا صليبا وفؤاد نيسان وإبراهيم كيفو وجان كارات.

ويرى أن الجيل الجديد يؤدي دورًا في توسيع انتشار الأغنية الجزراوية عبر منصات التواصل، ويذكر ضمن فناني الغناء الشعبي داود العبد الله وعدنان الحبوب وعمر سليمان.

يعد إلياس كرم وجياب مشهور وأسعد الجابر من الفنانين الذين داع صيتهم في تراث الجزيرة السورية الغنائي (تعديل عنب بلدي)

استشارية تفكك الدوافع

شباب سوريون هاربون من الزواج

يتجاوز الوعي الحديث فتاتيه الزواج والعزوبية التقليدية دافعًا المجتمع نحو بناء أسرة ترتكز على جودة الرابط وضوح الاختيار (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – شعبان شاميه

لم يعد السؤال لدى كثير من الشباب السوري اليوم محصورًا في توقيت الزواج، بل تبدل ليتمحور حول خياراتهم: "هل أنا مستعد للزواج؟ ومَن الشريك المناسب؟ وتحت أي ظروف؟".

هذا التحول لا يعني بالضرورة تراجعًا في قيمة العائلة ومكانتها، بقدر ما يعكس إعادة تعريف الجيل الجديد لمفاهيم الاستقلال والاستقرار والشراكة الحقيقية.

وأمام هذا الواقع المستجد، تواجه الأسرة السورية تحديًا تربويًا واجتماعيًا مضاعفًا، يتمثل في كيفية الحفاظ على مؤسسة الزواج كقيمة أصيلة، دون أن يتحول خوفها على مستقبل أبنائها إلى ضغط نفسي يثقل كاهلهم.

خيار مستقل أم غطاء للمخاوف؟

قالت استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، إن علم النفس الحديث لا يصنف العزوبة بحد ذاتها مشكلة نفسية، بل تتجه الأبحاث المعاصرة إلى رفض التعامل مع غير المتزوجين كفئة متجانسة، إذ تتوزع الدوافع بين شخص مرتاح لخياره المستقل، وآخر يبحث عن شريك ولم يجده، وثالث يتجنب الارتباط نتيجة مخاوف أو تجارب سابقة.

وبناء على ذلك، أكدت العرنوس أن المقاربة العلمية لم تعد تقتصر على السؤال التقليدي حول الحالة الاجتماعية، بل أصبحت تركز على مدى انسجام هذا الخيار مع احتياجات الفرد وقيمه، وما إذا كان يعيش حياة نفسية واجتماعية متوازنة، أم أن العزوبية لديه مجرد غطاء يخفي مخاوف عميقة من الحميمية أو الرفض أو الفشل.

المنظور المعاصر لمفهوم "الرشد"

لفتت الاستشارية إلى أن تأخر سن الزواج لدى الشباب اليوم مقارنة بالأجيال السابقة يعود إلى تداخل وتشابك مفهوم "الرشد" نفسه، إذ بات الجيل الجديد يشترط تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبناء المسار المهني والنضج النفسي، ومعرفة الذات كمتطلبات تسبق خطوة تكوين الأسرة.

وقالت العرنوس، إن سقف توقعات الأفراد من العلاقة الزوجية قد ارتفع، فلم يعد الزواج بالنسبة إلى كثيرين مجرد تأسيس منزل وإنجاب أطفال، بل أصبحوا يتطلعون فيه إلى الأمان العاطفي والتفاهم والصداقة والتوافق الفكري وتقاسم المسؤوليات، مما جعل اختيار الشريك قرارًا أكثر تعقيدًا.

أما في الواقع السوري فتتقاطع هذه المفاهيم مع عوامل موضوعية شديدة الأهمية، أبرزها الأزمات الاقتصادية المتراكمة وأزمة السكن والهجرة وتشتت الأسر وحالة عدم اليقين تجاه المستقبل.

الرضا الداخلي مقابل الضغط الاجتماعي

فيما يتعلق بمدى ارتباط الزواج بالسعادة النفسية مقارنة بالعزوبية، أشارت استشارية علم النفس الأسري إلى أن الإجابة تتجاوز الأحكام المطلقة أو الحسم بـ"نعم" أو "لا"، ففي حين تخلص بعض الدراسات إلى وجود ارتباط بين الزواج ومؤشرات الصحة والاستقرار الاقتصادي، يحذر باحثون من التعامل مع مؤسسة الزواج كوصفة لتحقيق السعادة.

وفي المقابل، تكشف أبحاث العزوبية الحديثة عن تباين كبير بين العازبين أنفسهم، إذ إن الشخص الذي يتبنى خيار العزوبية برضا كامل، ويحظى بشبكة علاقات اجتماعية داعمة وحياة ذات معنى، يختلف نفسيًا عن آخر يسعى إلى الارتباط بشدة ويعجز عنه، أو يقع تحت وطأة ضغط اجتماعي مستمر.

عندما يتحول الزواج إلى وسيلة هروب

حول أثر الضغط الأسري المستمر، اعتبرت العرنوس أن تكرار عبارات مثل "متى ستتزوج؟" للشباب، أو "العمر يمر" للفتيات، من المنظور النفسي، يحول رسالة الأهل من الاهتمام والحرص إلى شعور بعدم القبول لدى الأبناء.

وحذرت من أن الخطر الأكبر لهذا الضغط يتمثل في تحول الزواج إلى وسيلة للتخلص من الملاحقة الاجتماعية، بدلًا من أن يكون قرارًا ناضجًا مبنيًا على الاستعداد والتوافق.

"حيلة دفاعية"

فيما يتعلق باحتمالية ارتباط رفض الزواج بمشكلات نفسية، أوضحت الاستشارية أن هذا الافتراض قد يكون صحيحًا في بعض الأحيان، لكن لا يجوز تعميمه تلقائيًا.

وقالت إن الأبحاث المستندة إلى "نظرية التعلق" تُظهر تباين تجارب العازبين تبعًا لأنماط تعلقهم، فبينما يمتلك بعضهم أمانًا عاطفيًا، تظهر لدى آخرين أنماط قلقة أو تجنبية أو خائفة.

ومن هذا المنطلق، شددت العرنوس على ضرورة الانتباه عندما يكون إعلان "عدم الرغبة في الزواج" مدفوعًا بخوف شديد من الثقة أو تجنب القرب العاطفي أو الاعتقاد الحتمي بأن العلاقات تنتهي بالخيانة والأذى، إذ قد لا تكون القضية هنا مجرد حرية اختيار، بل آلية دفاعية لحماية النفس من ألم متوقع.

التخطيط للمستقبل بعيدًا عن وهم الوحدة

فيما يخص كيفية تعامل الأسرة مع رغبة الأبناء في تأخير الزواج، حثت الاستشارية على الانتقال من مربع الضغط إلى مساحة "الفضول المتعاطف"، فبدلًا من طرح السؤال الاستجوابي: "لماذا لا تتزوج؟"، يمكن الاستعاضة عنه بتساؤلات حوارية مثل: "كيف ترى حياتك خلال السنوات المقبلة؟"، و"ما الذي تحتاج إليه لتشعر بالاستقرار؟".

كما أوصت بضرورة تجنب المقارنات الهدامة بالأشقاء أو الأقران، والكف تمامًا عن استخدام "فزّاعة" الخوف من الوحدة أو تقدم العمر وسيلة للإقناع.

وأشارت إلى أن احترام خيار الأبناء لا يعني إغفال التخطيط للمستقبل، إذ يبقى من حق الأسرة مناقشة ملفات الاستقلال المالي، وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية، والتعامل مع فكرة الوحدة والإنجاب والرعاية المستقبلية، بشرط أن تُدار هذه الملفات من موقع الحوار الشريك لا التخويف والترهيب.

إعادة تعريف النجاح الاجتماعي

ترى الاستشارية أن علم نفس العلاقات يدفعنا اليوم إلى تجاوز الثنائية التقليدية القائمة على تصنيف "الزواج كنجاح والعزوبية كفشل" أو العكس، فالزواج الصحي يمكن أن يكون مصدرًا مهمًا للدعم والاستقرار، كما يمكن أن تكون العزوبية الواعية مرحلة أو نمط حياة يتمتع فيه الإنسان بالرضا والمعنى.

ومن هذه الرؤية، فإن ما يحتاج إليه المجتمع السوري، بحسب العرنوس، ليس التخلي عن قيمة الأسرة، بل تطوير مفهومها، بحيث يبقى الزواج قيمة مهمة، ولكن يصبح الاختيار الناضج أهم من الزواج السريع، وجودة العلاقة أهم من صورتها الاجتماعية.

التعليب المنزلي
كيف تحتفظ "المونة" بقيمتها الغذائية؟

يعد التعليب من أكثر طرق حفظ "المونة" انتشارًا في العالم، فهو يسمح بحماية الأطعمة لأشهر، وأحيانًا لسنوات، مع الإبقاء على جزء كبير من قيمتها الغذائية إذا نُفّذ بطريقة صحيحة.

وتعتمد فكرة التعليب على مبدأ بسيط، وضع الغذاء في عبوة محكمة الإغلاق، ثم تعريضه لحرارة كافية للقضاء على الكائنات الدقيقة المسببة للفساد، ومنع دخول الهواء والجراثيم إليه مرة أخرى.

سر التعليب الآمن

قالت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، إن نجاح التعليب لا يعتمد على إغلاق العبوة (البرطمان) فقط، بل على اختيار الطريقة المناسبة لكل نوع من الأغذية، وهو الخطأ الذي يقع فيه الكثيرون.

وأضافت أن القاعدة الأساسية هي أن الأغذية الحامضة تختلف عن الأغذية منخفضة الحموضة، فالفواكه مثل المشمش والخوخ والإجاص والتفاح، ومعظم أنواع المربيات، وكذلك البندورة المضاف إليها عصير الليمون أو حمض الليمون، يمكن تعليبها باستخدام حمام الماء الساخن، لأن حموضتها الطبيعية تمنع نمو أخطر أنواع البكتيريا.

أما الأغذية منخفضة الحموضة، مثل الفاصولياء والبازلاء والذرة والحمص واللحوم والدجاج والمرق والفطر، فلا يكفي معها الغلي في الماء، إذ تحتاج إلى جهاز التعليب بالضغط (Pressure Canner) الذي يرفع درجة الحرارة لتتراوح بين 116 و121 درجة مئوية، وهي الحرارة اللازمة للقضاء على أبواغ بكتيريا "المطثية الوشيقية" (Clostridium botulinum) المسببة للتسمم الوشيقي، وهو من أخطر أنواع التسمم الغذائي، لذلك لا يُنصح بتعليب هذه الأغذية منزليًا باستخدام الماء المغلي فقط .

من الاختيار إلى الإغلاق

أشارت الاختصاصية إلى أنه يجب اتباع خطوات دقيقة لكي ينجح التعليب، إذ تبدأ العملية باختيار خضار أو فاكهة طازجة وسليمة وخالية من التلف، ومن ثم تُغسل جيدًا وتُحضّر بحسب الوصفة، بالتوازي مع غسل "البرطمانات" والأغطية جيدًا وحفظها ساخنة حتى موعد التعبئة.

وفي خطوة تالية، يُملأ "البرطمان" مع ترك فراغ علوي مناسب، نظرًا إلى أن تمدد المحتويات في أثناء التسخين يحتاج إلى مساحة. بعد ذلك، تُزال فقاعات الهواء بملعقة أو أداة مخصصة، وتُنظف فوهة "البرطمان" قبل إغلاقه، ليُعالج في النهاية حراريًا للمدة المناسبة بحسب نوع الغذاء وحجم العبوة.

"الطقطقة".. إشارة حاسمة تحدد سلامة العملية

عن أكثر أسباب فشل التعليب، لفتت قهوجي إلى أن ذلك يرجع غالبًا إلى استخدام زمن تعقيم غير كاف، أو تعبئة "البرطمان" أكثر من اللازم، فضلًا عن عدم إحكام الغطاء، أو استخدام "برطمانات" متشققة وأغطية تالفة.

علاوة على ذلك، فإن تعديل الوصفات التقليدية، مثل تقليل كمية الحموضة أو تغيير نسب المكونات، قد يؤثر سلبًا في سلامة المنتج.

بعد انتهاء عملية التعليب، يجب ترك "البرطمانات" حتى تبرد تمامًا دون تحريكها، ومن ثم التأكد من نجاح الإغلاق، وحينها يكون الغطاء ناجحًا إذا أصبح مقعرًا إلى الداخل ولا يصدر صوت "طقطقة" عند الضغط عليه.

أما في حال لم يُحكم الإغلاق، فيجب حفظ "البرطمان" في الثلاجة واستهلاك محتواه سريعًا، أو بدلًا من ذلك، إعادة تعليبه مباشرة بالطريقة الصحيحة.

الحفاظ على المعادن والألياف

من الناحية الغذائية، أكدت الاختصاصية أن عملية التعليب تحتفظ بمعظم المعادن والألياف، في حين تنخفض نسبة بعض الفيتامينات الحساسة للحرارة، مثل فيتامين "C" وحمض الفوليك. ورغم هذا النقص، يبقى التعليب وسيلة ممتازة لحفظ الأغذية، لا سيما عندما يُطبّق وفق الإرشادات.

هل تنتهي أزمة المال والتنظيم؟

رجال أعمال وشخصيات عسكرية ضمن إدارات الأندية السورية

عنب بلدي – يزن قر

تتجه عدة أندية سورية خلال الفترة الأخيرة إلى تغيير كوادرها الإدارية والاستعانة بأسماء جديدة لقيادة مجالس إداراتها، في ظاهرة باتت تتكرر بصورة لافتة، مع دخول رجال أعمال وشخصيات عسكرية، وأسماء قادمة من خارج الوسط الرياضي إلى مواقع إدارية داخل الأندية.

من المؤتمر الصحفي لعرض الخطة الاستراتيجية الجديدة لنادي الوحدة الرياضي برئاسة ماهر المهاجر – 30 آب 2026 (عنب بلدي/أحمد مسلماني)

وخلال الفترة الماضية، أعلنت أندية حطين والنواعير والوحدة وأمية وتشرين تعيين إدارات ورؤساء جدد، من بينهم عبد القادر زيدان في حطين، وخالد حافظ مراد آغا في النواعير، ورجل الأعمال ماهر المهاجر في الوحدة، والعميد ياسر عبد الرحيم، الذي مثّل الفصائل العسكرية في مفاوضات "أستانة"، في نادي أمية، وعلي طه في تشرين، وهي أسماء لا ترتبط جميعها بشكل مباشر بالعمل الرياضي السابق داخل الأندية.

هذا التغيير، أتى في وقت تبحث فيه الأندية السورية عن نماذج إدارية جديدة قادرة على التعامل مع أزماتها المالية والتنظيمية، وتأمين موارد إضافية تساعدها على الاستمرار في المنافسة، بعد سنوات من الصعوبات التي أثرت في استقرار الإدارات ورفعت تكلفة إدارة الفرق والنشاطات الرياضية.

ويثير دخول هذه الأسماء إلى إدارات الأندية تساؤلات حول الأسباب التي تقف وراء هذا التوجه، وما إذا كان مرتبطًا بالحاجة إلى مصادر تمويل جديدة وخبرات إدارية مختلفة، أم أنه يعكس رغبة في إعادة بناء طريقة إدارة الأندية بعيدًا عن الأسماء التقليدية التي اعتادت تولي هذه المناصب.

وفي المقابل، لا يقتصر النقاش على الجانب المالي، إذ إن إدارة نادٍ رياضي تتطلب معرفة بطبيعة العمل الرياضي، والتعامل مع اللاعبين والمدربين والاتحادات والجماهير، إلى جانب القدرة على وضع خطط طويلة الأمد تتجاوز إدارة الموسم والنتائج الآنية.

التغيير مرتبط بالتقييم

الصحفي الرياضي يامن الجاجة، قال لعنب بلدي، إن التغييرات التي طرأت على إدارات عدد من الأندية السورية تعود بشكل أساسي إلى رغبة الجهات المشرفة في دعم الإدارات لمواصلة العمل، إلى جانب تقييم أداء الإدارات خلال الفترة الماضية.

وأوضح أن بعض الإدارات جرى تجديد الثقة بها نتيجة عملها، كإدارة نادي أهلي حلب برئاسة محمد زكريا كعدان، بينما كان أداء إدارات أخرى متواضعًا، ما انعكس على القرارات المتعلقة باستمرارها أو تغييرها.

وأضاف أن وزارة الرياضة، بعد أكثر من عام على عملها، أصبحت تملك تصورًا أكبر حول آلية العمل في الأندية، إلى جانب رؤية وتقييم لأداء الإدارات والأشخاص الذين عملوا خلال الفترة الماضية.

ولفت الجاجة إلى دخول الصندوق السيادي السوري إلى بعض الأندية، ومنها نادي الوحدة، معتبرًا أن دخول الصندوق يعني وجود جهة مالية واستثمارية لها دور في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنادي.

التقييم بدل الاستمرار الدائم

بحسب الصحفي، فإن من أبرز إيجابيات هذه التغييرات، رؤساء الأندية الذين لم يعودوا في مواقعهم بصورة دائمة، بل أصبحوا مطالبين بالعمل والخضوع للتقييم والمتابعة.

وأشار إلى أن استمرار أي إدارة يجب أن يرتبط بقدرتها على تقديم أداء جيد على المستويات الإدارية والمالية والمهنية والعلمية، إلى جانب المتابعة الفنية والتنظيمية.

النتائج لا تكفي للحكم على الإدارة

في المقابل، اعتبر الجاجة أن من سلبيات هذا النهج احتمال عدم دقة التقييمات في بعض الحالات، إذ قد تعمل بعض الإدارات بصورة جيدة، لكنها لا تحقق نتائج رياضية بسبب ظروف خارجة عن إرادتها.

وأوضح أن النتائج الرياضية تتأثر بعوامل عدة، من بينها الحظ الذي قد يؤدي دورًا في الرياضة، وبالتالي فإن عدم تحقيق النتائج لا يعني بالضرورة أن الإدارة لم تعمل بصورة جيدة.

واستشهد الجاجة بنادي الوحدة، الذي واجه ظروفًا لم تكن سليمة أو مثالية وأثرت في نتائجه، ولا سيما في كرة القدم، على عكس كرة السلة التي شهدت تتويج النادي بلقب الدوري هذا الموسم، معتبرًا أن الحكم على الإدارة يجب ألا يعتمد على النتائج وحدها.

إمكانات الأندية معيار أساسي

لفت الصحفي إلى ضرورة مراعاة إمكانات كل نادٍ عند تقييم إدارته، موضحًا أن هناك أندية لا تملك استثمارات أو موارد كافية، وبالتالي لا يمكن محاسبة إدارتها بالطريقة نفسها التي تحاسب بها إدارات أندية تملك منشآت وإمكانات استثمارية كبيرة.

وضرب مثالًا بنادي الوحدة، الذي يملك منشأة كبيرة، معتبرًا أن امتلاك هذه المنشأة كان أحد العوامل التي ساعدت على دخول الصندوق السيادي الاستثماري إلى النادي، في حين تواجه الأندية التي لا تملك مقومات مماثلة صعوبة أكبر في جذب الاستثمارات، كأندية اللاذقية.

وأشاد الجاجة بتجربة رئيس نادي الكرامة، محمد فهر كالو، معتبرًا أن ما يميز تجربته وجود خطة عمل واضحة، بدأت بسداد ديون النادي بالموسم الأول، ثم العمل على المنشآت الرياضية والبنية التحتية في الموسم الثاني، وصولًا إلى بناء فريق منافس في الموسم الثالث.

وأضاف أن كالو عمل وفق خطة واضحة رغم محدودية الإمكانات والظروف التي كانت تمر بها الرياضة في حمص، مشيرًا إلى أن العمل على تأمين ملعب لخوض مباريات الدوري جرى بالتعاون مع إدارة نادي حمص الفداء.

اختلاف الظروف يفرض اختلاف التقييم

ختم الصحفي الرياضي حديثه بالإشارة إلى أن ظروف كل نادٍ يجب أن تكون جزءًا أساسيًا من تقييم عمل إدارته، موضحًا أن الإدارة التي تملك مليارات الليرات ثم تترك النادي مثقلًا بالديون لا يمكن اعتبارها ناجحة، في حين قد تعمل إدارة أخرى بإمكانات محدودة وتستثمر الموارد المتاحة لها بأفضل صورة.

وأكد أن "تقييم العمل هو السبب الرئيس لأي تغيير"، وأن هذا التقييم يجب أن يكون الأساس في اتخاذ قرارات تغيير إدارات الأندية أو الإبقاء عليها.

بعد الوصول إلى دور الـ 16 في بطولة كأس العالم

السداسية السورية تلفت النظر إلى شروط الاستمرار

استطاع المنتخب السوري للكرة السداسية في بطولة كأس العالم الوصول إلى دور الـ16، ما يطرح سؤالًا حول مدى قدرة المنتخب على المنافسة، على الرغم من التحديات التي تعيشها الرياضة السورية.

قاد فوز سوريا على كولومبيا وأيرلندا إلى تجاوز المجموعة "C"، ثم وضعها الفوز بأربعة أهداف مقابل لا شيء على جورجيا في دور الـ16، وانتهت المشاركة بالخسارة بثلاثة أهداف لهدف أمام بولندا.

وفي حديث إلى عنب بلدي، يرى مدرب المنتخب للكرة السداسية عبد الرحمن ساكت أن وجود منتخب سوري للكرة السداسية يمثل فرصة مهمة لفتح مساحة جديدة أمام اللاعبين والمدربين السوريين، موضحًا أن هذه الصيغة من كرة القدم تحتاج إلى سرعة في اتخاذ القرار، واللعب تحت الضغط، والقدرة على قراءة المساحات والتعامل مع التحولات بشكل سريع.

وأشار ساكت إلى أن المشاركة في البطولة لا ينبغي أن تكون مرتبطة ببطولة واحدة، بل يمكن أن تشكل نقطة انطلاق لمشروع مستمر، لأن بناء منتخب قوي يحتاج إلى وقت، واستمرارية في التدريب، ومتابعة اللاعبين وتطويرهم على مدار العام.

وأضاف أن بناء منتخب قادر على المنافسة يستدعي توفير الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية والطبية واللوجستية، مشيرًا إلى أن ما تحقق في هذه النسخة أثبت وجود قاعدة من اللاعبين القادرين على المنافسة، لكن الخطوة الأهم تتمثل في الحفاظ على هذه المجموعة وتوسيع قاعدة الاختيار مستقبلًا.

وعن الخطوات العملية لضمان استمرار المنتخب، أشار المدرب إلى الحاجة إلى إطار تنظيمي واضح، وجهة مسؤولة عن المشروع، إلى جانب برنامج سنوي يتضمن معسكرات وتجمعات ومباريات ودية ورسمية.

ويرى ساكت أن تنظيم اللعبة يمثل الخطوة الأساسية، سواء من خلال اتحاد مستقل أو لجنة متخصصة أو إطار تنظيمي واضح ضمن المنظومة الرياضية، موضحًا أن المهم هو وجود جهة مسؤولة تحدد المعايير وتنظم المسابقات وتحمي حقوق اللاعبين والأندية والمنتخب.

كما لفت إلى أهمية إنشاء قاعدة بيانات للاعبين، ومتابعتهم من خلال معايير فنية وبدنية واضحة، إلى جانب وجود جهاز فني وطبي وإداري مستقر، مؤكدًا أن المشروع الرياضي الناجح لا يُبنى قبل البطولة بشهر أو شهرين، بل يحتاج إلى تخطيط طويل الأمد، وإلى منظومة تعمل حتى في الفترات التي لا توجد فيها بطولة.

ويرى المدرب أن البطولات الحلية ستكون من أهم أدوات بناء قاعدة لاعبين للمنتخب، فمع وجود منافسات منتظمة يعني أن هناك فرصة لمراقبة عدد أكبر من اللاعبين، وتقييمهم بشكل مستمر بدل الاعتماد على الاختيارات الفردية أو الترشيحات.

كما أن المنافسة الأسبوعية تساعد اللاعب على التطور لأنه يحتاج إلى بيئة تنافسية مستمرة حتى يكتسب الخبرة والجاهزية، بحسب مدرب المنتخب.

التحديات والمطالب

التحديات كانت واضحة منذ مرحلة التحضير، وأبرزها غياب الغطاء التنظيمي والدعم الرسمي الكافي لفترة طويلة، ما جعل تأمين مشاركة اللاعبين وتنسيق ارتباطاتهم مع أنديتهم أمرًا صعبًا، وفق المدرب ساكت، بالإضافة إلى تحديات تتعلق بالاستشفاء والدعم الطبي، وضغط جدول المباريات.

وعن المطالب من وزارة الرياضة والشباب، أشار ساكت إلى أهمية الاعتراف بهذا النوع من المنافسات ضمن المشهد الرياضي، ثم توفير إطار رسمي يساعد على استمرارية المنتخب وتنظيم البطولات.

ولا يعني الدعم الجانب المالي فقط، بحسب ساكت، بل هناك أيضًا الدعم الإداري، وتسهيل مشاركة اللاعبين، وتأمين الجانب الطبي والاستشفائي، وتنظيم المعسكرات والمنافسات.

وفيما يخص اختيار اللاعبين، قال إنه لم يكن قائمًا على الأسماء فقط، بل على معايير فنية وبدنية وتكتيكية، إضافة إلى مدى قدرة اللاعب على الانسجام مع متطلبات الكرة السداسية.

وعن تقييمه للتجربة بعد الوصول إلى دور الـ16، قال إنها "إيجابية" ليس بسبب النتائج فقط، بل لأنها أثبتت وجود إمكانات حقيقية يمكن البناء عليها.

وأضاف أن الفريق حقق ثلاثة انتصارات في دور المجموعات والأدوار الإقصائية، وسجل 14 هدفًا خلال خمس مباريات، ووصل إلى دور الـ16.

تعد كأس العالم للكرة السداسية إحدى البطولات الدولية في كرة القدم المصغرة، ويشرف عليها الاتحاد الدولي للسوكا، وتقام مبارياتها بمشاركة ستة لاعبين لكل فريق على شوطين، مدة كل منهما 20 دقيقة.

مشاركة المنتخب السوري في بطولة كأس العالم للكرة السداسية في مدينة إيسن الألمانية – 3 أيلول 2026 (فعاليات إعادة إعمار سوريا)

الذكاء الاصطناعي
يقود عصرًا جديدًا من الهجمات السيبرانية

لم يعد الخطر السيبراني المقبل مجرد توقعات يتداولها خبراء الأمن الرقمي في المؤتمرات، بل تحول اليوم إلى تحذير واضح يأتي من داخل صناعة الذكاء الاصطناعي نفسها. ففي آب 2026، وقّعت 116 شركة ومؤسسة، من بينها عمالقة التقنية مثل "OpenAI" و"Anthropic" و"Google" و"Microsoft"، رسالة مشتركة تحذر من أن العالم أمام نافذة زمنية محدودة لتعزيز دفاعاته قبل أن تصبح الهجمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي أكثر انتشارًا وتعقيدًا.

مواجهة مع عدو ذكي ومستقل

يعزو خبير علوم "الويب" والذكاء الاصطناعي والمدرب المعتمد لدى أكاديمية "أوكسفورد" بشار سعد، أسباب هذا القلق المتصاعد إلى تحول جذري في طبيعة التهديدات السيبرانية. وقال سعد، في حديث إلى عنب بلدي، إن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة مساعدة يقتصر دورها على صياغة رسائل تصيّد احتيالية أو تطوير برامج خبيثة تقليدية، بل تحول إلى عصب العمليات الهجومية المعقدة.

وفي هذا الصدد، باتت المنظومة الأمنية اليوم تواجه أنظمة ذكية مستقلة، تمتلك القدرة على تنفيذ مراحل الهجوم الإلكتروني كاملة وبسرعة فائقة.

وتبدأ هذه العمليات من جمع المعلومات والاستطلاع الاستباقي، مرورًا باكتشاف الثغرات وكتابة "الأكواد" وتحليل البيانات الضخمة، وصولًا إلى محاولات اختراق الأنظمة وتجاوز وسائل الحماية الأكثر تعقيدًا.

أبعد من سرقة البيانات

في السياق ذاته، أشار سعد إلى أن الأرقام الإحصائية تقدم صورة جلية عن وتيرة هذا التحول المتسارع في المشهد السيبراني، إذ تحدث تقرير مؤسسة "CrowdStrike" لعام 2026 عن قفزة نوعية في نشاط الجهات المهاجمة التي توظف تقنيات الذكاء الاصطناعي بنسبة بلغت 89%، بالتزامن مع ارتفاع سرعة الانتقال والتوغل داخل الشبكات بعد اختراقها بنسبة 65% مقارنة بالعام السابق.

ولم تقف خطورة المشهد عند حدود هذه الأرقام، بل تجاوزتها إلى بُعد أمني أكثر حساسية، إذ لم تعد تلك التهديدات تستهدف مجرد أجهزة كمبيوتر شخصية أو خوادم معزولة، بل امتدت لتشهد تحولًا جذريًا في طبيعة الأهداف ونوعية الهجمات التي باتت تهدد البنى التحتية الحيوية والأنظمة المتكاملة. وتعقيبًا على ذلك، يستشهد سعد بنماذج واقعية تعكس هذا الخطر، مستدلًا بما رصدته وكالة الأمن السيبراني والبنية التحتية الأمريكية (CISA) في تموز الماضي، من هجمات مكثفة استهدفت أكثر من 100 نظام مكشوف على الإنترنت في قطاع المياه والصرف الصحي.

ويلفت التقرير إلى أن خطورة تلك الهجمات تكمن في وصولها إلى وحدات تحكم صناعية (PLC) تدير معدات مادية داخل المنشآت، مؤكدًا أن التهديد لم يعد محصورًا في سرقة البيانات أو تعطيل بريد إلكتروني، بل تعداه إلى إمكانية التحكم المباشر بمضخات وصمامات منشآت حيوية تمس حياة السكان.

السلاح والدرع في آن واحد

يرى سعد أن الذكاء الاصطناعي ليس المشكلة بحد ذاته، بل السرعة الفائقة التي يمنحها للمهاجمين، فبينما كان الاختراق سابقًا يتطلب وقتًا وفريقًا خبيرًا، أصبح الذكاء الاصطناعي يختزل هذا الجهد، وهو ما يتيح للدفاع أيضًا استغلال التقنية ذاتها للتصدي للهجمات بفعالية.

وبناء على ذلك، يخلص سعد إلى أن المعركة السيبرانية المقبلة ستدور بين ذكاء اصطناعي هجومي وآخر دفاعي، معتبرًا أن السؤال الحقيقي ليس عن احتمالية وقوع الهجمات، بل عن مدى استعدادنا لها، إذ لا يملك قطاع الأمن السيبراني رفاهية انتظار الكارثة لكي يبدأ بالاستعداد لمواجهتها.

الباغوز الفراتية..
بلدة يضيق بها النهر وتتسع فيها الأسرار

تكتسب بلدة الباغوز في شرقي سوريا أهمية استراتيجية فريدة بفضل موقعها الحدودي على الضفة الشرقية لنهر الفرات ضمن منطقة البوكمال.

البلدة، التي تبعد نحو 125 كيلومترًا عن مركز مدينة دير الزور، تشكل امتدادًا طبيعيًا يربط بين سوريا والعراق، إذ تقابلها مباشرة قرية الباغوز العراقية التابعة لمحافظة الأنبار غربي العراق.

هذا الموقع الحيوي لم يمنحها تاريخيًا دور الممر التجاري الرئيس للقوافل منذ آلاف السنين فحسب، بل حوّلها في الحسابات المعاصرة إلى نقطة جيوسياسية شديدة الحساسية والأهمية. كما تتميز الباغوز بعراقة تاريخية تمتد لآلاف السنين، إذ تثبت مكتشفات "تل الباغوز" الأثرية والفخارية استيطانها منذ العصر الحجري النحاسي.

ونتيجة لهذا العمق الزمني، شهدت البلدة تعاقب حضارات بارزة كالعموريين، وتأثرت بالثقافتين السورية والرومانية، فضلًا عن كونها نافذة أطلت عبرها المنطقة على الحضارات العراقية القديمة.

بين أسطورة "باخوس" وضيق الفرات

تتعدد التفسيرات حول سبب تسميتها، إذ تعيد الرواية الأولى الاسم إلى تحريف للفظ "باخوس" (إله الخمر عند الرومان)، نظرًا إلى أن سهول التل كانت تُزرع قديمًا بكروم العنب.

أما الرواية الثانية، فتشير إلى أن اللفظ يعني "المضيق"، وذلك لأن وادي الفرات يضيق جدًا عند هذه النقطة، لتلتقي حواف البادية بمجرى النهر عند جرف الباغوز الشهير بـ"جبل العرسي".

النسيج الاجتماعي والهوية الفراتية

يتشكل النسيج الاجتماعي للباغوز من العشائر العربية الفراتية الأصيلة، وفي مقدمتها أبناء عشيرة المراشدة (المنتمية لقبيلة العكيدات)، إلى جانب عشائر أهل الثلث والجبور، وغيرها من المكونات العشائرية التي تستوطن ضفاف الفرات وتتقاسم روابط الدم والجوار.

وفي حديث إلى عنب بلدي، قال جمال المحمد، وهو أحد أبناء الباغوز، إن البلدة تنفرد بطابع عمراني خاص يميزها عن بقية قرى ريف دير الزور الشرقي، إذ تتوزع فيها منازل واسعة مكسوة بالحجر، تحاكي في فخامتها تصميم القصور الصغيرة.

وعن الواقع الاقتصادي، أشار المحمد إلى أن الباغوز اشتهرت تاريخيًا بزراعة النخيل التي تشكل علامة فارقة للمنطقة، إلى جانب بساتين الرمان ومحاصيل القمح والشعير والقطن والذرة الصفراء.

وفي ختام حديثه، يستذكر المحمد جبل "الباغوز" الأثري، وهو جرف صخري شاهق يطل مباشرة على نهر الفرات والمزارع الممتدة أسفله، مما منح البلدة تاريخيًا تحصينًا دفاعيًا طبيعيًا.

مغارة "التيس" الأثرية

إلى جانب المعالم التاريخية، تبرز مغارة "التيس" كواحدة من أكثر نقاط البلدة غموضًا وإثارة للجدل، فهي ليست مجرد تجويف صخري عابر، بل متاهة تمتد لنحو ثمانية كيلومترات، وتتفرع عبر دهاليز ضيقة وحجرات داكنة، لم يستطع الباحثون حتى اليوم فك رموزها ونقوشها الأثرية المحفورة على جدرانها.

ويوصفها شاهدة على عصور غابرة، يُنظر إليها اليوم كإرث حضاري عريق يربط بين جانبي الحدود السورية والعراقية، مخبئة في طياتها أسرارًا لا تزال تنتظر من يكشف خباياها ويُحيي تاريخها المنسي.

ورغم هذا الغنى الزراعي والإرث التاريخي، تعاني الباغوز من ضعف مزمن في خدماتها الأساسية يمتد إلى ما قبل الحرب، وتفاقم بشكل كارثي جراء الأحداث العسكرية، بعد أن تحولت البلدة إلى آخر معاقل تنظيم "الدولة" في شرقي سوريا، وشهدت معارك عنيفة خلّفت دمارًا واسع النطاق.

مجرى نهر الفرات الذي يشكل فاصلًا طبيعيًا بين البادية والمناطق الحدودية المشتركة بين الباغوز السورية والأراضي العراقية – 6 آب 2026 (عنب بلدي)

كتاب

حسن جبل"
رجل في مواجهة الانتداب الفرنسي

حول الكاتب السوري فارس زرزور حكاية حسن جبل إلى رواية، حيث استند إلى لقاءاته المباشرة معه، ليصدر عام 1969 روايته التي حملت اسم الشخصية نفسها، ويستعيد من خلالها جانبًا من الحياة السورية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي ومقاومته.

حسن جبل، رجل حمل السلاح في مواجهة الانتداب الفرنسي، كان فلاحًا بسيطًا يعمل "طيّانًا"، قبل أن تقوده ظروف المرحلة إلى المشاركة في الثورة السورية الكبرى.

تدور أحداث "حسن جبل" في أجواء الريف السوري وحوران، وتتناول حياة الفلاحين في ظل واقع اجتماعي واقتصادي قاسٍ.

كما أن الرواية لا تتعامل مع الثورة بوصفها مجموعة من الوقائع العسكرية وحدها، إذ يضع زرزور شخصيته في محيط اجتماعي تحكمه ظروف الريف والفقر والقهر ويجعل من تجربة الرجل الفردية مدخلًا إلى مرحلة أوسع عاشها السوريون في ظل الانتداب.

وعليه، لا يظهر الاستعمار الفرنسي في الرواية باعتباره مصدر القهر الوحيد، إذ تكشف أيضًا عن علاقات اجتماعية غير متكافئة، وعن استغلال الفلاحين من قبل بعض أصحاب النفوذ والوجهاء المحليين.

ويظهر حسن جبل في البداية كفلاح بسيط، يعيش ظروفًا من الفقر والظلم، قبل أن تتراكم عليه الضغوط التي تدفعه إلى التمرد وحمل السلاح، ليتحول إلى أحد الثائرين الذين يجدون في المناطق الجبلية الوعرة ملجأً لمقاومة القوات الفرنسية.

وتحضر اللجاة في الخلفية الجغرافية لهذه الحكاية، وهي منطقة صخرية بركانية وعرة في جنوبي سوريا، بين حوران والسويداء، عُرفت خلال الثورة السورية الكبرى كموقع احتمى فيه الثوار واستفادوا من تضاريسه الصعبة في مواجهة القوات الفرنسية.

اهتم زرزور كذلك بالإنسان الذي يقف خلف البندقية، وبما يحمله من خوف وفقر وعلاقته بعائلته ومحيطه، إلى جانب الظروف التي دفعته إلى المشاركة في الثورة.

تكتسب الرواية خصوصيتها من أن الشخصية الرئيسة مستمدة من الواقع، فقد ذكر فارس زرزور أنه كان يزور حسن جبل في منزله بصورة شبه يومية ويتحدث إليه، مستفيدًا من تجربته بوصفه أحد المشاركين في الثورة السورية الكبرى.

لا تسير الرواية وفق سرد تاريخي مباشر يبدأ من اندلاع الثورة وينتهي بانتهائها، وإنما يستعيد الكاتب الأحداث من خلال الذاكرة، ويعود إلى الماضي تدريجيًا.

فارس زرزور

ولد فارس زرزور عام 1930، وتخرج في الكلية العسكرية، قبل أن يترك الحياة العسكرية مع بداية عهد الوحدة السورية- المصرية ليتجه إلى الكتابة.

كتب في القصة والرواية، واهتم في أعماله بالتاريخ السوري وبحركات المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي.

وتأتي رواية "حسن جبل" ضمن الأعمال التي تناول فيها زرزور تاريخ المقاومة السورية، إلى جانب روايتي "لن تسقط المدينة" و"كل ما يحترق يلتهب"، ضمن مشروع ارتبط باستعادة مراحل من التاريخ السوري من خلال الشخصيات والأحداث.

صدرت "حسن جبل" عام 1969 عن وزارة الثقافة والإرشاد القومي بنحو 360 صفحة في طبعتها الأولى.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 13 أيلول / سبتمبر 2026
العـدد 760 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سعر النسخة 100 ليرة سورية

حارة اليهود في دمشق
ما تحكيه البيوت عن أهلها

عنب بلدي – آلاء شعبو

في دمشق القديمة، يقع حي الأمين، المعروف تاريخيًا بحارة اليهود، بين أزقة ضيقة وأبواب تخفي خلفها بيوتًا دمشقية.
من الزقاق يدخل المرء إلى البيت عبر باب كبير، قد تتوسطه "خوخة" صغيرة لا يتسع مدخلها إلا لشخص واحد. خلف الباب يمتد الدهليز، قبل أن ينفتح البيت على أرض الدار، الساحة الداخلية التي تتوزع حولها الغرف والإيوان والقاعات.

بين هذه البيوت يبرز بيت الدحداح، المعروف بقصر جورج دحداح، وبيت ليزبونة، وهما من البيوت التي يذكرها الباحث في التاريخ والتراث الدمشقي الدكتور جوزيف زيتون ضمن أشهر البيوت الدمشقية.

وفي هذه البيوت والأزقة تشكّل جانب من حياة اليهود الدمشقيين، الذين تركوا وراءهم حكايات ومهنًا وكنسًا ارتبطت بالمكان. ومع مغادرة معظم أبناء الطائفة، بقيت أجزاء من تلك الحياة حاضرة في أبنية الحي وكنسه، وفي ذاكرة من عاشوا فيه.

كنس بقيت في المكان

كما ارتبطت البيوت بالحياة اليومية للعائلات، ارتبطت الكنس بالحياة الدينية لليهود الدمشقيين. ويعد كنيس الفرنج من أبرزها، وهو الكنيس الذي شهد في السنوات الأخيرة عودة بعض أبناء الجالية للصلاة فيه، بعد سنوات طويلة من غياب الصلاة الجماعية.

وإلى جانب كنيس الفرنج، بقيت أبنية كنس أخرى في الحي، بينها كنيس المنشارة وكنيس الراكي، وإن لم تعد الحياة الدينية فيها كما كانت سابقًا.

ومن بين المقتنيات المرتبطة بتلك الحياة كرسي إيليا الاحتفالي، وهو قطعة صنعت في دمشق نحو عام 1946 على يد حرفيين يهود، وارتبطت بطقوس دينية لدى أبناء الطائفة.

ظهر الكرسي لاحقًا في سوق للتحف، بعدما كان قد اختفى من أحد كنس الحي، قبل أن تبدأ عملية البحث عنه واستعادته.

ويروي جوزيف جاجاتي، مؤسس مؤسسة "سوريان موزاييك" وذو أصول يهودية دمشقية، أن أحد أبناء الحارة ساعد في الوصول إلى الكرسي والتواصل مع من كان بحوزته، حتى عاد إلى الكنيس.

أطباء حملوا أسماءهم إلى أحياء دمشق

لم تكن حياة اليهود الدمشقيين محصورة داخل الحارة، فكان بعضهم يمارس مهنه في أحياء أخرى من دمشق، ويعرفه سكان المدينة خارج حدود الحي.

وينقل الباحث في التاريخ والتراث الدمشقي جوزيف زيتون في كتاباته قصص أطباء يهود عُرفوا في دمشق، بينهم الطبيب جميل ربيع، الذي مارس الطب في خمسينيات القرن الماضي وبداية الستينيات، والطبيب طوطح، الذي اشتهر بممارسة الطب الشعبي.

ويذكر زيتون أن ربيع كان يستقبل مرضاه بأجرة رمزية، بينما كان طوطح يعاين المرضى بما يستطيعون دفعه، ويخصص يومًا في الأسبوع للمعاينة مجانًا. كما يروي أن جنازته شهدت مشاركة نحو أربعة آلاف شخص، كان معظمهم من المسلمين.

وتظهر في شهادات الدمشقيين أيضًا أسماء أخرى لأطباء يهود، بينها حاصباني. وذكر أحد المعلقين على منشور زيتون أن أجرة المعاينة لديه كانت ليرتين سوريتين، وأنه كان يزور المرضى في منازلهم.

حرف تركت أثرًا

إلى جانب الطب، توزعت أعمال اليهود الدمشقيين بين الصياغة وتجارة الذهب والألبسة والمجوهرات والصيدلة وغيرها من المهن، وكان لبعض هذه الحرف حضور داخل الحي نفسه.

ومن بين الحرف التي ارتبطت بالعائلات اليهودية الدمشقية نقش الخشب، وهي حرفة يذكر الدكتور جوزيف زيتون أن نساء يهوديات مارسنها، إلى جانب أعمال أخرى مرتبطة بصناعة الأثاث والزخرفة.

ويروي زيتون، في سيرة والده الحرفي جورج فارس زيتون، أن مجلسًا يهوديًا قصده لترميم قطعة خشبية مزخرفة بالصدف في أحد كنس حارة اليهود، بعدما أصابها السوس ولم يعد بين أبناء الطائفة من يتولى ترميمها. وكان والده لا يمارس هذا النوع من العمل تحديدًا، لكنه قبل المهمة اعتمادًا على خبرته في حفر الخشب ونقشه.

حين فرغت الحارة

مع بداية التسعينيات، بدأت الحارة تفقد سكانها اليهود تباعًا، حتى غادر معظم أبناء الطائفة سوريا. وبينما بقيت البيوت والكنس في أماكنها، تغيرت الحياة التي كانت تدور حولها.

ويستعيد جد جوزيف جاجاتي تلك المرحلة في تسجيل نشره حفيده، قائلًا إن عائلته كانت من آخر من غادروا الحارة، وإنهم اضطروا إلى الخروج بعدما "فضيت الحارة" ولم يعد فيها أحد تقريبًا.

ويربط خروجه أيضًا بتغير الحياة الدينية في الحي، قائلًا: "عنا شغلات (لدينا أشياء) خاصة بديننا. اضطرينا نطلع".

ويقول عن دمشق: "كل شي بتعنيلي الشام"، مضيفًا أنه بعد وصوله إلى الولايات المتحدة بفترة قصيرة قال لوالده: "أنا راجع للشام، أنا هون البلد مو إلي".

يعود بعض الأبناء

لم تنقطع صلة أبناء الجالية بالحارة بعد مغادرتها، ففي السنوات الأخيرة، عاد بعضهم إلى دمشق في زيارات ارتبطت بالصلاة واستعادة الصلة بالأماكن التي عاش فيها آباؤهم وأجدادهم.

في شباط 2025، عاد يوسف حمرا وابنه هنري، المقيمان في الولايات المتحدة، إلى دمشق وصليا في كنيس الفرنج، في واحدة من الصلوات الجماعية التي شهدها الكنيس بعد سنوات من الغياب.

وفي زيارات لاحقة، وصل أبناء آخرون من الجالية إلى دمشق، بينما اتجه جزء من الاهتمام إلى توثيق ما تبقى من آثار وجودهم في الحي واستعادة بعض المقتنيات المرتبطة به.

ما تبقى من المكان

من بين هذه الجهود، يعمل جوزيف جاجاتي، مؤسس مؤسسة "سوريان موزاييك"، على توثيق جوانب من التراث اليهودي السوري واستعادة بعض المقتنيات التي خرجت من أماكنها الأصلية، بينها كرسي إيليا الذي عاد إلى كنيس الفرنج.

أما في الحارة، فما زالت الأزقة الضيقة والبيوت والكنس تحمل تفاصيل من الحياة التي عاشتها العائلات اليهودية الدمشقية. تغير سكان المكان ووظائف بعض أبنيته، لكن أسماء البيوت وملامحها وما بقي من مقتنياتها ما زال يربط الحي بحياة كانت قائمة فيه قبل أن يغادر معظم أهلها.

أبناء من الجالية اليهودية خلال زيارة إلى كنيس "الفرنج" في حارة اليهود بدمشق – 24 حزيران 2026 (جوزيف جاجاتي)

الوطنية السورية المهدورة

خطيب بدلة

إذا أحببت أن ترهق نفسك، وتمتلئ بالألم، ابحث عن الوطنية السورية، في تاريخ بلادك الحديث، والقديم. قد تقرأ، أو تسمع، أو تشاهد رجلًا يتحدث في الشأن العام، ويرد في حديثه كلمة "سوريا"، فتهتم، وتتمعن، وترهف السمع، لتكتشف، بعد لحظات، أن ما قاله لا يعدو كونه زلة لسان عابرة.

البارحة، أخبرني أحد الأصدقاء، أن رئيس سوريا الأسبق، محمد أمين الحافظ، قال، في مقابلة مع أحمد منصور، بقناة "الجزيرة"، إن تعداد العرب، في زمانه، كان 300 مليون، وأضاف: يا سيدي وبلا مليون، المهم تتحرر فلسطين! كم كان عدد سكان فلسطين، في الستينات؟ مليون إنسان؟ يعني، بحسبة بسيطة، رئيس "سوريا"، يهدر أرواح 100 مليون إنسان، من العرب، ليعيد هذا المليون إلى أرضه. طيب. وأين سوريا، التي يفترض أنه رئيسها، ضمن هذه المعادلة؟

دفعتني المعلومة التي أعطاني إياها ذلك الصديق، إلى "اليوتيوب"، لأشاهد المقابلة المذكورة، ولكنني، مع الأسف، لم أشاهد منها سوى بضع دقائق، دقائق كانت كافية لأن أحزن. مصدر الحزن، أنك، المواطن السوري، ترى رجلًا وقورًا، ذا شعر شائب، وببدلة رسمية، وتعرف أنه كان رئيس بلدك، ويتفوه بكل هذه الكمية من الكلام الفارغ. كلما سمعت منه جملة، أقول: يا ليت المقابلة لم تُجْرَ، ليتهم تركوه يعيش في داره إلى أن توافيه المنية.

كان الحديث، في المقطع، يتناول حرب 1948، والحافظ كان يحكي عن أسباب الهزيمة، ويشيد ببطولات "الإخوان المسلمين" المصريين، وتضحياتهم، وبالجيوش "العربية" التي قدمت تضحيات أكثر من غيرها، وهنا، وصل إلى منطقة مدهشة. قال: نحن البعثية منردد شعار، أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة.. الرسالة الخالدة هي الإسلام!

لست بصدد مناقشة هذه الفكرة بالذات، فهي تنسف المبرر السياسي والمنطقي والأخلاقي لوجود حزب "البعث" نفسه، إذ طالما أن رسالته الخالدة هي الإسلام، لماذا لم ينخرط أعضاؤه في صفوف جماعة "الإخوان المسلمين"؟ الأمر المدهش أن البعثيين، الذين يفتخر بهم أمين الحافظ، حاصروا منزله، في 23 من شباط 1966، وأطلقوا عليه، وعلى عائلته، النار، ثم ألقوه في سجن المزة، ثم نفوه إلى لبنان، ثم توجه إلى العراق، وعاش فيها ردحًا من الزمن، وفي سنة 2003 أعفاه بشار الأسد من حكم الإعدام الغيابي الذي كان صادرًا بحقه، وسمح له بأن يمضي بقية حياته في مسقط رأسه، حلب.

عاش هذا الرجل، أمين الحافظ، 88 سنة، وكل هذه البهدلة، والشنططة، ولم يخطر بباله أن يراجع نفسه، وأفكاره، ووطنيته، وبقي، في مقطع المقابلة الذي شاهدته، يتحدث عن بطولات الأمة "العربية"، وتضحياتها، ولا يأتي على ذكر سوريا التي خبَّص فيها حتى داخ، وخرج منها مهزومًا.

استغرقت في الحديث عن أمين الحافظ، ربما، أكثر مما ينبغي، ولكنني لم أنسَ موضوعنا الأساسي، وهو الوطنية السورية. كل الأنظمة التي حكمتنا، بعد أمين الحافظ، أهملتها، وأضاعتها، فجماعة صلاح جديد كانوا يريدون تحرير فلسطين، وحافظ الأسد أراد أن يكون قائد الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، وشوفة عينك، اليوم، جماعة أحمد الشرع أمويون.. وسوريا؟ أين سوريا؟

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper